أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (٢٠٠٠-٢٠١٠)

إعداد

خليفة بدر خليفة علي آل ثاني

إشراف الدكتور
غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

كانون أول ٢٠١٠

نموذج رقم (ب)

نوقشت هذه الرسالة : (أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (٢٠٠٠-٢٠١٠)) .

وأجيزت بتاريخ : ١/١٢/٢٠١٠.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور غازي إسماعيل ربابعة أستاذ مشارك- علاقات دولية	رئيس ....
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع أستاذ – علاقات دولية/ التنظيم الدولي و الإقليمي	عضوا ....
الدكتور وليد أبو دلبوح أستاذ مساعد- الاقتصاد السياسي	عضوا ....
الدكتور محمود جمعه علي جامعة العلوم التطبيقية	عضوا ....

د. محمود علي

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع........ التاريخ ٦/١٢/٢٠١٠

الإهــــــداء

إلى تلك الروح الطيبة التي طالما أعطت وأعطت إلى ذلك القلب الحنون الذي جعلني مسؤولاً

إلى ذلك الشامخ الذي كان الامان وقت الخوف والشدة.... وقت الخطأ

إلى منتجف الأقلام ولا أوفيه حقه

إليك أبي

إلى من جعلتني رجلاً بحنانها..... . إلى ينبوع الحنان ومصدر السعادة

إليك أمي

إلى الأمل الذي أضاء حياتي فجعلني أصر عليها وأحب العيش فيها

لأتفانا في حبه ورعايته كما تفانى أبي بذلك إلى طفلي الحبيب

إلى أخوتي وأخواتي الذين طالما كانوا السند الكبير لصغيرهم

وأحاطوه بكل رعاية وحب

إليكم أخوتي

إلى كل من فرح لفرحي وحزن لحزني وصفق لنجاحي وبكى لفشلي

إلى كل من علمني حرفاً أو معنى من معاني الحياة

إليكم عائلتي وأصدقائي وأساتذتي

الباحث

شكر وتقدير

أبدأ بحمد ا الذي وفقني إلى هذا العمل و سهل لي السبل لإنجازه

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من مد لي يد العون في إعداد هذا الرسـالة وأخـص بالـشكر أسـتاذي الفاضـل **الدكتور غازي ربابعة** الذي لم يتوانى في تقديم كـل مـا فـي وسعه من جهد لمساعدتي و إرشادي نحو الأفضل و متـابعتي فـي كـل وقت،

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
حدود الدراسة	5
منهجية الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
نموذج الدراسة	9
مصطلحات الدراسة	10
الفصل الأول: الإطار النظري	12
المبحث الأول: نظرية النظم	13
المبحث الثاني : نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية	19
الفصل الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية القطرية والتوجهات السياسية في الإطار الإقليمي	22
المبحث الأول: العنصر الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية القطرية	23

المبحث الثاني: الأجهزة والسلطات المسؤولة عن صـنع وصـياغة واتخـاذ القـرار السياسي في دولة قطر	29
المبحث الثالث: إدارة الشؤون الخارجية لدولة قطر	39
المبحث الرابع :أهم لتوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة قطر.	52
الفصل الثالث **التحولات الدولية والإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية القطرية**	60
المبحث الأول: التحولات في السياسة الخارجية القطرية بعد عام 2000م	62
المبحث الثاني: دور الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تنشيط الدبلوماسية القطرية إقليمياً ودولياً	69
المبحث الثالث: المبادرات الدبلوماسية القطرية في الإطار الإقليمي (لبنان والسودان)	77
المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية القطرية	91
الخاتمة:	99
النتائج:	101
التوصيات:	104
المراجع العربية	105
المراجع الالكترونية	107
المراجع الأجنبية	108
الملخص باللغة الإنجليزية	109

أثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (2000-2010)

إعداد

خليفة بدر خليفة علي آل ثاني

إشراف الدكتور

غازي ربابعة

الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسية الخارجية القطرية للفترة 2000-2010، من خلال فهم آليات صنع القرار في السياسية الخارجية القطرية والمتغيرات الداخلية والخليجية التي أثرت على المواقف القطرية تجاه الإحداث الدولية والإقليمية ، وانطلقت الدراسة من الفرضية التالية: أثرت عناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية القطرية مما دفع إلى حدوث تحولات في سياستها وعلاقاتها الدولية في الفترة من 2000-2010 ، اعتمدت الدراسة على توظيف منهج صنع القرار حيث أن منهج صنع القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الإيديولوجية التي تنطوي تحتها.

وتوصلت الدراسة أن قطر اكتسبت منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة على مختلف الصعد والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم.لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم .

وأوصت الدراسة على ضرورة العمل على تطوير العلاقات القطرية الخليجية وتعميقها في المجالات السياسية والاقتصادية ومختلف المجالات لما لها من أثر على التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي .

المقدمة :

تتمتع قطر باستقرار سياسي ورفاهية اقتصادية منذ أن حصلت على استقلالها في عـام 1971م، ويمتد تطور المجتمع الحديث في قطر ليشمل مجـالات مختلفـة اجتماعيـة وثقافيـة واقتصادية. وقامت باستكمال اندماجها في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي الحر، ومع وجود نظام متميز خاص بالبنوك وعدم فرض قيود على حركة رؤوس الأموال من البلاد فـإن قطـر تمثل منطقة اقتصادية حرة تساهم في دعم وتوجهات السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً.

تقوم السياسة الخارجية للدول على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التـدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

وهذا ما يوضح الدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية لدولة قطر، وهي نابعة ممـا نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوطيد السلم والأمن الدوليين. وبمقتضى ذلـك فـإن السياسة الخارجية لدولة قطر قائمة على هذه الدعائم، فهي تؤمن بعـدم التـدخل فـي الـشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أن دولة قطر تتعاون مع جميع الأمم والشعوب المحبة للسلام سواء من خلال عضويتها بمجموعة دول عدم الانحياز أو عن طريق تأييد الجهود الـسلمية المبذولـة لحل النزاعات بين الدول.

إن تحليل وفهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على السياسية الخارجية القطرية لا يتم بمعزل عن آليات عمل السياسة الخارجية القطرية خاصة في المجال الخارجي المتمثل فـى الدور المتنامي للدبلوماسية القطرية بمستوياته العربية، والإقليمية، والدولية، والـذي أخـذ فـى البروز مع نهاية القرن الماضي، والذي ارتبط ظهوره مع تولي الشيخ حمد بن خليفـة آل ثـاني أمير قطر الحكم في عام 1995م. [1].

تعتمد الدبلوماسية القطرية بتطبيق ثوابتها على ركيزتين أساسيتين همـا: "العقلانيـة" و "الواقعية" كمنهج إستراتيجي في العلاقات الدولية، والذي يتيح لقطر أن تكون بمقربة من مختلف الأطراف السياسية والإقليمية والدولية وبالتالي تحصل على ثقتها، ومن ثـم تـستطيع قطـر أن تستثمر هذه العلاقة المتميزة في بذل المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بما يحقـق حـل الأزمات وخدمة السلام والاستقرار لشعوب المنطقة.

---

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (2005)، **السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005**، الطبعة الثانية، قطر، ص104.

تتبنّى قطر على المستوى الدبلوماسي الدولي سياسة القرب المتـوازن مـع الولايـات المتحدة والغرب عموماً، وأن أهمية هذه السياسية المتّبعة مع الغرب تخدم دورها كفاعل ووسيط لحل النزاعات، وبالتالي فإن هذه الفاعلية التي تظهرها الحكومة القطرية إنما تأتي لطبيعة الهدف الاستراتيجي للدولة القطرية.

فحكومة قطر تريد فيما تتبناه من سياسة خارجية ودبلوماسية فاعلـة فـي ظل النظـام الدولي الجديد الذي يشهد انقساماً عربياً ودولياً، طرح نفسها في العالم العربي والإقليمي بصورة الطرف والوسيط المحايد، فضلاً عن البحث عن "التراكمية السياسية"، فتتميـز طبيعـة القيـادة السياسة الحاكمة في قطر مقارنة بغيرها من الدول بصغر سن القيادة "أمير الدولة"، وهـو مـا يعطيها الدافع للبحث في إيجاد تراكمات سياسية تاريخية تمكّنها مـستقبلاً مـن تمكـين دورهـا السياسي بصورة أفضل.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير المتغيرات الدولية والإقليميـة علـى المواقـف السياسية لدولة قطر تجاه القضايا التي تقع ضمن دوائر الاهتمام القطـري، فـي الفتـرة بـين (2000-2010م).

أولاً: أهمية الدراسة:

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامـة للدولـة، فهـي العملية التي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومـن ثـم فهي تحتل موقعاً مركزياً في السياسة العامة للدولة. إن أهمية الـسياسة الخارجيـة فـي إطـار السياسة العامة تختلف باختلاف الدول، فبعض الدول تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف الـسياسة العامة لبعض الدول الأخرى.

والسياسة الخارجية محصلة لعمليات سياسية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة من المتغيرات، فهذه المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية، ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيف مع المتغيرات التي "يُعتقد" أنها تؤثر على دولهـم، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات بشكل يتفق ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه موقع دولهم في النسق الدولي. ومن ثم، فإن صنْع السياسة الخارجية هـو محـصلة للمتغيـرات الموضـوعية والنفسية. وبهذا المعنى يعد صنع السياسة الخارجية متغيراً تابعاً. ولكنه في الوقت ذاته ينتج عن،

ويؤثر في أشكال السياسة الخارجية المتبعة. وبذلك يمكن النظر إلى صنع السياسة الخارجية كمتغير مستقل.

تعمل قطر بشكل دائم على إقامة علاقات تعاون وطيدة مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام، وتساهم بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وترفض قطر وتُدين كافة أشكال ومظاهر الإرهاب مهما كانت دوافعه وأهدافه وصوره ووسائله، مؤكدة على التفريق بينه وبين كفاح الشعوب وحقّها المشروع في الحرية وتقرير المصير وفقاً لقواعد القانون الدولي. وترحب قطر بكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها لحل هذه المشاكل، وتساند -بدورها- الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية لإحلال السلام في العديد من الدول والمناطق بما يحقق أمن الشعوب واستقرارها في العالم أجمع.

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها الإضافة على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت تحليل السياسية الخارجية وتأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على السياسية الخارجية القطرية، وإن تحليل وفهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على السياسية الخارجية القطرية سيساعد على فهم طبيعة الدور القطري وجهوده في الوساطة لحل النزاعات في المنطقة العربية، حيث شكل اتفاق الدوحة نجاحاً واضحاً للدبلوماسية القطرية.

نأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة الأردنية على وجه الخصوص، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بالعلاقات الدولية من حيث إعطائه فكرة عن التحولات في السياسية الخارجية القطرية في بداية القرن الواحد والعشرين.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم التحولات في السياسية الخارجية القطرية بعد عام 2001م، من خلال فهم آليات صنع القرار في السياسية الخارجية القطرية والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثّرت على المواقف القطرية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية.

ويمكن حصر أهداف الدراسة بما يلي:

- تقديم تأصيل نظري عن نظرية السياسية الخارجية وعملية صنع القرار فـي الـسياسة الخارجية .

- تحليل مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية القطرية سواء علـى المـستوى الخليجـي والعربي أو الإقليمي والدولي .

- تحليل عناصر القوة والضعف المؤثرة على السياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

أثار نجاح الدبلوماسية القطرية جدلاً واسعاً في المنطقة العربية حول وساطتها لإيـصال الفرقاء اللبنانيين إلى صيغة اتفاق بينهم، في حين فشلت جميع الجهود السابقة في ذلـك. فقـد استطاعت دولة قطر ان تتكيف مع التحولات في السياسية الدولية وأن تتخذ لنفسها موقعاً مهمـا في الخريطة السياسية في المنطقة مما يثير تساؤل حول مصادر القوة التي تمتلكها قطر وقدرتها على لعب دور مؤثر في القضايا الاقليمية .

وتبرز مشكلة الدراسة من محاولتها الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي المتغيرات الأكثر تأثيراً على عمليات صنع القرار في دولة قطر؟
- ما هي عناصر القوة والضعف المؤثرة على السياسة الخارجية القطرية وعلاقاتها إقليمياً ودولياً ؟
- هل أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية على حدوث تحولات فـي الـسياسية الخارجيـة القطرية ؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- أثّرت عناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية القطرية على حدوث تحـولات فـي سياستها وعلاقاتها الدولية في الفترة من 1990-2010م.
- أثّرت التحولات الدولية والإقليمية على السياسية الخارجية القطرية تجاه القضايا الخليجية والعربية .
- أثّرت المتغيرات الدولية على تفعيل الدور الإقليمي لدولة قطر .

خامساً: حدود الدراسة

تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عامي (2000-2010م)، وهي الفترة التي شهدت تحولات في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات من القرن الماضي، واستمرت آثارها إلى القرن الحالي، والمتمثلة بانهيار الإتحاد السوفيتي وتفكّك المعسكر الاشتراكي، وظهور النظام العالمي الجديد، مما كان له تأثير فاعل على السياسة الخارجية القطرية ومواقفها تجاه الأحداث الإقليمية والدولية.

سادساً: منهجية الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على توظيف منهج صنع القرار حيث أن منهج صنع القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، على اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الإيديولوجية التي تنطوي تحتها.[1]

تعتمد هذه الدراسة بالأساس لاختبار فرضياتها على منهج تحليل النظم الذي يعتمد على مفهوم أساسي هو "النظام" باعتباره وحدة التحليل الرئيسة في النظام السياسي، ونظرية الدور هي التي تحدثت عن أهمية النظام السياسي محددة فاعليته وتأثيره في المجتمع الدولي، والمقصود في هذه الدراسة هو تحليل دور دولة قطر في البعد الإقليمي والدولي.

وسيتم استخدام هذه النظرية في تحليل طبيعة ومراحل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية القطرية والمتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على توجهاتها السياسية.

سابعاً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الرسالة على النحو التالي:

دراسة (آل ثاني، عبد العزيز، 2005، بعنوان) "السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام 1995-عام2005م" يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في دراسة السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من يونيو عام 1995م وحتى عام 2005م، أي منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد من أجل التعرف على السمات الرئيسية التي اتسمت بها السياسة الخارجية لدولة قطر خلال هذه الفترة، والوقوف على درجة الاستمرارية والتغيير فيها. وكذا التعرف على رؤية صاحب القرار في الدولة (أمير البلاد المفدى) بالنسبة

---

(1) George Modliski، (1962)، **A Theory of Foreign Policy (New York: Free Press)**، PP. 56-63.

لدوائر الانتماء المختلفة التي تنتمي إليها دولة قطر وبالنسبة للقضايا والمشاكل المختلفة الإقليمية والعالمية التي تواجه الدولة وتهدد أمن واستقرار دولة قطر بوجه خاص، هذا إلى جانب التعرف على مدى العلاقة والترابط بين السياسة الخارجية للدولـة وسياسـتها الداخليـة ومـدى تـأثير الإنجازات التي تتم في الداخل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسة (عبيدان، محمد يوسف محمد)،(1979) بعنوان "المؤسسات السياسية في دولة قطر"حصلت قطر على استقلالها السياسي في أول سبتمبر من عام 1971، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في نوفمبر من عام 1916. وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة كانت لا تنص على تدخل بريطانيا في شؤون الحكم الداخلي، إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية في يد الحكومة البريطانية، ومن ثم استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سياستها الخارجية.

وقد أوضح بيان الاستقلال الذي أعلنه الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد ونائب حاكم قطر آنذاك، إنهاء كافة العلاقات التعاهدية والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية، وأن قطر أصبحت من الآن فصاعداً دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة، وأنها ستبدأ على الفور باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنضمامها إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

استطاعت قطر قبل أن تصل إلى استقلالها الرسمي الحصول على بعض مظاهر الشخصية القانونية للدولة، فمنذ أوائل الستينيات من القرن الماضي شاركت في بعض ألوان النشاط الإقليمي والدولي، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الفنية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، كما وضحت مشاركتها في المؤتمرات الدولية والعربية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية، كمؤتمرات الأوبك، والمؤتمرات الخاصة بالمقاطعة العربية الاقتصادية ضد إسرائيل، حيث أنشأت في عام 1963 مكتباً لمقاطعة إسرائيل، كما كانت أول من دعا إلى إنشاء سوق خليجية مشتركة.

الدراسة التي قام بها محمد بن عيد آل ثاني، وهي رسالة ماجستير بعنوان "الـسياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" خلال الفترة (1981-1991) من كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع ومواقف السياسة الخارجية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قطر تؤيد توجهات والتعاون والتكامل في إطار مجلس التعاون الخليجي، ويؤيد المواقف الخليجية تجاه القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية.

دراسة الدكتور نايف على عبيد (2002)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل :هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير العوامل الإقليمية ومصالح القوى العظمى، واتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة خلال المرحلة التي سبقت قيام المجلس، وعرض للتجارب العربية الوحدوية وتأثيرها بصورة وأخرى في توجهات المجلس، وبيان المراحل المختلفة التي سلكها تشكيل مجلس التعاون، كما يشير إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية التي رافقت الإعلان عنه، ويناقش دور المجلس في تحقيق التكامل في شتى مجالاته والمؤشرات التي بمقدور المجلس بموجبها الانتقال من طور التعاون إلى طور التكامل.

دراسة الدكتور محمد السعيد إدريس (2002)، بعنوان "النظام الإقليمي للخليج العربي": تمحورت هذه الدراسة حول النظام الإقليمي الخليجي ولكن من حيث الإمكانات بشكل جماعي دون التركيز على دولة بعينها. ويمكن الإفادة منها في فهم التفاعلات التعاونية والصراعية فيما بين دول النظام الإقليمي الخليجي.

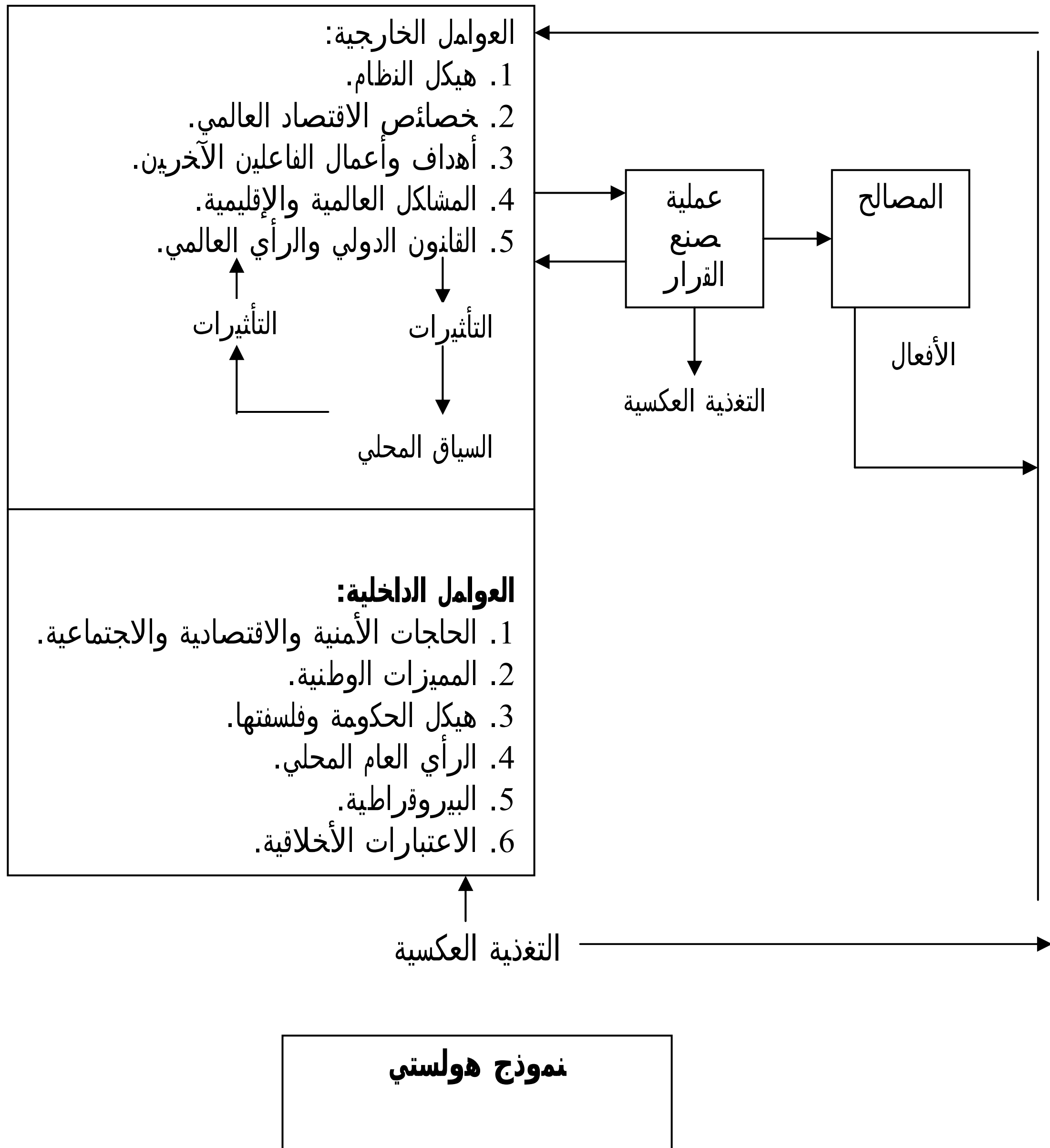
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من أولى الدراسات التي تحاول تحليل تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة(2000-2010) ومواقـف قطـر تجـاه الأحداث السياسية في المنطقة وتنامي دور دولة قطر في الإطار الإقليمي والعربي، للوصول إلى مرحلة لعب دور الوسيط بهدف التوصل إلى حلول لبعض الأزمات السياسية في المنطقة العربية مثل الأزمة اللبنانية والسودان.

نموذج الدراسة :

الشكل رقم (1)

نموذج هولستي



نموذج هولستي

مصطلحات الدراسة:

المتغيرات المحلية: هي المتغيرات المرتبطة بدولة قطر وتتركز تأثيراتها داخل المحيط الجغرافي لها، وأهمها قضايا الانتماء والوحدة الوطنية، وقضية الثقافة المجتمعية، وقضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، والإرهاب ، وتتأثر السياسة الخارجية بإدراك صانع القرار القطري للتحولات في البيئة الداخلية للمجتمع القطري.

المتغيرات الإقليمية: وهي المتغيرات المرتبطة بالإطار الإقليمي المحيط لدولة قطر، وتمثل منطقة الخليج الذي يشمل دول الخليج العربية.

مفهوم عملية صنع القرار السياسي: تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العمليـة التـي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

مفهوم القرار: على الرغم من اختلاف الآراء حول مفهوم وتعريف كلمة القرار إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن القرار هو قطع لعملية التفكير المستمر للموازنة والمواءمة بين آراء متباينة بالنسبة لموضوع معين والوصول إلى رأي قاطع فيه، وقد اتفق في المجـال الـسياسي والإداري على أن القرار هو الاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة فـي موقـف معـين، بمعنى آخر أن القرار في معناه المبسط هو نتائج الاختيار الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ وصاحب القرار، وجميعها تتسم بعدم اليقين في نتائجها.

مفهوم عملية صنع القرار: يقصد بعملية صنع القرار بوجه عام الكيفية التي يمكن مـن خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، هذا إلـى جانـب أن كـل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمهـا فـي عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد أن يتأتى نتيجة إقناع منطقي بكـل مـا يمثلـه مضمون القرار وما يرمز إليه. وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به مـن مخاطر، أو ما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، حيث أنه لا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

عملية اتخاذ القرار: إن عملية اتخاذ القرار بمفهومها الشامل قد بدأت مع نشأة الإنسان، وترتبط بجميع أنشطة الحياة إلى يمر بها وتتميز ببساطتها إذا ارتبط القرار بالفرد وحده، ولكنها تتعقد وتتشابك كلما ارتفع مستوى القرار المطلوب اتخاذه كمـا فـي القـرارات الإسـتراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلى غير ذلك من القرارات التي تؤثر على مصائر الشعوب والدول وعلى أمنها القومي ومستقبلها.

الفصل الأول

الإطار النظري

تعتبر نظرية النظم من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الأوساط الأكاديمية والبحثية ودراسات العلوم السياسية، وينظر إليها روادها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في مختلف تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات.

ويعرف النظام على أنه((عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم)). [1]

إن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة ومتشابكة، بين عوامل كثيرة مؤثرة ومعقدة مثل العامل الخارجي (البيئة الخارجية) والعامل الداخلي (البيئة الداخلية) الذي يشمل جماعات الضغط والأحزاب والأجهزة التنفيذية والمؤسسة التشريعية كما أنها تتأثر بالعامل النفسي أو العقائدي لصانع القرار ومرتبطة ارتباطاً شديداً في المصلحة القومية والقدرة الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار يصعب التنبؤ أو تصور قرار معين لدولة ما في قضية، أو مسألة معينة.

ستعتمد الدراسة على استخدام نظرية النظم ومنهج صنع القرار في تحليل السياسية الخارجية لدولة قطر، وهذا ما سيتم تناوله في المباحث التالية:

---

(1) Charles A. MeClelland، (1968)**، Theory and International system، New York، The Macelland Company،** P. 20.

المبحث الأول: نظرية النظام

يرتكز المنهج النظمي على مفهوم رئيسي هو كمفهوم سياسي وليس كمفهـوم قـانوني، وإنما يراد به الإشارة أساساً إلى معنى مختلف يعكس العلاقة الديناميكية بين مكونـات الظـاهرة موضوع الدراسة وتأثيراتها، وتحاول مجموعة تعريفات أساسية وذات تفاصيل مختلفة أن تجسد مضامين هذا المفهوم وأبعاده آن واحد[1].

ومن أهم تلك التعريفات تعريف "برتا لانغي" والذي يعرف النظام على أنه عبارة عـن "مجموعة عناصر معقدة في حالة التفاعل". أما "سكوت"، فيستعمله للدلالة على "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن، وتنجـز وظـائف محددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته". ويرى ماكليند أن مفهوم النظـام "يجـسد ذلك الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره".[2]

ولقد أصبح منهج التحليل النظمي أحد أكثر المناهج العملية انتشاراً في دراسات السياسة الخارجية، ومما ساعد على ذلك خصائصه وارتباط هذا المنهج بنظام السياسة الخارجية بظروفه الداخلية أو الخارجية مع التركيز على سلوك وتوجهات السياسة الخارجية للدولة، وهو يتماشـى مع متطلبات الدراسة المقارنة، ويساعد في فهم وتحليل السياسة المقارنة للدولة ، ويساعد علـى الفهم والتنبؤ بالآثار الناجمة عن التغذية العكسية لحركة نظم السياسة الخارجية، ومن هنا تبـرز ديناميكيته النظام وقدرته على تحليل وتفسير السياسة الخارجية وعملية صنع القرار فيها وتكوين إطار فكري لتحليل وفهم المتغيرات المؤثرة فيها[3].

أصل النظرية:

(1) ولعل من بين الدراسات الرائدة التي تأثرت بأفكار" برتا لانغي"" دراسة" ديفيد ايستن" عن النظام السياسي الداخلي، أنظر

(2) **Political System**، New York، Alfred A. Knopf.
وكذلك دراسة مورتن كابلان عن النظام السياسي الدولي، أنظر:David Easton، The. (1953)

(3) Morten A.Kaplan، **System and Process in International Political**، op. cit

ترجع جذور هذا المنهج إلى بداية القرن الماضي، عندما اعتبر العـالم (لودفـك فـون بيرتالانغي) أن الظواهر الطبيعية والاجتماعية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات محددة تعمـل وفق نظام المسببات والنتائج[4].

وقد استفاد (ديفيد أيستون) من فروض نفس المنهج ليطبقها علـى الأنظمـة الـسياسية. واستخدمها بعد ذلك عددٌ من الباحثين في السياسة الدولية مثل (أوران يونك) و (مودلسكي) فـي تفسير وتحليل مظاهر السلوك الخارجي للدولة، والفكرة التي ينطلق منها منهج التحليل النظمـي تقوم على مفهوم النظام، الذي يعد إطاراً تنظيمياً لمجموعة من عناصر تتـداخل مـع بعـضها البعض في عملية تفاعل ويتمخض عنها جملة نتائج غايتها إنجاز وظائف معينة.

فالنظام السياسي في إطار منهج التحليل النظمي، يتكون أولاً: من مجموعة (عناصـر) تشكل مرتكزاته الحقيقية. ثانياً : (بيئة) أو (وسط) حيث تتداخل العناصر مع بعضها في عمليـة (تفاعل). ثالثاً: وهذه العملية، عملية التفاعل، ناتجة عن تفاعل تلـك العناصـر ومـؤثرات (أي مدخلات) من البيئة الخارجية حيث يتم التفاعل معها، لتأتي بعد ذلك المرحلة الرابعة المتمثلة بـ (المخرجات) ، وهي النتائج الناجمة عن عملية التفاعل، والتي تتخذ صيغة أفعـال سـلوكية، أو سياسات تترجم على ارض الواقع. وهناك أيضاً مرحلة خامسة تمثلها التغذية العكسية.

وتستمر عملية التفاعل بصيغة الفعل والاستجابة، أو الفعل وردة الفعل على نحو منتظم.

ينطلق العديد من الباحثين والدارسين للسياسة الخارجية في تفسيرهم باعتماد هذا المنهج من فكرة مفادها، أن الدولة، أو وحدة اتخاذ القرار فيها، تتأثر بأفعال العناصر أو(الوحدات) التي تشكل البيئة الخارجية المحيطة بها، فتتخذ قرارات لإنجاز أهداف في ضـوء تلـك الأفعـال أو السلوكيات الموجهة إليها (مدخلات أو مسببات)، فتقوم الأجهزة التي تتخـذ القـرار بإدراكهـا وتحليلها بفعل معطيات ذاتية وداخلية وخارجية لاتخاذ قرارات بشأنها (عملية التفاعل)، لتتحـول تلك القرارات إلى أنماط من الفعل السياسي الخارجي (مخرجات أو مـدلولات أو ردود أفعـال) يستلمها المصدر أو العنصر أو الوحدة الناجم عنها الفعل الموجه إلى تلك الدولـة (أي الأجهـزة التي تتخذ القرار) لتتفاعل مع رد الفعل الموجه إليها حيث تتخذ، في ضوءها، قرارات تتحـول إلى سلوكيات، أو سياقات عمل خارجية (التغذية العكسية).[1]

---

(4) فيصل الرفوع، عبد القادر فهمي، **نظرية السياسة الخارجية**، ط1، 2009، ، ص 35 .

(1) فيصل الرفوع، عبد القادر فهمي، مرجع سابق ، ص36

إن منهج التحليل النظمي يقترب كثيراً من تفسير آليـة الـسلوك الـسياسي الخـارجي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن أفعال سلوكية تقوم بها الدولة للوصول إلى أهداف محـددة. وهذه الأفعال السلوكية ناجمة عن متغيرات داخلية وأخرى خارجية إما للرد على مواقف معينة، أو أنها تسعى لإنجاز وتحقيق أهداف محددة ومعلنة. إلا أن ما يؤخذ على هذا المنهج أنه يقتصر على وصف الآلية التي يتخذها سلوك أي دولة في إطار تفاعلها مع بيئتها الخارجيـة مـن دون الدخول في تفاصيل توضح لنا دور المتغيرات والعوامل الأخرى التي تسهم في صـناعة هـذه الآلية، أو تكون سبباً في حدوثها.

ومن أبرز رواد هذا المنهج هو (ريتشارد سنايدر) أستاذ العلاقات الدولية الذي حظيـت منهجيته في التحليل بنصيب وافر من العناية والاهتمام من قبل الدارسين والمعنيين بعلم العلاقات الدولية والسياسية الخارجية.[2]

ينطلق "سنايدر" من فرضية رئيسية تعتبر أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ما هو إلا قرار، أو مجموعة قرارات صادرة عن وحدة اتخاذ القرار والتي تضم عدة أشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة. وهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون ما اصطلح على تـسميته بـ (الوحدة القرارية) تؤثر فيهم عوامل مختلفة داخلية وخارجية وتدفع بهم إلـى اتخـاذ قـرار معين، ومن أهم هذه العوامل: مستوى ثقافتهم وخبـرتهم وتجـربتهم الـسياسية[3]، مهـارتهم وكفاءتهم في حقل اختصاصهم المهني، طبيعة ونوعية المعلومات التي يعتمدون عليها، وطـرق تفسيرهم لهذه المعلومات وتحليلها، والدوافع الشخصية ومدركاتهم الذاتية في التعامل مع المتغير الخارجي وكيفية التعامل مع كل ذلك في ضوء التحديد القائم للوسائل والأدوات التي يمتلكونهـا ويراد توظيفها لاتخاذ قرار السياسة الخارجية بصورته النهائية لتحقيق هدف معـين أو أهـداف محددة.

ورغم عقلانية ومنطقية الافتراض الذي يقوم عليه هذا المـنهج باعتبـار أن الـسياسة الخارجية مجموعة قرارات تتخذ لمواجهة مؤثر خارجي معين، إلا انه تعرض لانتقادات عـدة، منها: مسألة الدوافع الشخصية ودورها في التعامل مع السياسة الخارجية، ذلك أن تحديـد نـوع هذه الدوافع وطبيعتها ومضمونها هي مسألة أصعب من التبسيط أو التعمـيم الـذي جـاء بـه

---

(2) ريمون حداد، (2000)، **العلاقات الدولية، الطبعة الأولى**، بيروت، دار الحقيقة، ص ص 47-62 .

(3) محمود إسماعيل محمد، (1982)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة الـسياسة الدولية**، ع (69).

"سنايدر"، كما انتقد هذا المنهج باعتباره يقوم على التنبؤ الدقيق بالاحتمـال الأكثـر صـواباً، أو الأكثر اقتراباً من الواقع. بمعنى، أن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثـر احتمـالاً مـن غيرها في معالجتها لهدف معين. ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية يغلب عليهـا طـابع التنبـؤ والاحتمالية، وأحياناً عدم اليقين بسبب الطبيعة المتغيرة وغير المستقر للنظام الدولي والعلاقـات الدولية أو للدولة.

أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا تنطلق من اعتبار أن ثمة خيـار أو سـبيل واحد يمثل الخيار الأفضل لمواجهة مؤثر خارجي محدد، إنما تلجأ إلى وضع عدة خيارات يمثل اختيار واحد من بينها الخيار أو القرار الأكثر عقلانية، أو الأكثر قبولاً للتعامل مع ذلك المتغير. وعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تخضع لتقديرات السياسي الذي يفترض أن تتـوافر فيه الخبرة في العمل السياسي، والكفاءة والمهارة في إدارة الموقف والحافز الذي يتعرض له [1].

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأية دولة فإنها تجيء على مُدرك تفسير الـسلوك الخارجي نظمياً، بمعنى يتم التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاماً يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل وينبني على هـذا النظـام نظام السياسة الخارجية ووظيفته الأساسية هي اتخاذ القرارات في مجـال الـسياسة الخارجيـة وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضـمن إطـار بيئـة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية وتجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام. [2]

وقد أوضح "مودلسكي" إن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر سواء كان هذا التغير من الداخل، أو من الخارج موضحاً أن أي سياسـة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

ويرى (هانزمورغنثاو) في كتابه "السياسية بين الأمم"، والذي عدد العناصـر الأساسـية التي تقوم عليها قوة الدولة وسلطانها، بأن محصلة هذه العناصر لا تعطي سوى صـورة للقـوة الكامنة، أما تحيق هذه القوة وجعلها حقيقة، فإنه يعتمد على نوعية الدبلوماسية، ويرى (هانزمور غنثاو) بأن الدبلوماسية يجب أن تحدد أهدافها في ضوء القوة المتاحة فعلياً، إما القـوة الممكـن استغلالها سعياً لتحقيق تلك الأهداف فيجب تحديدها، وعليها ان تقرر إلى أي مدى تتلاءم هـذه

---

(1) محمود إسماعيل محمد، (1982)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة الـسياسة الدولية**، ع (69).

(2) ريمون حداد، (2000)، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحقيقة ، ص 686.

الأهداف مع بعضها البعض، والدبلوماسية عليها أن تستخدم الوسائل المناسبة لتحقيـق أهـدافها حتى لا تتعرض السياسة الخارجية للخطر لعدم تحقيق هذه المهام[1].

وعرف هولستي السياسة الخارجية على أنها: "تحليل أفعال وتصرفات ما نحـو البيئـة الخارجية والظروف المحلية التي تتم فيها صياغة وتنفيذ هذه الأفعال"[2].

إن جميع نظم السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من العناصر التي يمكن تصنيفها إلـى ثلاثة أنماط هي: (مدخلات- تفاعل- مخرجات) ثم عملية التغذية الراجعة[3].

إن تحليل السياسة الخارجية لا يعني مجرد الكشف عن العمليات المؤثرة على الـسلوك الخارجي، بقدر اهتمامه بتفسير كيفية وسبب سير هذه العمليات وتأثيرها في ظل ظروف معينـة دون غيرها، كذلك هولا يعنى بتحديد العوامل الداخلية، وتلك الخارجية المؤثرة علـى تـشكيل السياسة الخارجية بقدر اهتمامه بفهم طريقة تفاعل هذين النوعين من العوامل[4].

ومن أفضل النماذج التي يمكن أن تفيدنا بصفة خاصة في تحليـل الـسياسة الخارجيـة النموذج الذي اقترحه (مايكل برتشر وبليما ستاينبرج، وجانيس شتين)[5].

تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي (أو كما تسمى أحيانا بنظرية الأنساق الدولية)، من ابرز النظريات التي حققت قبولا عاما وواسعا لها في الوسط الأكاديمي المتخصص:[6]

(أ) أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عـضوية متحركـة وقابلـة للتطور والتغيير المستمرين ، وهو التغيير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظـام أو لهيكلـه

---

(1) Hans j. Morgenthau، (1967), **Politics Among Nations. 4th**. (New York: Knopf), P. 125.

(2)Holsti، K.J(1967)، **International Politics. A Framework for Analysis**، Englwood. Cliffs، N. J. printice Hall. Inc،P.21.

(3) Frankel. Joseph (1963)**،"The making of Foreign policy**، London: Oxford university press.

(4) محمود إسماعيل محمد، (1982)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة الـسياسة الدولية**، ع (69).

(5) Michael Breacher. Blema Steinberg and Janice Stein، (1969): **A Framework for Research on Foreign policy Behavior: Journal of Conflict Resolution**، Vol. (13).No p p 75-85.

(6) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد ، (1994) ، **موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت، دولة الكويت، ص 807.

التنظيمي، أو لنمط أداءه الوظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون ، أو بالقواعد والإجراءات، أو بسلوكياته وبنماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه أو أخيرا بقيمة وأفكاره ومفاهيمه،الخ.

ومن هذا المنطلق فان النظم التي لا تتفاعل وتتطور كنتيجـة ضـمنية لهـذه الطبيعـة الديناميكية ، فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالجمود والتحجر، وبالتالي فإنها تخرج من عـداد الظواهر الطبيعية الجديرة بالدراسة والتسجيل.

(ب) أن كل نظام ، كقاعدة عامة،يعمل بطريقة المؤثرات الداخلة والمخرجات وقد تكون نواتج احد النظم هي نفسها المؤثرات الدالية في تفاعل نظام آخر. وبعض المؤثرات قـد تكـون إستراتيجية وحاسمة (أو ما يطلق عليه المتغيرات الحاكمة) في تقرير الكيفية .

(ج) أن النظام قد يكون متماسكاً ومحكماً في تكوينه ،أي على درجة عالية نـسبياً مـن التماسك والانضباط الذاتي كما قد يكون مفككا ويعاني مـن تـسيب علاقـات أطرافـه وعـدم انضباطها.

ويرتبط ذلك في أساسه بنوع التقاليد التي نجح النظام فـي تأصـيلها ،وكـذلك بـروح المسؤولية التي استطاع تعميقها في أطرافه، وبدرجة الاحترام التي تتمتع بها أجهزته ومؤسساته ومراكز اتخاذ القرار فيه من قبل هذه الأطراف، وبمدى ما في حوزته من وسائل القوة والإكراه المادي المشروع وأخيراً بمدى قابلية أطرافه على التوقع والتنبؤ لتكييـف ردود الأفعـال فـي اتجاهات وتحريكها في مسارات محسوبة بدقة سلفاً، الخ.

(د) أن هناك حدوداً تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها وتؤثر فيـه .فالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام لا تكف عن إبراز حاجات وضغوط وتحديات مادية وإنـسانية وفكرية ،الخ، وإفراز العديد من القوى التي تدفع باتجاه التغيير، ويترتب على ذلك أنـه بحـسب إدراك النظام للحاجة إلى التغيير ، وأيضا بحسب الموارد والإمكانات المتاحة له تتحدد مقدرتـه على التكيف والاستجابة للتحديات ،سواء اتخذ ذلك صـورة الاسـتجابة التامـة ،أو الاسـتجابة المحدودة ،أو عدم الاستجابة على الإطلاق.

(هـ) إن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تتولى إبـلاغ الحقـائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة ،مما يحدد بدوره مقدرة النظـام على التأقلم مع الظروف التي يتعايش معها ويعمل في مواجهة تحدياتها .

المبحث الثاني : نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجـردة وإنمـا على أساس دراسة الدولة من خلال صناعة قراراتها ، إذ يتم تحليل السياسة الخارجية للدولة من خلال تحليل مدركات صانع القرار وتأثير شخصيته على عملية صنع القرار. فالدولـة (أ) هـي لاعب سياسي تترجم سياسات وقرارات صنّاع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين . والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد اللاذين هم صناع قرارات الدولة ، وعلى إعادة بناء الموقف كما تـم تحديده بواسطة صناع القرار ، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سـلوك صـانع القرار.(1)

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنـه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة فـي مجـال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد مـن العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات ، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القـرار الخارجي.(2)

ومن مميزات هذه النظرية أنها تجمع بين عدة مستويات للتحليل فـي مـشروع واحـد متكامل ،فهي من جهة تحاول تحليل مختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في كيفية اتخاذ لقراراته (المتغيرات السيكولوجية)،كما تحاول مـن جهة أخرى أن تحلل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ هذه القرارات الخارجية فـي

---

(1) علاء أبو عامر، (2004)، **العلاقات الدولية ،** دار الشروق، عمان ، الأردن، ص (141-143).

(2)Charles, Mc Clleland, **"Applications of General Systems Theory In International Relations"** in James Roesensau (ed): International Politics And Foreign Policy, N.Y., Free press, (1961), P. 102-120.

بيئتها (المتغيرات البيئية وفي النهاية فهي تحاول أن تبحث في الطريقة التي تتفاعل بهـا هاتـان المجموعتان من المتغيرات مع بعضهما بكل ما لهذا التفاعل من تأثيرات .

يرى دون بروبت انه بتركيز السلوك الدولي في مصدره الأساسي الذي ينبع منـه، أي في سلوك الإفراد المسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فانه يغدو من الممكن تطبيـق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليـل المتكامـل لحقـائق السياسة الدولية وذلك باعتبار أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل لنفسية المعقدة :كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا الـسلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.[3]

وتحظى نظرية القرارات الخارجية بقبول واسع كأداة قادرة على تفسير حقائق الـسياسة الدولية بتشابكاتها المعقدة وعلاقاتها غير المستقرة ، للعديد من الأسباب مثل:[1]

1-أن عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه لنفسها وتبني عليه تصرفاتها الدوليـة ،ذلك أن كل طرف يتولى تفسير الموقف وتحديد ملامحه من واقع صلته بالأطراف الأخرى في ذلك الموقف وكذلك من واقع الأهداف التي يتبناها لنفسه من ورائه،وبحسب الوسائل التي يتيحها الموقف لتحقيقه وأيضا بحسب مقدرته على إدماج تلك الوسائل والأهداف ضمن إستراتيجية عمل تلائم ظروف الموقف القائم أيضا ،الخ..ويشير ريتشارد سنايدر إلى أن الدولة اذا كانت تتصرف خارجيا بصورة أو بأخرى ،فان ذلك يكون نابعا ي المقام الأول من رؤية واضـعي القـرارات للموقف الخارجي وتفسيراتهم الذاتية له في ضوء مختلف الشواهد والحقائق والمؤشرات المتاحة أمامهم.

2- أن الدولة القومية كانت وستبقى لفترة طويلة قادمة مسؤولة في النظام الـسياسي الدولي. فالاستراتيجيات المؤثرة في حركة السياسة الدولية بكـل ديناميتهـا الـسياسية وغيـر السياسية ، كما أن الكم المتاح من الموارد والإمكانات المساندة لتنفيذ تلك الاسـتراتيجيات علـى المستوى الدولي، كل هذا يجري اتخاذه والتخطيط له في نطاق قرارات قومية محسوبة تستهدف الدفاع عن اتجاهات قومية معينة أو مصالح قومية محددة. وإذا كانت هناك بعـض المنظمـات

---

(3) علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص(141-143).

(1) محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص (806 -807).

الدولية فوق القومية التي تستند إلى العديد من القوى المحركة التي تقف وراءها وتحـاول عـن طريقها أن ترتب أوضاعا معينة أو تنشى نماذج خاصة من العلاقات الدولية .[2]

3- أن نظرية القرارات الخارجية تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحـد متكامل. فهي من جهة تحاول أن تتصدى بالتحليل لمختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في الطريقة التي يتخذ بهـا قراراتـه (المتغيـرات السيكولوجية) كما تحاول من جهة أخرى تحليل اثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخـذ تلك القرارات الخارجية منها (المتغيرات البيئية) أخيرا، فهي تحاول تعيين الكيفية التي تتفاعل به هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضها البعض بكل ما يصحب ذلك التفاعل من تأثيرات أو يتمخض عنه من نتائج .

4- نظرية القرارات الخارجية تتميز بكثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها وتحـاول تقييمها والتعرف على تأثيراتها النسبية وكذا النماذج التي تتمثل فيها علاقاتها المتبادلـة فـي أي موقف من مواقف السياسة الخارجية، قد تخدم كأساس لربط العديد من نظريات السياسة الدوليـة ببعضها . وهذه النظريات التي اقتصر تطبيقها على بعض الجوانـب المحـدودة دون محاولـة لتجميعها وتنسيقها في إطار متكامل . ومن أمثلة النظريات التي يمكن ربطها ببعضها في نطاق مفهوم اتخاذ القرارات الخارجية نظريات الاتصال ونظريات التفاوض والمساومة ، ونظريـات التهديد والصراع،ونظريات التحالف والمشاركة ،ونظريات الشخصية القومية أو ما يعرف كذلك بنظريات الطابع القومي.

---

(2) المصدر نفسه ، ص 807.

الفصل الثاني

عملية صنع القرار في السياسية الخارجية القطرية

والتوجهات السياسية في الإطار الإقليمي

إن جيوبوليتيكا الدولة نتاج الموقع الجغرافي والبيئة والإنسان – وما تستدعيه هذه الثلاثية من مؤثرات سياسية جامعة تظهر في شكل الدولة وحدودها وفعاليتها وبناء على هذا المضمون فإن العنصر الجيوبوليتيكي هو الذي يحدد كلاً من القرار الأمني ومسرح الأحداث – وتفاعل السياسة مع الأرض لتأمين الإنسان والمكان – فهو علاقة وثيقة ثلاثية بين السياسة والأرض والإنسان بالإضافة إلى ذلك فإن هذا العنصر ليس جامداً إنما هو حركي أو ديناميكي يتأثر بعوامل طبيعية بعضها يمكن توقعه وبعضها لا يمكن توقعه، بعضها طبيعي وبعضها غير طبيعي يتأثر بعوامل من صنع الإنسان كالتحالفات والاتحادات(1).

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني ،(2005)، **السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995**-2005، ط1، دار الكتب القطرية، ص109

المبحث الأول: العنصر الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية القطرية

وسيتم تحليل العنصر الجيوبوليتكي من خلال المحاور التالية:

- أولا: الموقع الجغرافي:

ترجع أهمية دراسة الموقع الجغرافي للدولة في أنه أحد العوامل المؤثرة على قوة الدولة حيث يحدد اتجاهات وميول وحضارة السكان – ويؤثر على توجهات وسلوك النظـام الـسياسي للدولة وكذلك علاقتها بغيرها من الدول الأخرى في النسق الإقليمي والدولي وينصرف الموقـع الجغرافي إلى أربعة أبعاد رئيسية هي: الموقع الفلكي والموقـع بالنـسبة للبحـار والمحيطـات والموقع الإستراتيجي والموقع بالنسبة للدول المجاورة[1]، ويقصد بالموقع الفلكي بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وتعتبر خطوط العرض أهم من خطوط الطول حيث تؤثر على مناخ الدولـة الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري[2].

ترجع أهمية هذا الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات للدولة بأنه يحدد إستراتيجية الدولـة وطبيعة مصالحها القومية، ويلاحظ أن جميع الدول العظمى والكبرى الذي وجدت عبر التـاريخ هي دول بحرية، ومن أمثلة الدول البحرية (فينيقيا – الإغريق – الرومان – بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية)

ترجع أهمية موقع الدولة بوجه عام في أنه يلعب دوراً حيوياً فـي تحديـد إسـتراتيجية وسياسة الدولة فكلما كانت الدولة حبيسة داخل الدول المحيطة بها زادت أطوال حدودها السياسية وبالتالي زاد العبء الدفاعي عنها، وأدى ذلك إلى اتخاذ الدولة سياسات متوازنة مع جيرانهـا ، حفاظاً على علاقتها معها من خلال التعاون الذي قد ينشأ بين هذه الدول أو قد يزيد ذلـك مـن الدول المعادية لها عندما تتعارض أو تتداخل المصالح. [3]

- الموقع الإستراتيجي لدولة قطر:

تقع شبه جزيرة قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ويتبعها عدد من الجزر من أهمها حوار وحالول وشراعوه والعالية والسافلية، ويتألف سطح قطر من سهل منبسط بوجه

---

(1) المصدر نفسه ، ص110

(2) د. مصطفى كامل أحمد، مرجع سابق ، ص26

(3) صبحي محمصاني ، (1965)، **الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها،** طبعة ثالثة، بيروت، دار العلم للملايين، ص45.

عام تتخلله بعض المنخفضات في الوسط وبعض التلال المرتفعة في الشمال الـشرقي والـشمال الغربي.

ومناخ قطر صحراوي يتميز بصيف طويل وشتاء قصير قليل المطر ويـصبح الطقـس لطيفا منذ أواخر أكتوبر حتى أواسط إبريل، تبلغ مساحة دولـة قطـر (11،521) كيلـومتراً مربعاً.[1]

يضيف الموقع الإستراتيجي للدولة أهمية تنعكس على سياسـتها الداخليـة والخارجيـة وبالنسبة لدولة قطر يتضح أن الموقع الإستراتيجي لها يتمثل في كون قطر تعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه ويتبعها عدد كبير من الجزر مما يمكنها من إحكام الـسيطرة على تأمين الملاحة داخل الخليج العربي وتقديم التسهيلات والإمدادات للناقلات البحرية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل هذا الخليج[2].

تتمثل أهم النقاط التي يمكن تناولها بما يلي: (مساحة الدولة، حدودها السياسية، شـكلها، التقسيم الإداري لها "تقسيمها الداخلي"، المدن الرئيسية والفرعية بها، شبكة الطرق، تضاريـسها، مناخها)، ولكننا سوف نكتفي بمساحة الدولة ومدى تأثيرها على سياستها الخارجية. [3]

- مساحة الدولة:

تلعب مساحة الدولة بوجه عام دوراً في حسابات القوة القومية لها، حيث تحدد المـساحة وإستراتيجية الدولة وقدرتها على اتخاذ سياسة خارجية مستقلة ، فكلما زادت مساحة الدولة بوجه عام زادت قوتها وموارد ثروتها الطبيعية، فالدول صغيرة المساحة تتميز غالباً بقلة عدد سـكانها وقلة مواردها الطبيعية، وبالتالي يعتمد بقاؤها على أن تكون محايدة مثـل (سويـسرا) أو تتخـذ سياسة متوازنة في علاقاتها الدولية مثل (فنلندا) أو تعمل على الارتبـاط بقـوة عظمـى مثـل (إسرائيل)، أما الدول ذات المساحة الكبيرة فيتوافر لها العمق الإستراتيجي الـذي يمكنهـا مـن توزيع أهدافها الإستراتيجية بكفاءة تامة، وبالتالي تتبنى سياسة ذات الرؤى البعيدة مثل (روسيا ثم الاتحاد السوفيتي سابقاً ضد نابليون ثم هتلر) بعكس الدول ذات المساحة الصغيرة التي قد تتبنـى

---

(1) معلومات عن قطر ، (2010) نقلا عن الرابط الالكتروني ، www.alkazem.com/qatar.htm

(2) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص111

(3) المصدر نفسه.

إستراتيجية الحرب الخاطفة وضرورة نقل العمليات الحربية خارج أراضـيها، مثـل إسـرائيل وعموماً يمكن القول بأن المساحة تهيئ القوة، والقوة تصون المساحة.

أن تفاعل الموقع والبيئة والإنسان وانتشار النشاط الاقتصادي والإداري في كافة المواقع القطرية قد دفع بالعنصر الجيوبوليتيكي بأن يشكل أساساً قوياً لبناء دولة صغيرة علـى سـاحل الخليج العربي يسكنها أكثر من نصف مليون نسمة، وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع، وتحتكم إلى سلطات إدارية حديثة، ومن هذا تبقى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لتلك الدولة البحرية محلاً لصراعات قوة إقليمية وعالمية يتعين التعامل معها من منظور واقعي يضع اعتبارات المـساحة والسكان في ترتيب مهم حتى يمكن بعد ذلك اتخاذ القرار السياسي والعسكري المناسب لتحقيـق الأمن القومي لهذه الدولة[1].

تقع قطر(بين خطي عرض 27 24° و10 26° 0شمالا وخطي طول 45 50° و40 51°شرقا)، وهي بذلك تقع في منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي وهي عبارة عـن شبة جزيرة تمتد باتجاه الشمال في مياه الخليج ويتبعها عدد من الجزر ويبلغ طولها من الجنوب إلى أقصى الشمال حوالي 160 كم

يحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الـشرقي دولـة الإمـارات العربية المتحدة ومن الغرب دولة البحرين.

وتقسم دولة قطر إداريا إلى تسع بلديات هي الدوحة ، الريان، الوكرة، أم صلال، الخور ، الشمال ، الغويرية ، الجميلية ، جريان الباطنة.

ومن أهم مدنها الدوحة وهي العاصمة السياسية والمركز التجاري لدولة قطر وتقع فـي منتصف الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر وفيها ميناء تجاري هام ومطار دولي حديث . المدينة الثانية من حيث الأهمية هي أم سعيد وتقع على الساحل في المنطقة الجنوبية الشرقية من الـبلاد وتبعد عن الدوحة حوالي (36) كم جنوبا ، وتوجد فيها مجمعات صـناعية حديثـة ومتطـورة بالإضافة إلى ميناء تجاري هام وآخر لتصدير النفط.

تتصف شبه جزيرة قطر بسطح منبسط بوجه عام باستثناء بعض الهضاب قليلة الارتفاع في الشمال الغربي - ويتميز سطحها ببعض التلال الرملية والكلسية المتناثرة وأكثرها ارتفاعـا

---

(1) حسن الخياط، (1982) ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية،** جامعة قطر، ص62.

هي مرتفعات دخان التي تصل إلى علو (35) مترا ، هذا وتوجد الخضرة الطبيعية في البقـاع الشمالية بينما تغطي الرمال والسهول الملحية المناطق الجنوبية. [1]

ثانياً: العنصر الديموغرافي للدولة:

يؤثر العنصر البشري من حيث التركيبة وتوزيعها دورا رئيسيا في تقييم القوة القوميـة للدولة باعتبارها الأيدي العاملة التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتشكل عنصرا رئيسيا في توفير الموارد للقوات المسلحة البشرية.

ومما لا شك فيه أيضاً في هذا المجال أنه يجب عدم الربط بين كثرة أو قلة عدد السكان وبين قوة الدولة ربطاً مجرداً حيث توجد عوامل أخرى كثيرة مؤثرة على ذلك مثل مدى تفاعـل القوى البشرية مع مساحة وموارد الدولة والمستوى العلمي والصحي والتكنولوجي الذي يبلغـه السكان وكذلك الروح المعنوية، وانتشار السكان وتركزهم والتركيبة السكانية، فقد تكون تركيبـة مثيرة للاضطرابات وقد تكون خالقة للتوافق والوفاق ويتوقف ذلك على الروح المعنوية للـسكان ودرجة انتمائهم أو انصهارهم القومي وتماسكهم السياسي إلى غير ذلك من المؤشرات التي يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على الأمن القومي للدولة سلباً أو إيجاباً وبالتالي على السياسة الخارجيـة لها.فعلى الرغم من قلة عدد السكان في دولة قطر إلا انها استطاعت تحقيق نهـضة اقتـصادية معتمدة على تنمية وتوزيع مصادر الدخل لديها وتدعيم الجهة الداخلية المؤثرة في البناء الوطني. [2]

تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. حيث تحدد الرؤية الوطنية لدولة قطر النتائج التي يسعى البلاد لتحقيقها على المدى الطويل كما أنها توفر إطارا عاما لتطوير الإستراتيجية الوطنية الشاملة وخطط تنفيذها.تعالج الرؤية الوطنية خمسة تحديات تواجه دولة قطر هي: التحديث والمحافظة على التقاليد واحتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة ،النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط ، مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها .

---

(1) نقلا عن الرابط الالكتروني ، **http://portal.www.gov.qa**

(2) يوسف محمد عبيدان ، (1979)، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، بيروت، ص 120-130.

تستشرف الرؤية الوطنية الأفاق التنموية من خلال الركائز الأربع المترابطة التالية: [1]

التنمية البشرية:

تطوير وتنمية سكان دولة قطر ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهـر التنميـة الاجتماعيـة: تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

التنمية الاقتصادية:

تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.

التنمية البيئية:

إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ثالثاً: العنصر الإعلامي في الدولة:

يعتبر هذا العنصر من العناصر الهامة المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة بوجه عـام، فالدعاية والإعلام يهدفان إلى خلق المساندة من الرأي العام الـداخلي لـصانع ومتخـذ القـرار السياسي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دور إيجابي وقوي في تعبئة القطاعات المختلفة لتحقيق هذا الهدف.

وقد أثبتت الدراسات التي تمت في هذا الموضوع أن هناك علاقة وثيقة وارتباطاً قويـاً بين الإعلام والانتماء القومي والرأي العام القومي يتمثل فـي الآتي: [2]

1. أنه إذا كان الولاء القومي مفهوماً سياسياً فإن الانتماء القومي يعـد مفهومـاً اجتماعيـاً بالدرجة الأولى، وهو لذلك أشمل وأوسع، ذلك لأن الفرد يشعر فيه بأن هـذا المجتمـع الذي يعطيه ولاءه وإخلاصه إنما هو مجتمع يقوم بإشـباع احتياجاتـه ويعمـل علـى استقراره وأمنه وأمن أسرته ويبسط عليه حمايته

---

(1) قطر ، **الأمانة العامة للتخطيط التنموي** ، التقرير السنوي ، 2010.

(2) المصدر نفسه.

2. من المسلم به أن الرأي العام القومي يعتبر مفهوماً معقداً ومتشابكاً وأنه مـن الـصعب الحصول على رأي عام يشبه الإجماع أو يقترب منه إلا في الحالات التي تهـدد أمـن الحدود السياسية للدولة، ذلك أن أي غزو خارجي للدولة يؤدي فقط إلى نشوء رأي عام قومي لمقاومة هذا الغزو، أما فيما عدا ذلك من القضايا فإن الرأي العام يختلـف بـين القضايا المختلفة وذلك حسب القوى الاجتماعية التي يتشكل منها أفراد المجتمع بين مؤيد ومعارض ومع ذلك يبقى هناك مفهم الرأي العام القومي الذي يتصل أساسـاً بالاتجـاه الغالب الذي يستقر في أذهان معظم أفراد المجتمع بأن المصلحة العليا للدولة يجـب أن تكون فوق كل الاعتبارات[1].

3. من هنا تتمثل العلاقة بين الأمن القومي والرأي العام القومي في أنه: لا بـد أن يكـون الرأي العام القومي على قدر من الوعي والإدراك الذي يجعله قـادراً علـى إدراك أن المصالح العليا للدولة يجب وضعها فوق كل اعتبار، وإعطاء الفرصة كاملة لتنفيـذ أي سياسات تم وضعها بواسطة السلطة العليا في الدولة ويقرها الدستور القائم مهمـا كـان الرأي المخالف لهذه السلطة، وتعد أي محاولة داخلية لتهديد السياسة الاقتصادية في حالة تبنيها أي إستراتيجية تهديداً للأمن القومي، ذلـك لأن مقاومـة الأفـراد أو أي قـوى اجتماعية معينة لهذا النهج تؤدي إلى الفوضى وتهديد الدولة ذاتهـا وتعـريض أمنهـا القومي للخطر، وفي المقابل يتطلب من أجهزة الأمن القومي السعي المـستمر لمراقبـة الانحراف الناجم عن تنفيذ هذه السياسة.

4. إن الأمن القومي له خصوصية بالنسبة لكل دورة ولكن المبادئ وأساليب التحقيـق قـد تشترك أو تختلف تبعاً للوزن النسبي للدولة محل الدراسة وموقعها في الخريطة الإقليمية والعالمية[2].

5. يلعب الإعلام دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف القومية للدولة سواء بأسـلوب مباشـر أو غير مباشر وذلك من خلال تعبئة الرأي العام القومي حول الإصرار على تحقيق تلـك الأهداف إذا ما تم إعداده الإعداد المناسب لتحقيق تلك المهمة يتبين من خلال التحليـل السابق أهمية دور الإعلام ووسائل الاتصال في بناء رأي داخلي وخارجي يؤيد النظـام السياسي.

---

(1) أحمد الخشاب، (1980)، **دراسات إنثروبولوجية**، دار المعارف، القاهرة، ص73 .

(2) أحمد العناني، (1990)، **المعالم الأساسية لتاريخ قطر الحديث**، الدوحة، قطر، ص120.

المبحث الثاني: الأجهزة والسلطات المسؤولة عن صنع وصياغة واتخاذ القرار السياسي في دولة قطر

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على أهم الأجهزة والسلطات المسؤولة عن صناعة وصياغة اتخاذ القرار السياسي في دولة قطر، ولكن قبل التعرض لهذا الموضوع فمـن المهـم التعريف بدولة قطر وأسس الحكم فيها، فقطر هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي العربي[1]، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي مـصدر التـشريع بهـا ونظامها ديمقراطي ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة العربية،ونظام الحكم فيها وراثي في عائلة آل ثاني ومن نسل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد ويقـوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات (سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سـلطة قـضائية) مـع تعاونها وذلك على الوجه المبين في الدستور الدائم لدولة قطر.وأهم الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسية الخارجية في دولة قطر ما يلي : [2].

مر التطور الدستوري في قطر بمراحل متدرجة عكست تطور البلاد ونمو اقتـصادها، فقد صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر سنة 1970م قبل أن تنال البلاد استقلالها، ثـم عدل في سنة 1972م بعد الاستقلال الوطني، ليتواءم مـع متطلبـات هـذه المرحلـة الجديـدة ومسؤولياتها، قد تحددت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولـة وانتماءاتهـا الخليجيـة والعربية والإسلامية، واكتسبت سلطاتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة مـن الممارسـة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي ، وكانت التعديلات التشريعية التي تناولـت بعـض أحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل، فيما يخص السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقـة بتـوارث الحكم في الدولة، استكمالاً للأوضاع الدستورية في البلاد، كما كـان إصـدار قـانون الـسلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم المعاملات المدنية والتجارية، خطـواتٍ علـى طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون. وتحقيقاً لهذا الغرض صدر القرار الأميري الخاص بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم للبلاد في يوليو من عام 1999م ليتلاءم مع ما حققته دولة قطر من إنجازات، وليلبي التطلعات ولتحقيق مستقبل أفضل للدولـة، والجدير بالذكر أنه في عام 1999م، جرت في قطر ولأول مـرة انتخابـات للمجلـس البلـدي المركزي، وكان ذلك حدثاً تاريخياً باعتبار أن تلك الانتخابات كانت تمثل أولى خطوات الـبلاد

---

(1) أحمد العناني، مرجع سابق، ص123

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المواد أرقام (1، 2، 3، 4، 60).

نحو الديمقراطية بمفهومها المدني. وفي خطوة رائدة شُجعت النساء على ترشيح أنفسهن وعلى المشاركة في التصويت وكانت هذه أول فرصة لهن للمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار في البلاد.

أولاً: أمير البلاد:

هو رئيس الدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويكون له الإشراف عليها يعاونه في ذلك مجلس الدفاع الذي يتبعه مباشرة، ويتولى الأمير مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة ، ويباشر الأمير الاختصاصات التي منحها الدستور له وهي: [(1)]

1. رسم السياسة العامة للدولة الداخلية والخارجية بمساعدة مجلس الوزراء الذي يقدم الاستشارات والرأي له تجاه الأوضاع الداخلية والإقليمية.
2. المصادقة على القوانين والأنظمة وإصدارها، ولا يصدر قانون ما لم يصادق عليه الأمير وبعدها يصبح نافذ في الدولة.
3. دعوة مجلس الوزراء للانعقاد كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها.
4. تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإنهاء خدمتهم وفق أحكام القانون ومصلحة الدولة واحتياجاتها.
5. اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية للدول العربية والأجنبية.
6. منح الأوسمة المدنية والعسكرية وفقاً للقانون.
7. إنشاء وتنظيم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى وتعيين اختصاصاتها.
8. إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تساعده وتبدي الرأي والمشورة على توجيه السياسات العليا للدولة والإشراف عليها وتعيين اختصاصاتها.
9. عقد المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم خاص منه موضحاً أسباب وموجبات التوقيع عليها ويبلغها لمجلس الشورى، ويكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلاً

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المواد أرقام (67، 68).

لقوانين الدولة يجب لنفاذها أن تتم موافقة مجلس الشورى وأن تصدر بقانون ولا تكـون سرية في بعض البنوك.

10. للأمير أن يعلن بمرسوم الأحكام العرفية في البلاد وذلك في الأحوال الاسـتثنائية التـي يحددها القانون، وله عند ذلك اتخاذ كل الإجراءات السريعة اللازمة لمواجهة أي خطـر يهد سلامة الدولة أو وحدة إقليمها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولـة عن أداء مهمها، على أن يتضمن المرسوم طبيعة الحالة الاستثنائية التي أعلنت الأحكام العرفية من أجلها، وبيان الإجراءات المتخذة لمواجهتها، ويخطر مجلس الشورى بهـذا المرسوم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدورهن وتكـون الأحكـام العرفيـة لمـدة محدودة ولا يجوز تمديدها إلا بموافقة مجلس الشورى.

ثانياً: السلطة التشريعية:

يتولى مجلس الشورى القيام بممارسة دوره الرقابي والتشريعي وإقرار الموازنة العامـة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية وذلك على الوجه المبين بالدستور يعد الـشعب مصدر السلطات ويمارسها وفقاً لأحكام الدستور ويقوم نظام الحكم على أساس فصل الـسلطات مع تعاونها. يتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية بينما يتولى الأمير السلطة التنفيذية ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء على الوجه المبين في دستور البلاد. أما الـسلطة القـضائية فتتولاهـا المحاكم وتصدر الأحكام باسم الأمير. [1].

تكون مدة المجلس أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وتجرى انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوماً السابقة على نهاية تلك المدة، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس أو تأخرت لأي سبب من الأسـباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد[2].

تكون مدة انعقاد الدولة لمجلس الشورى ثمانية أشهر في السنة على الأقـل ولا يجـوز فض دورة الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة [3].

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (81)

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (30)

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (84)

يدعو الأمير بمرسوم مجلس الشورى لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس، ولا يجوز في دورة الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الأمور التي دعي من أجلها[1].

تكون جلسات مجلس الشورى علنية ويجوز عقدها سرية بناءً على طلب ثلث أعضاء المجلس أو بناء على طلب من مجلس الوزراء[2]، ويشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أغلبية أعضاء المجلس، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، فإن لم يكتمل العدد المطلوب تؤجل الجلسة إلى الجلسة التي تليها[3]. تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس[4].

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار، أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه [5].

لكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين، ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة في المجلس لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وعرضه على المجلس بعد ذلك، فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة بعد وضعه في صيغة مشروع قانون لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وإعادته للمجلس في دور الانعقاد ذاته أو الذي يليه، كما أن أي اقتراح بقانون رفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته[6].

كل مشروع قانون أقره مجلس الشورى يرفع إلى الأمير للتصديق عليه، فإذا لم يرد التصديق على مشروع القانون رده إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ رفعه إليه مشفوعاً بأسباب عدم التصديق. وإذا رد مشروع أي قانون خلال المدة المبينة والسابق ذكرها وأقره مجلس الشورى مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء التي يتألف منهم المجلس صدق عليه

---

(1) إسماعيل عبد العزيز، (1998)، المدن والمستوطنات والتخطيط العمراني، موسوعة المعلومات القطرية، المجلد الجغرافي، جامعة قطر، ص238.

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (88)

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (99)

(4) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (100)

(5) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (103)

(6) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (105)

الأمير وأصدره، ويجوز للأمير عند الضرورة القصوى أن يأمر بإيقاف العمل بهذا القانون للمدة التي يقدر أنها تحقق المصالح العليا للبلاد، فإذا لم يحصل المشروع على موافقة ثلثي الأعضاء، فلا يجوز إعادة النظر فيه خلال ذات الدورة [1].

إقرار الموازنة العامة للدولة:

يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشورى قبل شهرين على الأقل مـن بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بإقرار مجلس الشورى لها.

ويجوز لمجلس الشورى أن يعدل مشروع الموازنة بموافقة الحكومة، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية يتم العمل بالموازنة السابقة إلى حـين إقـرار الموازنـة الجديدة[2].

ولمجلس الشورى الحق في إبداء الرغبات للحكومة في المسائل العامة، وإذا تعذر علـى الحكومة الأخذ بهذه الرغبات يجب عليها أن تبين للمجلس أسباب ذلك وللمجلس أن يعقب مـرة واحدة على بيان الحكومة[3].

بالنسبة لأعضاء المجلس: لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى الحق في أنه يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء، وإلى أحد الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وللمسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة التي يدلي بها السؤال [4].

لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه استجواباً إلى الـوزراء فـي الأمـور الداخلة في اختصاصاتهم ، ولا يجوز توجيه الاستجواب إلا بموافقة ثلث أعضاء المجلـس، ولا تجرى مناقشة الاستجواب إلا بعد عشرة أيام على الأقل من توجيهه إلا في حالـة الاسـتعجال، ويشترط موافقة الوزير على تقصير المدة[5].

لا يجوز في غير حالات التلبس القبض على عضو مجلس الشورى أو حبسه أو تفتيشه أو استجوابه إلا بإذن سابق من المجلس وإذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصول الطلب إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن، ويصدر الإذن من رئيس المجلس في غيـر

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (106)

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (107)

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (108)

(4) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (109)

(5) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (110)

أدوار الانعقاد. وفي حالة التلبس يجب إخطار المجلس بما اتخذ من إجراءات في حق العضو المخالف، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أن يتم ذلك الإخطار عند أول انعقاد لاحق له[1].

أهم واجبات عضو مجلس الشورى:

1. لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة، وذلك فيما عدا الحالات التي يجوز فيها الجمع بين الوظيفتين وفقاً للدستور[2].

2. على أعضاء مجلس الشورى أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن ولا يستغلوا العضوية بأي صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة، ويحدد القانون الأعمال التي يجوز لعضو مجلس الشورى القيام بها[3].

رقابة مجلس الشورى على أعمال الوزراء :

كل وزير مسئول أمام مجلس الشورى عن أعمال وزارته، ولا يجوز طرح الثقة عن الوزير إلا بعد مناقشة استجواب موجه إليه ويكون طرح الثقة بناءً على رغبته أو طلب موقع عليه من خمسة عشر عضواً، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الشأن قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ تقديم الطلب أو إبداء الرغبة ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ويعتبر الوزير معتزلاً الوزارة من تاريخ قرار سحب الثقة[4].

ثالثاً: السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء على الوجه المبين في الدستور الدائم للدولة، حيث يقوم بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته وفقاً للدستور وأحكام القانون [5].

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (113)

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (114)

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (115)

(4) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (111)

(5) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (120)

تشكيل الوزارة:

يكون تشكيل الوزارة بأمر أميري بناءً على اقتراح رئيس مجلـس الـوزراء، ويجـوز للأمير أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء أو على أي من الوزراء بمهام وزارة أو أكثر، ويحدد القانون صلاحية الوزراء

اختصاصات مجلس الوزراء:

يناط بمجلس الوزراء بوصفه الهيئة التنفيذية العليا بـإدارة جميـع الـشؤون الداخليـة والخارجية التي يختص بها وفقاً للدستور وأحكام القانون، ويتولى مجلس الوزراء بوجه خـاص الاختصاصات التالية [1].

- اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وتعرض مشروعات القـوانين علـى مجلـس الشورى لمناقشتها، وفي حالة الموافقة عليها ترفع لـسمو الأميـر للتـصديق عليهـا وإصدارها وفقاً لأحكام الدستور.
- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعهدها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، كل فيما يخصه، لتنفيذ القوانين بما يطابق أحكامها.
- الإشراف على تنفيذ القوانين، والمراسيم، واللوائح، والقرارات ، واقتراح إنشاء وتنظيم الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وفقاً للقانون، والرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري.
- تعيين الموظفين وعزلهم متى كان التعيين أو العزل لا يدخل في اختصاص الأمير أو في اختصاص الوزارة وفقاً للقانون ، ورسم القواعد العامة الكفيلة باسـتتباب الأمـن الداخلي والمحافظة على النظام في أرجاء الدولة وفقاً للقانون.
- إدارة الشؤون المالية للدولة، ووضع مشروع موازنتها العامة طبقاً للدستور وأحكـام القانون ، واعتماد المشروعات الصناعية ووسائل تنفيذها.
- الإشراف على طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج، وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وبشؤونها الخارجية.

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (120)

- إعداد تقرير في أول كل سنة مالية، يتضمن عرضاً تفصيلياً للأعمال الهامة التي أنجزت داخلياً وخارجياً، مقروناً بخطة ترسم أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة الشاملة للدولة، وتوفير أسباب تقدمها ورخائها، واستقرارها وفقاً للمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة المنصوص عليها في الدستور، ويرفع هذا التقرير للأمير لإقراره.

أهم واجبات مجلس الوزراء :

أولاً: رئيس الوزراء:

1. يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وإدارة مناقشاته ويشرف على تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة تحقيقاً لوحدة الأجهزة الحكومية، وتكامل نشاطها، ويوقع باسم مجلس الوزراء، ونيابة عنه القرارات التي يصدرها المجلس ويرفع إلى سمو الأمير قرارات المجلس المتعلقة بالشؤون التي يصدر بتحريرها قرار أميري للتصديق عليها وإصدارها وفقاً للدستور [(1)].

2. تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، ومداولات المجلس سرية، وتصدر قراراته بموافقة أغلب الأعضاء الحاضرين،وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية [(2)].

3. رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام سمو الأمير عن أداء واجباته وممارسة صلاحياته [(3)].

4. على الوزراء تنفيذ السياسة العامة للحكومة كل في حدود اختصاصه، وللأمير أن يطلب من رئيس مجلس الوزراء ومن الوزراء تقديم تقارير عن أي شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم [(1)].

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (125)

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (126)

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (123)

5. على الوزراء أثناء توليهم مناصبهم أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن، وألا يستغلوا مناصبهم الرسمية بأي صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصله بهم علاقة خاصة، ويحدد القانون الأعمال المحظورة على الوزراء،والأفعال التي تقع منهم أثناء توليهم مناصبهم وتستوجب مساءلتهم، كما تحدد طريقة هذه المساءلة [2].

رابعاً: السلطة القضائية:

تتميز دولة قطر مثل غيرها من الدول الحرة الديمقراطية بأن سيادة القانون بها هي أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاء وعدلهم ضمان للحقوق والحريات [3].

والسلطة القضائية في قطر هي سلطة مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون [4]. وللقضاء في قطر مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها، ويبين القانون تشكيله وصلاحياته واختصاصاته [5].

ويرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويبين صلاحياتها واختصاصاتها، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية في غير حالة الأحكام العرفية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات وقوات الأمن وذلك في الحدود التي يقررها القانون [6]،وجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة،وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية[7].

وتتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتشرف على شؤون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين الجنائية ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها، ويبين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها.

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (122)
(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (128)
(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (129)
(4) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (130)
(5) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (137)
(6) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (132)
(7) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (133)

ويعين القانون الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الإدارية ويبين نظامهـا، وكيفيـة ممارستها لعملها[1]، وينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة وفي تنازع الأحكام[2]، كما يعين القانون الجهة القضائية التي تخـتص بالفـصل فـي المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها وكيفية الطعـن والإجـراءات التي تتبع أمامها، كما يبين القانون آثار الحكم بعد الدستورية.

---

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (138)

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (139)

المبحث الثالث: إدارة الشؤون الخارجية لدولة قطر

إن دولة قطر إحدى الدول الخليجية العربية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، ولهـا صلات عربية وإسلامية تعكس تمتعها بتقاليد حضارية راسخة، فضلاً عن توافر مجموعة كبيرة من القيم والمبادئ السياسية التي تتمتع بها وقد استلزم في أعقاب تحقيق الاستقلال الوطني لدولة قطر، واتجهت كل الجهود نحو بناء المؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة وتحقيق التنمية الـشاملة، والسيطرة على موارد الدولة القومية خاصة موردي النفط والغاز. بعبارة أخرى، فقد أصبح لدى قطر شأنها، شأن العديد من دول الخليج العربية، بل والدول العربية الأخرى، الفرصة الكبيـرة نحو خلق مؤسسات سياسية خاصة بها تتكيف مع ظروفها المجتمعية.

قامت حكومة قطر عام 1972م بإنشاء مؤسسات قادرة على الاضطلاع بأعبـاء الحكـم وتنفيذ الأهداف القومية لها تحقيقاً لأماني الشعب بعد تحقيق الاستقلال الوطني وتخليـصه مـن التبعية البريطانية، هذا إلى جانب قيامها بخلق الانسجام والتوافق، مما انعكس أثره على السياسة الخارجية للدولة، التي تعد امتداداً للسياسة الداخلية[1].

التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية القطرية:

لم تكن هناك وزارة للخارجية لقطر قبل الاستقلال في سبتمبر 1971م، حيث أُنشئت هذه الوزارة وغيرها من الإدارات المختصة بهذه النشاطات الخارجيـة لإدارة الـسياسة الخارجيـة للدولة في أعقاب إعلان الاستقلال في الثالث من سبتمبر 1971م، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

إنشاء إدارة للشؤون الخارجية:

يعتبر إنشاء هذه الإدارة من المعالم الأساسية التي تميز نهاية الفترة السابقة على إعـلان الاستقلال، فقد أُنشئت هذه الإدارة في عام 1969م بالمرسوم القانوني رقم (11)[4]، الذي حـدد اختصاصات تلك الإدارة على النحو التالي:

---

(1) وزارة الخارجية القطرية http://www.mofa.gov.qa/

(4) المرسوم بقانون رقم (11) عام 1969، بإنشاء إدارة للشؤون الخارجية، **مجموعة قوانين قطر**، مرجع سابق، ص . ص 390، 391.

وأيضاً: المذكرة التفسيرية للمرسوم رقم (11) لسنة 1969م بإنشاء إدارة للـشؤون الخارجيـة، (**فـي مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول**)، المرجع السابق، ص 391 .

- اقتراح سياسة خارجية واضحة ومحدودة عامة للدولة وصياغة خطة للعمل تعمل على تطبيق هذه السياسة في كل شأن من الشؤون السياسية الخارجية.
- متابعة التطورات على الساحة الدولية واستطلاع الأحداث والتطورات العالمية، وإعداد التقارير اللازمة .
- القيام بالدراسات اللازمة التي ترمي إلى دعم وتنمية الروابط بين قطر ودول العالم.
- بحث أفضل الوسائل لتعزيز أواصر الصداقة والمودة، وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين قطر والبلاد العربية خاصة، والدول الأخرى بوجه عام.
- بحث وسائل حماية مصالح قطر ومصالح رعاياها في الخارج.
- السعي لفض المنازعات التي تنشأ بين مواطني قطر الموجودين بالخارج، أو بينهم وبين الأجانب بالطرق الودية متى طلب ذوي الشأن ذلك.
- وقد تأكدت هذه الاختصاصات كمبادئ عامة في إعلان النظام الأساسي المؤقت الذي أُعلن في 1970/4/2م، ثم في الإعلان التالي الذي صدر بعد حركة التصحيح في فبراير 1972م.

إنشاء وزارة الخارجية:

حيث صدر قرار بإنشاء هذه الوزارة ضمن أول تشكيل لأول وزارة عقب الاستقلال. وقد اضطلعت وزارة الخارجية القطرية بمهام إدارة شؤون العلاقات الخارجية للدولة، وصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية والإشراف على البعثات الدبلوماسية لقطر في الخارج، والبعثات الدبلوماسية الأجنبية داخل قطر. فضلاً عن قيامها بالدفاع عن مصالح الدولة في الخارج، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد القومي في تشابكاته الخارجية خاصة وأن نسبة حجم تجارة البترول والغاز من حجم التجارة الخارجية الكلية لدولة قطر تبلغ 90%[1]، مما يعكس أهمية مساندة هذه الجانب من وزارة الخارجية بالإضافة إلى الوزارات المختصة المباشرة.

(1) المجموعة الإحصائية السنوية لدولة قطر، مرجع سابق، ص808-809 .

وبالنسبة لإدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية فمن المهام الأساسية لوزارة الخارجية وأجهزتها المساعدة، القيام بإدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية، ويقصد بذلك كيفية التعامل مع التمثيل الخارجي للدولة داخلياً وخارجياً[(2)].

وقد قامت دولة قطر بانتهاج سياسة جديدة تهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي فقامت بإنشاء (30) بعثة دبلوماسية تنقسم إلى: (17) بعثة دبلوماسية مقيمة، (11) بعثة دبلوماسية غير مقيمة، بالإضافة إلى البعثتين الدائمتين لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. إلا أن هذا التمثيل الدبلوماسي القطري لدى الخارج قد زاد إلى (28) سفارة دائمة وثلاث قنصليات عدا السفارات غير المقيمة والتي تغطي معظم بلدان العالم وذلك مع بداية الثمانينيات[(3)]، ثم زاد إلى (40) بعثة دبلوماسية ما بين بعثة مقيمة وغير مقيمة، بالإضافة إلى ثلاث بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وفرعها في جنيف، ولدى الجامعة العربية في القاهرة، [1)]وذلك مع نهاية التسعينيات. وبالنسبة لهذه البعثات الدبلوماسية فقد بلغ عدد هذه البعثات لدى الدول العربية (16) بعثة غطّت جميع هذه الدول باستثناء جيبوتي وليبيا والبحرين وفلسطين. بالإضافة إلى عدد (91) بعثة دبلوماسية أجنبية لدى قطر. وهو ما يعكس درجة اهتمام أجنبية عالية بدولة قطر لترابط المصالح بينهم. وتبلغ نسبة هذا التمثيل الخارجي لقطر من إجمالي دول العالم في أول التسعينيات، حوالي (25%)، ومن ثم تعتبر قطر ممثلة لدى (75%) من دول العالم. كذلك فإن ما يقرب من نصف دول العالم لها تمثيل دبلوماسي في قطر، وهذا يعني أن النصف الآخر ليس له تمثيل. ومن استعراض أسماء الدول نجد أن ما يمثل أهمية كبرى في العالم لها تمثيل دبلوماسي في قطر. [(2)]

إن دولة قطر تدير علاقاتها الخارجية من خلال عضويتها الفعالة في العديد من المنظمات والهيئات والمجالس والمكاتب على مختلف الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية حيث

---

(2) محمد البزاز، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية**، نقلا من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma

(3) قطر: الكتاب السنوي 1983/83م، مرجع سابق، ص8-10 .

(1) القانون رقم (13) لسنة 1993م بتنظيم وزارة الخارجية القطرية وتعيين اختصاصاتها، الصادر في الديوان الأميري في: 1993/7/18م، الجريدة الرسمية، ص21: 47 .

(2) مرسوم بقانون رقم (22) لسنة 1990م بتنظيم وزارة شؤون الديوان الأميري وتعيين اختصاصاتها الصادر في الديوان الأميري في 1990/11/10م، الجريدة الرسمية، العدد 17 لسنة 1990م، ص3889: 3893.

تبلغ عددها (26) منظمة وهيئة على مستوى الخليج ومجلس التعـاون الخليجـي، وعـدد (29) منظمة وهيئة على المستوى العربي وعدد (43) منظمة وهيئة على المـستوى الـدولي ليـصل مجموع العضوية القطرية إلى (98) ثمانية وتسعين منظمة وهيئة على كافة المستويات الثلاثـة الخليجية والعربية والدولية (كما هو موضح بالملحق رقم (جـ) المرفق 12).

أن وزارة الخارجية القطرية هي صاحبة الاختصاصات المباشـرة فـي إدارة الـشؤون الخارجية وعلاقات دولة قطر الدولية الخارجية، وأنه على الرغم من أن اختصاصاتها قد تحددت ضمن القانون رقم (5) لعام 1970م الذي حدد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاص الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والقوانين المعدلة له، إلا أنه حدث تطور في هذه الاختصاصات بعد ذلك حيث صدر قانون خاص بتنظيم وزارة الخارجية القطرية عام 1976م يحمل رقم(6)، تـم تعديله بالقانون رقم (1) لسنة 1987م. ثم صدر قانون جديد وشامل رقم (13) فـي 18 يوليـو 1993م بشأن تنظيم وزارة الخارجية وتعيين اختصاصاتها، اعتمد أساساً على ما سبق إصـداره من قوانين وقرارات وأوامر أميرية، وقد شمل (67) مادة متضمناً أربعة أبواب، خصص الأول لتحديد اختصاصات وزارة الخارجية، والثاني لأجهـزة وزارة الخارجيـة، والثالـث للـسلكين الدبلوماسي والقنصلي، والرابع للأحكام العامة). [3]

بالإضافة إلى ما سبق فإن وزارة شؤون الديوان الأميري وهي التي صدر بها المرسوم بقانون رقم22 لسنة 1990م بتنظيمها وتعيين اختصاصاتهاتشارك وزارة الخارجية القطرية فـي تنفيذ هذه الاختصاصات. وفي ضوء مضمون هذين القانونين يمكن تناول عـدة نقـاط أساسـية تتبلور في إطارها ملامح دور وزارة الخارجية القطرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لدولة قطر، وكذلك دور وزارة شؤون الديوان الأميري في هذا المجال. [4]

---

(3) قطر: الكتاب السنوي 1995/94م، ص49:55 .

(4) أضيفت بعثة لدى فلسطين في أوائل التسعينيات، وذلك قد أدرج فـي الكتـاب الـسنوي 1996/95م، ص3-5.

وزارة الخارجية

أولاً: اختصاصات وزارة الخارجية

تتولى وزارة الخارجية القطرية الاختصاصات التالية طبقاً لما ورد في القانون رقم (13) لسنة 1993م، مادة (2)[1]:

- اقتراح السياسة الخارجية للدولة وإعداد مشروع خطة الوزارة وعرضها على السلطات العليا، وتولي تنفيذها بعد إقرارها.

- استطلاع الأحداث والتطورات العالمية ومتابعتها مع متابعة تحليلها وتقييمها تمهيداً لرفعها إلى أجهزة الدولة المختصة مشفوعة بتوصياتها.

- العمل على تدعيم وإنماء العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها مع الدول الأخرى.

- تنظيم تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية ومع المنظمات الدولية والإقليمية.

- رسم وتنفيذ القواعد المتعلقة بتنظيم شؤون المراسم والمزايا والحصانات والإعفاءات الدبلوماسية [2].

- إصدار جوازات السفر القطرية الدبلوماسية والخاصة والإشراف على تأشيرات الدخول والمرور التي تمنحها البعثات الدبلوماسية القطرية في الخارج على تلك الفئات من جوازات السفر الأجنبية[3].

- تأمين اشتراك دولة قطر في المنظمات والمؤتمرات والندوات والمعارض الدولية والإقليمية، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختصة وفقاً لقرارات السلطات العليا الصادرة في هذا الشأن.

---

(1) مادة (2) من القانون رقم 13 لسنة 1993م، ص22 .

(2) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (2005)، "**السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005**"، مطابع دار الشرق، الدوحة، ص 158.

(3) المصدر نفسه، 159 .

- الإعداد لجميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي تعقد في الدولة وذلك من الناحيتين الإدارية والتنظيمية الفنية، والإشراف على حُسن سيرها طوال فترة الانعقاد لهذه المؤتمرات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- تولي الاتصالات والمباحثات اللازمة للتهيئة لعقد الاتفاقيات الدولية، وإعداد الترتيبات والإجراءات بإبرامها وتنفيذها ومراقبة تطبيقها.

- القيام بالتشاور مع الجهات المختصة الأخرى، بالمفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات السياسية، والاشتراك مع الجهات المعنية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات غير السياسية كلما دعت الحاجة.

- رعاية ومعالجة المصالح الخارجية للمواطنين سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها.

- إجراء الاتصالات بين الوزارات والهيئات القطرية وبين الحكومات الأجنبية وبعثاتها الدبلوماسية والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وتتم تلك الاتصالات مباشرة بالنسبة إلى الموضوعات ذات الطابع الفني[1].

أهم الأدوار التي تقوم بها وزارة الخارجية:

1 - المشاركة في صنع السياسة القطرية في المجال الخارجي، وذلك من خلال اقتراح السياسة الخارجية للدولة وإعداد إستراتيجية عمل وعرضها على مجلس الوزراء ثم مجلس الشورى لإقرارها بعد موافقة الأمير.

2 - تنفيذ السياسة الخارجية القطرية التي شاركت السلطات الرسمية في الدولة في صياغة أهدافها ومرتكزاتها[2].

ثانياً: أجهزة وزارة الخارجية

طبقاً لنص المادة (3) من القانون (13) لسنة 1993م، يتولى اختصاصات وزارة الخارجية كل من[2]:

- وزير الخارجية.

---

(1) وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa/

(2) مادة (3) من القانون (13) لسنة 1993م، الخاص بتنظيم وزارة الخارجية وتعيين اختصاصاتها، ، ص 23 .

- وكيل الوزارة للشؤون السياسية.
- وكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية.
- ديوان عام الوزارة.
- البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.
- الوفود الدائمة لدى المنظمات الدولية والإقليمية.

مهام واختصاصات وزير الخارجية القطري :

ويختص وزير الخارجية بالقيام بالمهام والواجبات الآتية:

1 - الإشراف على إدارة شؤون الوزارة وتوجيه أعمالها وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

2 - القيام بالنشاط الدبلوماسي اللازم من مباحثات ومفاوضات على النحـو الـذي تقـرره السلطات العليا للدولة، مع ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك في الأمور المشتركة بين دولة قطر وتلك الدول والمنظمات سواء بنفسه أو عن طريـق التعليمـات التـي يصدرها إلى الأجهزة الدبلوماسية القطرية في الداخل أو الخارج.

3 - تمثيل الدولة في المؤتمرات والهيئات والمنظمات الإقليميـة والدوليـة وفقـاً لقـرارات السلطات العليا الصادرة في هذا الشأن.

4 - ترشيح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لدى المنظمات والدول.

ويتضح من خلال هذا التوضيح لجملة اختصاصات وزير الخارجية، توليه إدارة شؤون الوزارة واضطلاعه بمباشرة اختصاصاتها السابق توضـيحها، فـضلاً عـن القيـام بالنـشاط الدبلوماسي المعتاد، وتمثيل الدولـة فـي المـؤتمرات والهيئـات والمنظمـات علـى كافـة المستويات.كما حدد القانون في المادتين السابعة والثامنة اختصاصات كل من وكيلـي الـوزارة للشؤون السياسية وللشؤون الفنية والإدارية[1].

---

(1) المادتان رقم (7 ، 8) من القانون 13، ص 25 ، 26 .

وكيل الوزارة للشؤون السياسية:

تتمثل أهم اختصاصات ومهام وكيل الوزارة للشؤون السياسية في كل من الآتي بعد:

1. الإشراف على أعمال الإدارات التابعة له ومراقبة سير العمل بها وتنظيم عملها بما يساعد على نجاح الوزارة في عملها.
2. تولي الاتصالات الأساسية بين الوزير والبعثات الممثلة للدولة في الخارج.
3. معاونة الوزير في رسم خطة السياسة الخارجية للدولة.
4. اقتراح اللوائح والقرارات المنظمة لحُسن سير العمل وانتظامه في الإدارات التابعة له وكذلك البعثات الممثلة للدولة في الخارج[2].
5. دراسة الأبحاث والتقارير والمذكرات والتوصيات التي تعدها الإدارات التابعة له والبعثات الممثلة للدولة في الخارج واتخاذ اللازم بشأنها.
6. إبلاغ قرارات وتوجيهات وتعليمات الوزير المتعلقة بالأمور السياسية إلى الإدارات المعنية بالديوان العام للوزارة والبعثات الممثلة للدولة في الخارج ومتابعة تنفيذها.
7. القيام بأية مهام أخرى يعهد الوزير إليه بها. [3].

ويتضح من خلال هذه الاختصاصات مدى أهمية هذا المنصب في مساعدة السيد وزير الخارجية في تنفيذ مهامه واختصاصاته المخططة.

وكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية:

يتولى وكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية الاختصاصات التالية:

1. الإشراف على أعمال الإدارات التابعة له ومراقبة سير العمل بها.
2. معاونة الوزير في رسم السياسات ووضع الخطط اللازمة للارتقاء بمستوى أداء الخدمات الدبلوماسية والمساعدة ذات الطبيعة الفنية والإدارية والمالية في الوزارة وكذلك البعثات التمثيلية بالخارج.

---

(2) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص71.

(3) محمد الكواري، **موسوعة المعلومات القطرية**،(1998) المجلد الجغرافي، جامعة قطر، مدينة الدوحة، ص317.

3. اقتراح اللوائح والقرارات ذات الطبيعة الفنية أو الإدارية أو المالية اللازمة لحُسن سير العمل وانتظامه في الإدارات التي يتولى الإشراف عليها وكذلك البعثات التمثيلية بالخارج ومتابعة تنفيذها.

4. دراسة الأبحاث والتقارير والمذكرات والتوصيات التي تعدها الإدارات التابعة له، وكذلك التي تعدها البعثات التمثيلية بالخارج.

ديوان عام وزارة الخارجية:

بالنسبة لديوان عام الوزارة، فقد نصت المادة (9) على أن يتألف من الوحدات الإدارية التالية[1]:

1 - الوحدات الإدارية التابعة مباشرة للسيد الوزير:

أ . مكتب السيد الوزير.

ب . إدارة الشؤون القانونية.

2 - الوحدات الإدارية التابعة لوكيل الوزارة للشؤون السياسية:

أ . إدارة شؤون مجلس التعاون.

ب . إدارة الشؤون العربية.

ج . إدارة الشؤون الآسيوية والإفريقية.

د . إدارة الشؤون الأوروبية والأمريكية.

هـ . إدارة المنظمات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

3 - الوحدات الإدارية التابعة لوكيل الوزارة للشؤون الفنية والإدارية[2]:

أ . إدارة الشؤون القنصلية.

ب . إدارة المراسم.

ج . إدارة المعلومات والبحوث.

د . إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

---

(1) المادة (9) من القانون (13)، ص 27 .

(2) المواد من (10-20) من القانون 13، ص27 : 35.

من خلال التحليل السابق لاختصاصات الوزارة والوزير وهيكل الـوزارة، يتبـين أن لـوزارة الخارجية القطرية دور رسمي يتضح من خلال:

اقتراح السياسة الخارجية للدولة، وعرضها على السلطات العليا لها. والاضطلاع بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة في النطاق الإقليمي والدولي وذلك في إطار إدارة العلاقات الخارجيـة لدولة قطر. وتولي مهمة الدفاع عن مصالح الدولة القطرية في الخـارج مـن خـلال البعثـات الدبلوماسية المنتشرة في دول العالم كله. والعمل علـى تـدعيم وإنمـاء العلاقـات الـسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها بين قطر وغيرها من الدول الأخرى. والإشراف علـى إدارة شؤون الوزارة وتوجيه أعمالها وطرق مباشرتها لاختصاصاتها المخططة[3].

وزارة شؤون الديوان الأميري:

مع إنشاء هذه الوزارة وتحديد اختصاصاتها في ضوء القانون رقم 22 لسنة 1990م، فقد تم إلغاء الأمر الأميري رقم (1) لسنة 1976، بإنشاء إدارة التشريفات بالديوان الأميري وتحديد اختصاصاتها، وجاء هيكل واختصاصات هذه الوزارة في ضوء الاختصاصات المقررة في هـذا القانون لوحداتها الإدارية المختلفة. وذلك على النحو التالي:

ثانياً: الاختصاصات والمسؤوليات الأساسية بالوزارة

1 - اختصاصات السيد الوزير:

يتولى الوزير الاختصاصات التالية في ضوء نص المادة (3) مـن القـانون رقـم (22) لـسنة 1990م: [1)]

أ . الإشراف العام على إدارة شؤون الوزارة وطرق مباشرتها لاختصاصاتها.

ب . إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل في الوزارة.

ج . الإشراف على كافة الشؤون المتعلقة بزيارة رؤساء الدول للأمير وزيارات الأمير لهم.

د . عرض الأمور التالية على الأمير، وتنفيذ تعليماته بشأنها:

---

(3) وزارة الإعلام والثقافة القطرية، الكتاب السنوي، الدوحة، قطر، 1992، 1993، 1995م.

(1) المادة (10) من القانون (22) لسنة 1990م، ص 3891.

(2) المادة (9) من القانون 22 لسشة 1990م، ص 3891.

1 . الرسائل الموجهة للأمير من رؤساء الدول والحكومات.

2 . المراسلات التي ترد للأمير من الوزارات والأجهـزة الحكوميـة الأخرى.

3 . جداول أعمال مجلس الوزراء، ومحاضر اجتماعاته، وقراراته.

4 . القرارات التشريعية المقترح إصدارها.

هـ . إحاطة الأمير علماً بالأمور الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

و . إبلاغ تعليمات الأمير إلى الجهات المعنية.

ز . أية مهام أخرى يعهد إليه بها الأمير.

اختصاصات الإدارات الأساسية بالوزارة:

ومن أهم الإدارات ذات الصلة بالدور الحيوي في إدارة العلاقات السياسية للدولـة فـي المجال الخارجي على وجه الخـصوص، وهـي (إدارة الـشؤون الـسياسية، وإدارة الـشؤون الصحفية، وإدارة الدراسات الاقتصادية)، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ - إدارة الشؤون السياسية وتختص بالآتي: [2]

(1) إعداد الدراسات عن الأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية وتحليلها وتقييمهـا والتعليق عليها.

(2) إعداد مشروعات رسائل وكتب الديوان الأميري التي تكلف بإعدادها.

ب - إدارة الشؤون الصحفية وتختص بالآتي:

(1) إعداد تقرير صحفي يومي بأهم ما توره وسائل الإعلام المختلفة من أنبـاء ومقـالات تتعلق بالشؤون المحلية والإقليمية والدولية.

(2) إعداد مشروعات البيانات والتصريحات التي تصدر عن الديوان الأميري.

(3) مراجعة الكتب والمقاولات والنشرات المحالة إليها، وإعداد موجز لها.

(4) القيام بأعمال الترجمة التي تحال إليها.

---

(2) المادة (3) من القانون رقم (22) لسنة ، ص389.

جـ - إدارة الدراسات الاقتصادية وتختص بالآتي[1]:

(1) إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالشؤون الاقتصادية.

(2) إعداد التقارير الدورية عن التطورات الاقتصادية والمالية والنفطية المحليـة والإقليميـة والدولية، ومتابعة ما يطرأ عليها من تطورات.

ويتضح إذن من خلال بيان اختصاصات هذه الإدارات الثلاث وجود دور رسمي لوزارة شؤون الديوان الأميري في إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية القطرية، حيث أن هذه الوزارة ليست وزارة للشؤون الإدارية للديوان الأميري، وليست لشؤون البروتوكول، بـل لهـا اختـصاصات تتعلق بمتابعة الأحداث السياسية والاقتصادية والإعلامية، وإعداد الدراسات اللازمة، وتحليلهـا وتقييمها وذلك بعرض البدائل المختلفة أمام صاحب القرار فهو أمير البلاد المفدى. وهو ما يعني في نهاية الأمر المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرار فـي المجـال الخارجي عموماً، وبالتالي فإن هذه الوزارة تعاون وزارة الخارجية في القيام بوظائفها بلا شـك. (2)

---

(1) Alvin J. Cottrell, (Editor), The Persian Gulf States, The John Hopkins University Press, Washington D.C., 1990, pp. 161-165.

(2) المادة (3) من القانون رقم (22) لسنة 1990م بتنظـيم وزارة شـؤون الـديوان الأميـري وتعيـين اختصاصاتها، ص389.

المبحث الرابع: أهم التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة قطر

تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

اكتسبت قطر منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة تقديراً واحتراماً على مختلف الأصعدة والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم.

لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم حيث عمدت الدبلوماسية القطرية إلى الانطلاق من جملة من الثوابت تمثلت في: [(1)].

- الالتزام بحقوق السيادة والدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتجنب سياسة المحاور.
- الالتزام بقواعد الشرعية الدولية، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها.
- تبني فلسفة (الدبلوماسية الواقعية) مع تقبـل تبـعات الإسهام في تحقيق السـلام ورفض الاحتـكام إلى القـوة في فض المنازعات.

ويستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية الأوسع على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.

وتحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.

---

(1) وكالة الأنباء القطرية ، 2010، نقلا عن الرابط الالكتروني،
www.qnaol.net/QNAAr/Qatar/Foreign_Policy

تتميز السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً بالوضـوح والخـصوصية والأسـلوب المباشر في معالجة القضايا المختلفة[2].

وأنه إذا كان أساتذة العلاقات الدولية يشيرون إلى أن الهدف الأول أو الهدف الرئيـسي للسياسة الخارجية للدولة هو المحافظة على وجودها أو ذاتها، وعلى كيانها القومي، فضلاً عـن تدعيم أمنها القومي وعدم الاستعداد بالتفريط فيه[3]، إن حكومة قطر قد حددت منذ عهد استقلالها عام 1971م عدة مبادئ أساسية تحكم حركة السياسة الخارجية للدولة نـستطيع أن نستخلـصها بسهولة من الدستور الدائم لدولة قطر، ومن أحاديث وخطب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أميـر البلاد في المناسبات المختلفة داخل البلاد وخارجها منذ توليه الحكم وحتى الآن، والتي تكـشف بوضوح الإطار العام للسياسة الخارجية لدولة قطر والتي يتمثل أهمها في الآتي:

1 - أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والـشريعة الإسـلامية مـصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية[1].

2 - تحافظ الدولة على استقلالها وسيادتها وسلامة ووحدة إقليمها، وأمنها، واستقرارها وتدفع عنها كل عدوان.

3 - تحترم دولة قطر الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تكون طرفاً فيها[2].

4 - تقوم السياسة الخارجية لدولة قطر على مبدأ دعم السلام والأمن الدوليين عـن طريـق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعـدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[3].

---

(2) Joseph Wright Twinam، "**Reflections on Gulf Cooperation، with Focus Bahrain، Qatar and Oman"**، American Arab Affairs، No. 18، Full 1986، pp. 14 : 35 (p. 16).

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سـابق، ص13، 14.

(1) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (1).

(2) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (6).

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، المادة رقم (7).

5 - تعمل الدولة بكل إمكانياتها على دعم وتعزيز الروابط بينهـا وبـين جاراتهـا الـشقيقة والصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم علاقات حُسن الجوار والتضامن في كل المجالات، كما تعمل على التعاون معها في المحافظة على تدعيم الاستقرار في المنطقة. [(4)].

6 - تؤمن الدولة بأخوة العرب وتسعى جاهدة لتوثيق عُرى التآزر والترابط مع كل شقيقاتها، وتساعد بكل قواها الجهود المشتركة لتحقيق الوحدة العربية، والكفاح في سبيل تحقيـق نـصرة قضايا العرب، وفي مقدمتها قضية أرض فلسطين المغتصبة، وقضية الأراضي العربية المحتلة، وهما قضيتان لكل عربي، حيث تؤيد الدولة تأييداً مطلقاً حق شعب فلسطين العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد تأييداً مطلقاً دول المواجهة العربية (سـوريا، لبنـان) فـي نـضالها لاستعادة أراضيها المحتلة.

7 - تهدف السياسة الخارجية لدولة قطر إلى توثيق عُرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام، على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بعضها البعض.

8 - تدرك دولة قطر أهمية الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية، وتأيدها تأييداً مطلقـاً، وتلتزم بأحكام ميثاق الجامعة وخططها للإصلاح.

9 - تقبل دولة قطر بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتعتنـق مبـادئ هذا الميثاق التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز التعاون الدولي لخير البشرية، وإشاعة الأمن والسلام في أرجاء العالم، والتزام الدول بفض خلافاتها وحـل مـشاكلها بالطرق السلمية، وإقامة علاقاتها فيما بينها على أساس العدالة والمساواة في ظل أحكام القـانون الدولي.

أن السياسة الخارجية لقطر تتحرك وفق رؤية تتسم بالثبات في مجملها على دوائر أربع أساسية. بمعنى آخر أن السياسية الخارجية لقطر تتحرك في إطار إستراتيجية معينة قائمة علـى أبعاد أو دوائر أربع رئيسية، تتمثل في كل من: الدائرة الخليجية والـدائرة العربيـة، والـدائرة الإسلامية، ثم الدائرة الدولية والتي تعمل من خلالها على تدعيم مكانتها وموقعها إقليمياً ودولياً.

---

(4) الأمانة العامة - الرياض ، **العطية يعتبر خطاب سمو أمير دولة قطر وثيقة تاريخية ذات رؤية سياسية متكاملة،** 25-9-2010 م

السياسة الخارجية القطرية تجاه الدائرة الخليجية:

يرجع التوجه القطري تجاه الدائرة الخليجية إلى عام 1968م، أي قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أعوام، فقد حدث في نهاية عام 1967م وأوائل عام 1968م، منذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي[2]، وقد أشير في تلك الآونة عن قضية الفراغ الذي سوف يتبعه هذا الانسحاب البريطاني وتداعياته الأمنية في المنطقة[2]. حيث سارعت الإمارات الخليجية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني آنذاك، وهي قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الآن والتي كانت عبارة عن عدة إمارات اتحدت فيما بعد، إلى الاجتماع ومناقشة هذا القرار البريطاني بالانسحاب، وتمخض عن ذلك صدور إعلان بقيام "اتحاد تساعي" بين تلك الإمارات. وتم وضع أسسه في اتفاقية "دبي" التي أُبرمت في 28 فبراير 1968م، وكان لدولة قطر مساهمة كبيرة فيها[3]. وقد عكست هذه المبادرة القطرية وما صاحبها من جهود في سبيل إنجاح كرة الاتحاد التساعي، مدى أهمية التوجه تجاه دائرة الخليج، فضلاً عن مدى أهمية التفكير الوحدوي التي رغبت قطر في إبراز أهميته، والتفاعل معه وشحذ همم الآخرين تجاه هذه الخطوة. إلا أن النجاح لم يكن حليفاً لهذه الفكرة الوحدوية، وحالت الخلافات بين المجتمعين، بحكم عوامل كثيرة داخلية وخارجية ، دون ظهوره إلى الواقع العملي أو الفعلي. وقد فشلت جهود الوساطة التي قامت بها كل من السعودية والكويت بل وبريطانيا ذاتها، وذلك لتضييق فجوة الخلافات وتقريب وجهات النظر، إلا أن اتساع هوة الانقسامات بين هذه الإمارات وقاداتها آنذاك، حال دون تحقيق أولى خطوات الحلم الوحدوي الخليجي. فترتب على هذا الخلاف إعلان البحرين لاستقلالها، ثم تلاها قيام اتحاد بين عدد من الإمارات سمي بدولة

---

(1) أحمد يوسف أحمد، **السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، السياسة الدولية**، العدد (22)، أكتوبر 1970م، ص38: 59.

وكذلك انظر:

Heln Groom, "**The Creation of Qatar, Said Zahlan Rosemaire**, PP. 52-59, 1979 London.

(2) محمد زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945م – 1971م، (1974)، القاهرة، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، ص962-965 .

(3) حسن كامل، مسودة اتفاقية دبي سنة (1968)، مقدمة إلى الاتحاد، مكتب مستشار الأمير، الدوحة.

الإمارات العربية المتحدة (لا زالت مستمرة حتى الآن)، ودفع ذلك دولـة قطـر إلـى إعـلان استقلالها في الثالث من سبتمبر 1971م[4].

وعلى الرغم من ذلك ظل إيمان دولة قطر مستمراً من أن اتحـاد دول تلـك المنطقـة ضرورة مصيرية تحتمها مصالحهم العليا وتقتضيها كل تلك الـروابط العميقـة الجـذور التـي تربطهم ببعضهم البعض، والتي قلّ أن توجد بلاد في العالم، تجمع بينها روابط تضاهيها قـوة، وشدة وأصالة..

وهكذا يتضح أن التوجه الاتحادي في إطار دائرة الخليج، توجه مبكر، سـبق وواكـب إعلان الاستقلال، وحالت الظروف دون أن يظهر للنور بعد، وهذا التوجه ظهر أساساً في النظام الأساسي المؤقت عام 1970م، والمعدل عام 1972م.

وقد بدأت في عام 1980م، المشاورات والمباحثات بين دول الخليج العربية، فـي ظـل سياق ظروف متباينة إقليمية ودولية، سعياً نحو الاتفاق على تأسيس شكل اتحـادي يـضم هـذه الدول، وتمخضت هذه المشاورات عن قيام مجلس التعاون الخليجي في مـايو 1981م، حيـث ظهرت أبعاد جديدة لسياسة قطر الخارجية بعد إعلان هذا المجلس والتوقيع على نظامه الأساسي واتفاقية إنشائه في أبو ظبي، حيث أصبحت الدائرة الخليجية هي مجال حركة السياسة الخارجية القطرية الأولى، بعد أن كانت بلا وجود حقيقي مباشر في السبعينات. ومع إعلان مجلس التعاون الخليجي حدثت تحولات مهمة في السياسة الخارجية القطرية على المستوى الخليجـي تعكـس الاهتمام القطري بهذه الدائرة:[1]

1 - التعاون والتنسيق مع دعم كافة مجالات دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وما يتفرع عنها من أنشطة مختلفة تحقيقاً لسياسة التعاون التـي يتبناهـا

(4) صلاح العقاد، اتحاد الإمارات في الخليج العربي،(1971)، السياسة الدوليـة، عـدد 26، ص134: 141. وأيضاً: وثائق حكومة قطر حول اتحاد الإمارات العربية، 1968م – 1971م، حكومة قطـر، مكتب مستشار الأمير، الدوحة، وأيضاً:

Mohammed H. El Bahrana، **Legal Status of the Arabian Gulf States**، 2 edit،
[1] Beirut، 1975، pp. 72-80.

المجلس، وطبقاً لما هو منصوص عليه في نظامه الأساسي للوصول إلى التكامـل فـي كافـة المجالات.[2]

2 - المشاركة الفعلية وطرح المبادرات التي تعكس طبيعة الاهتمام القطري بتعزيز التعـاون القطري الخليجية طريق حضور كافة المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات والندوات سواء علـى مستوى القمة أو المستوى الوزاري أو المستويات الأخرى، والاشتراك في اتخاذ القرارات التـي تتمخض عنها.

3 - طرح المبادرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقدم بأوراق عمل تساهم في معالجة الموضوعات والقضايا المطروحة أمام المجلس.

وكانت قطر صاحبة الفكرة المنادية بإقامة السوق الخليجية المـشتركة وأول المبـادرين بطرحها إيماناً منها بأنها مقدمة لخطوة سياسية أكبر في اتجاه وحدة منطقة الخليج، ولا زالت هذه الفكرة تجد صداها وتستحق البحث والدراسة، بل يمكن أن تجد تطبيقاً لها فـي ضـوء الواقـع العملي الذي تمر به المنطقة الخليجية. ومنذ قيام مجلس التعاون الخليجي، فإن السياسة الخارجية لدولة قطر من منطلق التنسيق في المواقف، تتوافق في سياساتها مع شقيقاتها، أعضاء المجلس، بل وتعمل في إطارها.

وأصبح التعاون والتنسيق هو السمة السائدة في ظل هذا المجلس، مما أعطى لـه ثقـلاً سياسياً كبيراً كتنظيم إقليمي سياسي واقتصادي وأمني، يقارن بمثيلاته في أوروبـا أو آسـيا أو أمريكا. وقد أضفى ذلك أهمية كبيرة على طبيعة الدبلوماسية القطريـة ودورهـا فـي المجـال الخليجي.[1]

السياسة الخارجية القطرية اتجاه الدائرة العربية:

تعتبر هذه أولى الدوائر التي تؤمن دولة قطر بالحركة فيها والارتباط بهـا فـي إطـار أولويات سياساتها الخارجية، وشهدت فترة السبعينيات هذه الأولوية للدائرة العربية قبل أن تبرز للواقع العملي الدائرة الخليجية التي ظهرت في الثمانينيات، واحتلـت الأولويـة الأولـى. وقـد ترجمت هذه الأولوية للدائرة العربية، كمجال حركة للسياسة الخارجية القطريـة، اسـتناداً إلـى

---

(2) وزارة الإعلام والثقافة القطرية، **الكتاب السنوي**، الدوحة، قطر، 1992، 1993، 1995م.

(1) Alvin J. Cottrell, (Editor) **the Persian Gulf states، the Johns Hopkins**, University Press, Baltimore, London, 2002.

المادة الأولى من الباب الأول من النظام الأساسي المؤقت، والمعدل التي نصت صراحة على أن دولة قطر دولة عربية مستقلة، وعلى أن لغتها الرسمية هي اللغة العربية، كما نص فـي البـاب الثاني في الفقرة (ج) على إيمان الدولة بأخوة العرب جميعاً والعمـل علـى توثيـق الـروابط والتضامن مع الشقيقات من الدول العربية والسعي نحو تدعيم وحدة الأمة العربية والمساندة بكل قواها في أي جهد مشترك لخدمة ونصرة القضايا والمصالح العربية، فضلاً عن تأييـد الدولـة تأييداً كاملاً لجامعة الدول العربية وما تسعى إليه من أهداف في ضوء ميثاقها. وذلك إدركاً مـن الدولة القطرية لرسالة هذه الجامعة والسعي نحو تدعيم وزيادة فعاليتهـا فـي كافـة المجـالات لمواجهة التحديات الملقاة على عاتق هذه الجامعة[2]. وقد انعكس الاهتمـام القطـري بالمجـال العربي من خلال السعي إلى دعم عمل الجامعة العربية ومشاريعها وأدواتها ومحـاولات قطـر لدعم عملية الإصلاح والتنمية في كافة المجالات ودعم عمل الجامعة العربيـة والتوسـط بـين الأطراف لحل النزاعات الداخلية في ظل ما تواجهه المنطقة العربية من تحـديات تـؤثر علـى مسيرة العمل العربي من هنا جاءت مبادرة قطر للجمع بين الفرقاء اللبنانيين وكذلك في السودان.

تعد الدائرة الإسلامية هي الدائرة المحورية الثالثة بعد الدائرتين الخليجية والعربية، بـل هي في تلاحم وتفاعل معهم بلا انفصال، ولذلك يتم النظر إلى هذه الدائرة باعتبارها معبراً عـن التوجه الأصيل للسياسة الخارجية القطرية. وتتضح أهمية هذه الدائرة من خلال النص الرسـمي في دستور البلاد، على أن دولة قطر دولة إسلامية، ودينها الإسلام، والشريعة الإسـلامية هـي المصدر الرئيسي للتشريع من هنا جاء التحرك القطري في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم القضايا الإسلامية[3].

السياسة الخارجية القطرية اتجاه النظام الدولي:

المقصود بالنظام الدولي هنا هو مجموعة التفاعلات فيما بين أجزاء هذا النظـام سـواء على مستوى الدول الكبرى أو التكتلات العالمية أو المنظمة العالمية التي تدير شؤون هذا النظام. وفي هذا المجال وطبقاً للأسس والثوابت التي تعتمد عليها السياسة الخارجية لدولة قطـر. فـإن دولة قطر تقر بأهمية ودعم منظمة الأمم المتحدة لتكون الوسيلة الفعالة لحل مشكلات وأزمـات النظام الدولي بحزم وبالطرق السلمية. ولذا فقد أقرت دولة قطر في تعاملاتها في مجال السياسة

---

(2) يمكن الرجوع إلى النظام الأساسي المؤقت عام 1970م، والنظام الأساسـي المعـدل المؤقـت لعـام 1972م، مرجع سابق.

(3) الدستور الدائم لدولة قطر، بند رقم (1).

الخارجية مبادئ المنظمة العالمية، ومن ذلك؛ ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بضرورة اتباع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو المبدأ الذي أقرته أيضاً المواثيق الدولية جميعاً، واتبعته دولة قطر، وهو ما يبرز في الفقرة (هـ) من المادة (5) من الباب الثاني من النظام الأساسي المؤقت باعتبار أن كل دولة حرة لها أن تختار نظام الحكم وشكله الذي ترغب أن تعيش في ظله، ولها مطلق الحرية في اختيار نظامها الاقتصادي الذي تفضل إتباعه طبقاً لظروفها، دون إجبارها على نهج اقتصادي معين(1). وقد ظهر بوضوح أيضاً في الدستور الدائم لدولة قطر في البنود أرقام (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7)، وقد ترجمت دولة قطر إتباع هذا المبدأ في كافة البيانات المشتركة بين دولة قطر وأي دولة أخرى، في ختام أية مباحثات أو زيارات مشتركة سواء على مستوى رؤساء الدولة أو وزراء الخارجية.

ومما يذكر في صدد الالتزام القوي بمنظمة الأمم المتحدة ومبادئها، حتى قبل حصولها على الاستقلال، الإشادة التي لاقتها دولة قطر عندما تقدمت للحصول على عضوية هذه المنظمة، حيث أثنى وأشاد أعضاء مجلس الأمن بذلك الحرص القطري على مبادئ الأمم المتحدة، ومن ذلك: قول ممثل الأرجنتين عند طرح انضمام قطر للمنظمة قوله "ليس من الأمور العادية أن يعتنق بلد قبل استقلاله التام وقبل انضمامه للأمم المتحدة مبادئ هذه الهيئة الدولية على النحو الذي قرره النظام الأساسي القطري في حكم من أحكامه بعبارات دقيقة"، وقول ممثل بلجيكا أيضاً: "أعتقد أنني أعبر عن رأي جميع أعضاء مجلس الأمن، إذ أعرب عن رجائي أن تحذو الدول التي تظفر باستقلالها حذو قطر في وضع نظامها الأساسي"(2).

---

(1) الدستورالدائم لدولة قطر، المواد أرقام (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7).

(2) حسن كامل، (1974)، **دور التشريع في النظام الإداري في دولة قطر**، (دون ناشر)، الدوحة.

الفصل الثالث

التحولات الدولية و الإقليمية المؤثرة على السياسية الخارجية القطرية

يعيش العالم اليوم في ظل تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية متسارعة، ولا تزال هذه التحولات تحمل المزيد من المفاجآت، وقد أعادت هذه الظروف تشكيل وصياغة السياسة الخارجية للدول، على نحو مختلف عما كان عليه الوضع قبل نهاية مرحلة الحرب الباردة. وبالفعل شهد العالم بعد هذه المرحلة عدة متغيرات دولية، كان من أبرز سماتها، انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة معظم القضايا الدولية بشكل احتكاري، وبتحكمها الانفرادي في إدارة أزمات الشرق الأوسط منذ أزمة الخليج، وتزايد حجم ونوع التأثير والتدخل السياسي والعسكري الأجنبي في شؤون العديد من دول العالمين العربي والإسلامي(1).

وعلى الصعيد الاقتصادي لوحظ ارتفاع وتيرة التدفقات عبر الحدود من سلع وخدمات وأفكار في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة. فهذه العولمة عملت على خلق حالة من الارتباط الشديد بين مختلف الوحدات وفق نموذج واحد يفترض الهيمنة ونشر النفوذ وفرض النموذج الليبرالي من طرف القوى المتحكمة في النظام الدولي. وهذه المستجدات الحاصلة في ميدان العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، طرحت عدة تساؤلات وأثارت عددا من الإشكاليات حول مدى تأثر السياسة الخارجية لكل دولة بتداعيات النظام الدولي الجديد(2).

تعتبر منطقة الخليج العربي لأسباب تاريخية وعوامل جغرافية محط اهتمام القوى الكبرى في الشرق والغرب عبر قرون طويلة. وفي العصر الحالي ازدادت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، لما تتمتع به من موارد أولية غنية وحيوية للعالم واقتصاده وديمومته كالنفط الخام والغاز الطبيعي. وبالنظر لكون دولة قطر تعتبر من الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال، حيث يعود تاريخ إعلان استقلالها عن بريطانيا إلى 3 سبتمبر 1971، إلا أنها منذ ذلك التاريخ تعتبر من الدول النشطة دبلوماسيا في بيئتها الإقليمية والدولية، خصوصا منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم عام 1995، حيث أصبح "لدولة قطر وضع متميز ومستقل في المنطقة العربية عامة والمنطقة الخليجية خاصة، رغم

---

(1) محمد السيد سعيد، (1992)، "**مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**"، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 158، الكويت، ص. 224 وما بعدها.

(2) الحبيب الجنحاني،(1999)، "**ظاهرة العولمة الواقع والآفاق**"، **عالم الفكر** المجلد الثامن والعشرون، ص. 23 وما بعدها.

حساسية المنطقة وتعرضها لأحداث وعواصف وظواهر عدم استقرار في السنوات القليلة الماضية"(1).

برز الدور القطري على المسرح الدولي خلال العقد الأخير، لما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وقيادة متحمسة لجعل قطر رقما مهما على الصعيد المحلي والإقليمي. وأظهرت دولة قطر في الكثير من المناسبات انتهاجها لسياسة معتدلة وعقلانية، بل لقد أطلقت القيادة القطرية العديد من المبادرات السياسية من أجل تخفيف التوتر في العلاقات الدولية، والتقريب بين وجهات النظر من أجل الحيلولة دون تفاقم الأوضاع في أكثر من قضية وملف سياسي، مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية والحرب الإسرائيلية على لبنان ومشاكل القرن الأفريقي، والملف النووي الإيراني الذي أثار جدلاً ونقاشاً دولياً منذ وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة.

أن دولة قطر، بالرغم من صغر حجمها الجغرافي، فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها خلال العقد الماضي، ونجاحها كذلك في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة، حيث يتبين بصورة جلية لكل المتتبع للدبلوماسية القطرية كيف أصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، بما تبنته من مبادرات وما طرحته من آراء وتصورات وحلول، بقصد العمل على الحد من النزاعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك تحقيقا للهدف الأسمى الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة والمتعلق بالحفاظ على الأمن والسلم العالمي[2].

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص. 12.

(2) -Frederik Charillon (sous direction), «**Politique étrangère : nouveau regards**», *Presses de Sciences Politiques*, Paris, 2002 pp. 331-347.

المبحث الأول : التحولات في السياسة الخارجية القطرية بعد عام 2000م

تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الـدول الـشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخـدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

يعد العامل الاقتصادي من أكثر العناصر والعوامل تأثيراً على السياسة الخارجية للدولة في ظل النظام الدولي الجديد والتوجه نحو سياسة الاعتمـاد المتبـادل بـين الـدول إن القـوة الاقتصادية لأي دولة لا تتمثل فقط في قيمة ما تتمتع به الدولة من موارد الثـروة الاقتـصادية ولكن بقدر أكبر بمدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية اسـتغلالها لـصالح تحقيـق المصلحة القومية للدولة[2]. هذا إلى جانب أن القدرات الاقتصادية للدولة لا تتحدد بكم المـوارد الاقتصادية وكم المنتجات فقط وإنما أيضاً بتنوع المنتجات، وإن هذه القوة ازدادت أهميتها فـي الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد أصبح الاقتـصاد الآن هـو الـذي يقـود السياسة.

وبالنسبة لدولة قطر فإن العنصر الاقتصادي لها يشتمل على كافة الثوابت والمتغيـرات التي ترتكز عليها القدرات الإنتاجية المولدة للدخل الحقيقي ولعل أهم هذه العناصر التـي تحـدد طابع الاقتصاد القطري يتعلق بقطاع البترول لأهميته النسبية بالنسبة للنـشاط الاقتـصادي فـي البلاد، لأنه يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي القطري[3] ولتمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يتشكل منها القطاع الاقتصادي القطري، هذا إلى جانب أن هذا القطاع يحتل الجزء الأعظم من الصادرات الوطنية.

يعد قطاع البترول من أهم القطاعات الاقتصادية في دول الخليج عامة ومنها دولة قطر، ويوضح قطاع الطاقة النفط والغاز بوضوح مدى العلاقة بين العامل الاقتصادي للدولة والسياسة الخارجية لها بوجه عام حيث يتضح أن الموارد الاقتصادية لتلك الدول كانت تتسم بالمحدوديـة قبل اكتشاف البترول، وبالتالي لم تحظ بالاهتمام العالمي ولم تحتل المكانة التي تحتلها الآن بعـد

---

(2) وتعد اليابان مثالاً حياً على ذلك فعلى الرغم من أنها دولة محدودة الموارد بالنسبة لغيرها مـن الـدول الأخرى إلا أنها استطاعت أن تكون قوة اقتصادية كبرى في العالم وذلك بفضل تفاعل قواتها البـشرية مع تلك الموارد المتاحة (المحدودة) ومع الموارد التي يتم استيرادها من الخارج.

(3) وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، **الكتاب السنوي** عام 1993/92م، ص 113 .

اكتشاف البترول عام 1937م، والذي خرج للإنتاج العملي عام 1949م، والذي يشكل مورد مهم من موارد الاقتصاد وعامل مؤثر في نجاح السياسة الخارجية وعامل مؤثر في العلاقات الدولية.

تحتل قطر مكانة متميزة عربياً وعالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في حجم الاحتياطي الخاص به، والذي يعد من أكبر الاحتياطيات العالمية.

في عام 1971م تم اكتشاف حقل غاز الشمال، وهو يقع في المياه المغمورة شمال شرقي جزيرة قطر، ويضع هذا الاكتشاف الهام قطر في مصاف أغنى خمس دول بالغاز الطبيعي في العالم، وتهدف خطة تنمية حقل الشمال إلى تطوير الحقل على مراحل واستغلال الغاز للأغراض الآتية:

1 . توفير الاحتياجات المحلية للغاز في قطاعات توليد الكهرباء وتحلية المياه والصناعة.

2 . تصدير الغاز الطبيعي بوصفه غازاً مسالاً أو بواسطة خطوط الأنابيب.

3 . التوسع في إقامة الصناعات التي تقوم على استخدام الغاز وقوداً ومادة خام.

وتوضح البيانات والمعلومات المنشورة إقليمياً وعالمياً مثل تقدير التنمية الاقتصادية ونشرات منظمة التجارة العالمية .[(1)] مدى الأهمية التي يحتلها مورد البترول في الاقتصاد القطري وبما له من مكانة متميزة لدولة قطر إقليمياً وعالمياً يجعلها تحظى دائماً بالاهتمام الدولي والإقليمي، وهذا ما حفزها على الاهتمام بالأوضاع الخارجية امتداداً للاهتمام.

في إطار تنويع مصادر الدخل القومي لدولة قطر استهدفت سياسة الدولة إقامة العديد من الصناعات الثقيلة والخفيفة وفق برنامج علمي مدروس يرمي إلى تنويع مصادر الدخل القومي واستكمال البنية الأساسية، وقد اتجهت قطر إلى إنشاء الصناعات الأساسية القائمة على تصنيع المواد المتوافرة والاستفادة القصوى من الغازات البترولية المصاحبة، مع مراعاة قدرة هذه المشاريع على الانطلاق والنمو والمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية معتمدة في ذلك على كفايتها الإنتاجية وتكاليفها الرأسمالية المعقولة وعلى استفادتها من المقومات التصنيعية المتوافرة في البلاد، هذا إلى جانب أن وفرة الغاز الطبيعي كمصدر للمادة الخام كان مشجعاً لإقامة الكثير من مشروعات الأسمدة الكيماوية والبتر وكيماويات. بالإضافة إلى ما سبق قامت الدولة بتنشيط

---

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،(2002)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد السنوي**، القاهرة.

القطاعين المالي والتجاري جنباً إلى جنب مع قاعدة صناعية متمثلة في إقامة مناطق صناعية تتوافر فيها المستلزمات الضرورية للمشاريع[2].

وفي مجال تطوير هذا القطاع تقوم لجنة تنمية الصناعة بدراسة الاقتراحات والنظم الهادفة إلى تنظيم وحماية وتشجيع الصناعة الوطنية، واقتراح السياسة العامة للمزايا والإعفاءات والحوافز التي تُمنح للمشروعات الصناعية وأولويات منحها طبقاً لحاجة البلاد الاقتصادية وظروف الاستهلاك المحلي، وقد قامت اللجنة بوضع نظام شامل لحماية الصناعة الوطنية.

ترجع أهمية الاحتياطيات الرسمية للدولة في أنها توضح مدى قدرتها على تغطية حجم الواردات الأساسية الدولية وإلى أي مدى، وبالتالي فإنها تساعد بأسلوب غير مباشر في دعم القرار السياسي للدولة خاصة في المواقف الصعبة والحرجة وتبين البيانات الواردة في الإحصاءات الرسمية[1] أن حجم الاحتياطيات الرسمية على مستوى الدولة يزداد باستمرار لإدراك الدولة لمدى أهمية هذه الاحتياطيات الرسمية في مجال تأمين وارداتها بوجه عام.

يلعب العامل الاقتصادي للدولة دورا رئيسيا في دعم سياستها الخارجية وتدعيم علاقاتها مع غيرها من الدول. فلو نظرنا إلى قطاع النفط والغاز الطبيعي في دولة قطر نجد أنه يلعب دوراً حيوياً في هذا المجال حيث يمثل هذا القطاع أكثر من(90%) من حجم المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، فضلاً عن قيام دولة قطر بتنويع الشركات والجهات المختصة لعمليات الاستخراج للبترول الخام، فالحكومة القطرية لا تعطي احتكاراً لشركات من دولة واحدة بعينها، وإنما تنوع منح عقود الامتياز لعمليات استخراج البترول من باطن الأرض لشركات ذات جنسيات مختلفة مما يعطي الفرصة لصاحب القرار في تنويع سياسة وعلاقات الدولة الخارجية وتحريرها وتحقيق استقلالها[2].

وفي مجال تدعيم السياسة الخارجية للدولة وتوطيد علاقات الصداقة والأخوة مع غيرها من الدول الأخرى تبرز دور المعونات الخارجية التي تقدمها الدولة لبعض الدول الأخرى لمساعدتها وتنميتها، وقد كانت قطر إحدى دول الخليج العربي التي قدمت الكثير من المعونات

---

(2) وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، (1995)، **الكتاب السنوي**، الدوحة، ص 188 .

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (2002)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، القاهرة.

(2) عبد الكريم محمود الدخيل،(1993)، **سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطر**، طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، رقم (68) ، ص 66: 55 .

بهدف التنمية للعديد من الدول العربية، كما هو موضح في البيانات الواردة في بعض التقـارير الرسمية التي توضح تطور حجم مساعدات التنمية الميسرة التي قـدمتها دول مجلـس التعـاون الخليجي العربي ومن بينها دولة قطر التي توضح لنا أن حجم هـذه المـساعدات كـان يـزداد باستمرار ويتوقف حجمه بالنسبة لكل دولة طبقاً لدخلها القومي وأنه كلمـا زاد الـدخل القـومي للدولة المانحة زاد حجم المساعدات الإنمائية التي يمكن أن تقدمها إلى غيرها من الدول[3].

في ضوء ما سبق يتضح مدى التوظيف السياسي للعامل الاقتصادي للدولة، فـي رسـم السياسة الخارجية لها وتحديد توجهاتها، بل واستثمار هذا العامل في تحديد دوائر العلاقات بشكل أفضل من خلال الآليات السابق توضيحها أنه يمكن توحيد الدور الهام الذي يمكن أن يساهم بـه العامل الاقتصادي للدولة في دعم القرار السياسي للدولة وبعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

ترجع أهمية هذا العنصر ليس لأنه أكثر عناصر الأمن القومي والسياسة الخارجية تأثراً بباقي العناصر الأخرى (الجيوبوليتيكي والديموجرافي والاقتصادي والسياسي وغيرهـا) ولكـن لكونه العنصر الوحيد المسؤول عن تحقيق الحماية المباشرة للأمن القومي للدولة عند تعرضـها للتهديدات الخارجية المباشرة في الوقت الذي تفشل فيه كل السبل والوسائل الأخرى السلمية، وأن هذا العنصر هو العنصر المسؤول عن تحقيق الردع في حالة عدم وجـود مواجهـة عـسكرية مباشرة وهو بإيجاز يمكن اعتباره عنصر الحركة، هذا إلى جانب أن هذا العنـصر هـو أحـد عناصر الأمن القومي وأكثرها قبولاً للتغيير السريع والمخطط كماً ونوعاً.

مما لا شك فيه أن العنصر العسكري للدولة بوجه عام يعد من أهم العناصر تأثراً وتأثيراً على باقي عناصر الأمن القومي للدولة، بل يمكن اعتباره محصلة لهذه العناصر وانعكاساً لمدى تفاعلها مع بعضها البعض، ويمكن إيضاح هذا التفاعل والتأثير المتبادل لتلك العناصر كما يلي:

من المعروف أن الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تتمتع به الدولة، وكـذا شـكلها وطبيعة أرضها له تأثير كبير في تحديد نوعية وحجم التهديدات المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها الدولة، وكذا طبيعة مسرح العمليات التي يمكن أن تعمل فيها قواتها المسلحة، والحجم الأمثل لتلك القوات ونوعياتها ومستوى الكفاءة اللازمة لحماية أمنها القومي.[1]

---

(3) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاسـتراتيجي العربـي 1999م**، القـاهرة، ص370-371 .

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص 126 .

يمكن لهذا العنصر أن يلعب دوراً كبيراً في إنشاء قوات مسلحة قطرية قوية وعلى أعلى درجة من الكفاءة حيث تتيح الإمكانات الاقتصادية الحالية للدولة، وخاصة الإمكانـات المتوقعـة المتمثلة في الغاز الطبيعي فرصة الحصول على أحدث الأسـلحة المتطـورة وعلـى الـدخول بالمساهمة أو المشاركة في الإنتاج الحربي لبعض الأسلحة والمعدات مع بعض الدول الإقليميـة التي لها السبق في هذا المجال مثل مصر أو بعض الدول العالمية الأخرى.

وهكذا يتضح مدى أهمية وتأثير العنصر العسكري على السياسة الخارجية، وتأثره ببقية العوامل الأخرى المحددة للسياسة الخارجية أيضاً، بل وتأثيره فيها، فالأداة العـسكرية تُـستخدم كإحدى أدوات السياسة الخارجية، أي هي الوجه الآخر للدبلوماسية، وهذا ما يكشف عن طبيعـة العلاقة بين الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية، حيث أن كليهما وجهاً السياسة الخارجية للدولـة بوجه عام. .[2]

ترجع أهمية العامل السياسي للدولة في أنه العقل المفكر لكل مـا يـتم داخـل الدولـة وخارجها وهو المسؤول الأول في التأثير على عملية صياغة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجيـة للدولة بوجه عام. وأن ما تتمتع به السياسة الخارجية لدولة قطر حالياً تحت قيادة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد من مصداقية في التخطيط والتنفيذ وصواب في الرؤى علـى المـدى البعيد لها جذورها التاريخية وثوابتها ومبادئها التي وضعتها رموز أسرة آل ثاني التي كان لهـا الفضل الأكبر في وضع دولة قطر على خريطة الاهتمام العالمي خاصة فـي مجـال الـسياسة الخارجية وتوارثتها أفراد الأسرة من بعدها.

تحرص قطر أشد الحرص على تعزيز علاقاتها الأخوية مع جميع الدول العربية الشقيقة وتدعو قطر إلى توحيد الصف العربي وتقريب المواقف وتعميق تضامن الدول العربية لمواجهة ما تتعرض له من تحديات ومخاطر وللتغلب على حالة الضعف والتفكك والعجز التي تعاني منها. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فان قطر تعتبر أن ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تشكل تصعيدا خطيرا وتهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة يهدف الى تنفيذ المخططات الإسرائيلية الرامية الي القضاء على أية فرصة لتحقيق السلام وإجهاض خارطة الطريق والتهرب من استحقاقات عملية السلام . ولطالما أكدت دولة قطر دائماً على دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة

---

(2) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، المرجع السابق، ص 127 .

وعاصمتها القدس الشريف وقامت قطر بمطالبة المجتمع الدولي واللجنة الدولية الرباعية بتوفير الحماية الدولية له وتمكينه من ممارسه حقوقه الوطنية الثابتة ووقف كل ما من شأنه عرقلة الجهود المبذولة لإقرار السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخطة خارطة الطريق وإلزام إسرائيل بالوفاء بتعهداتها والانسحاب من الأراضي السورية في الجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.(1)

ورحبت قطر كذلك بنجاح المفاوضات التي جرت لتحقيق السلام في جنوب السودان بين الحكومة السودانية وحركة التمرد وما تمخض عنها من اتفاقات تسهم في تحقيق أمن هذا البلد وتنميته واستقراره. كما تتطلع قطر الى توصل الأشقاء في الصومال إلى إجماع حول حكومة وطنية تمثل جميع فئات الشعب الصومالي الشقيق بما يحقق للصومال وحدته واستقلاله وسيادته على أراضيه.

وترحب قطر دائماً بالجهود التي تبذل عن طريق جامعة الدول العربية لتنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة وإعادة التضامن العربي على أسس واقعية تتسم بالصراحة والموضوعية، تحقيقاً للمصلحة العربية المشتركة. وتدعم قطر مسيرة السلام في الشرق الأوسط، إيماناً منها بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل لكافة شعوب المنطقة بما يحقق آمالهافي التقدم والتنمية.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فقد قدمت قطر مساعدات مالية وعينية وطبية للعديد من الدول العربية الشقيقة.

وفي إطار سعي دولة قطر إلى تطوير علاقاتها بالدول العربية الشقيقة فقد قام سمو الأمير المفدى في السنوات الماضية بزيارات مباركة في أرجاء العالم العربي وتمخضت هذه التحركات النشطة عن توقيع قطر للعديد من الاتفاقيات المختلفة وتم على إثر ذلك إنشاء لجان مشتركة رديفة بهدف تفعيل هذه الاتفاقيات وتعزيز التعاون بين قطر وشقيقاتها العربيات.

ففي ظل المتغيرات الدولية الجديدة يتبين بشكل واضح للدارسين وصناع القرار أن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج لذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، إلى حد أضحى من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط

---

(1) وزارة الخارجية القطرية، (2010) ، الأربعاء 20 أكتوبر / تشرين أول 2010 . .

بالممارسة الخارجية للدولة[2]. وهذا ما يصدق على النموذج القطري، فالإصلاحات التي حققتها دولة قطر على الصعيد الداخلي وسعيها إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية، تقوم على أساس دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وتحسين وضعية المرأة وتطوير البنيات الاقتصادية، بما يخدم المواطن القطري وتوسيع نطاق مشاركته واستفادته من التنمية الشاملة التي يعرفها البلد، وهذه كلها عوامل إيجابية ساهمت في نجاح دولة قطر في رسم سياسة خارجية متميزة في منطقة الخليج العربي.

---

[2] زياد عبد الوهاب النعيمي، **آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، الحوار المتمدن**، العدد: 2516 – 2009/4/1 .

المبحث الثاني

دور الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في تنشيط الدبلوماسية القطرية إقليمياً ودولياً

يلعب رئيس الدولة دوراً أساسياً ومهماً في صنع السياسة الخارجية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث تعد مؤسسة رئاسة الدولة هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان. إن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياستها الخارجية، هو إداركه وفهمه للتحولات والمواقف الإقليمية والدولية وامتلاك التجارب والقدرات على التخطيط والتطوير والتكييف مع المتغيرات الدولية، بالتعقيدات السياسية الدولية والمتغيرات الدولية. علاوة على ذلك هو تمكن القائد من كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وأن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ الدائم بتأييد الرأي العام.

وعلى مستوى نظام الحكم تعتبر دولة قطر إمارة تعتمد النظام الوراثي، ويعتبر الأمير هو رئيس الدولة، وتحكم قطر عائلة آل ثاني، التي يعود تواجدها في شبه الجزيرة القطرية إلى القرن الثامن عشر، ويأتي اسم آل ثاني من اسم عميد الأسرة الشيخ ثاني بن محمد وهو والد الشيخ محمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر، وتعتبر عائلة آل ثاني فرعاً من قبيلة بني تميم العربية.

شكلت الإصلاحات السياسية التي تبناها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على درب إقامة نظام ديمقراطي حديث، منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، نتج عنه ترسيخ وتثبيت مكانة دولة قطر في المحافل الدولية، مما أهلها للعب دور فعال ومؤثر عبر انتهاج سياسة واقعية تراعي التوازنات الدولية. [1].

وبالفعل أسهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مساهمة كبيرة في تنشيط الدبلوماسية القطرية وإثراء حضورها السياسي إقليمياً ودولياً، وقد أدت هذه الإصلاحات السياسية التي قادها إلى تمكين دولة قطر من "الحضور القوي على الساحة الإقليمية والدولية"(2). وتتضح إسهاماته في الدفع إلى الأمام بحركة التعاون الاقتصادي والسياسي بين قطر ومحيطها الدولي. ومنذ توليه مقاليد الحكم في البلاد برزت ديناميكية الدبلوماسية القطرية في استقبال الملتقيات الدولية الهامة،

---

(1) عبد الخالق عبد ا ، (2003)، "**البعد السياسي للتنمية البشرية**"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 290، إبريل، ص 99.

(2) جابر الحرمي، (2003)، **مقالة ضمن كتاب الوطن: "شكراً أبو الدستور عدت.. فأوفيت"**، الدوحة، الطبعة الأولى، ص. 81.

فضلا عن جولات رئيس الدولة العديدة وتحركه السياسي اللافت في القارات الثلاث القديمة إضافة إلى الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وانعكس ذلك كله إيجابا على وضع دولة قطر ومكانتها بين الدول، وأهلها بدور فاعل ومؤثر، مستندة على دبلوماسية براغماتية، تقوم على تفضيل لغة الحوار، واحترام الشرعية الدولية[1].

وفي خطاب لأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس الشورى القطري، جدد الشيخ حمد الالتزام بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها، والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية. وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي[2].

وعند رصد مسار الدبلوماسية القطرية خلال العشر سنوات الأخيرة، يلاحظ كيف تحولت قطر من بلد حديث العهد بالاستقلال يبحث عن تثبيت أقدامه على الساحة الدولية، إلى بلد يقوم بدور ريادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالطبع يعود الفضل بالدرجة الأولى، في إشعاع الدبلوماسية القطرية في عدة محافل دولية وعلى مختلف المستويات، إلى حكمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبعد نظره. كما يعود الفضل إلى النشاط الدؤوب لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي دأب على تكثيف الاتصالات بالعالم من خلال زياراته الخارجية المستمرة واتصالاته بالمسؤولين في مختلف دول العالم، وتركيزه على توسيع العلاقات مع دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تعميق العلاقات مع الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة[3].

شهدت دول مجلس التعاون خلال العقد الماضي تطورات سياسية مهمة على صعيد الإصلاح السياسي، تبرزها العديد من المؤشرات، منها: إجراء انتخابات برلمانية وبلدية، والتطور النسبي في اختصاصات المجالس النيابية بها، وازدياد الاهتمام الشعبي بنشاط هذه

(1) عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، مرجع سابق، ص131.

(2) موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12.

(3) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

المجالس، وبمواقف الحكومات الخليجية تجاه القضايا المطروحة عليها، وهو الأمر الذي يتضح من خلال مستوى المشاركة في العمليات الانتخابية، ومن خلال ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة حول هذه المجالس وآراء المواطنين والمحللين بصددها(1).

يمثل بناء الدولة العصرية المحور الأساسي للمشروع الإصلاحي للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والدولة العصرية هي الدولة القادرة على توفير المتطلبات اللازمة للتعامل مع متغيرات العصر الداخلية والإقليمية والعالمية السريعة والمتلاحقة بالكفاءة والفعالية اللازمة، لتحقيق أهداف المجتمع في الحرية والديمقراطية والتنمية والأمن والاستقرار، ومن ثم تتطلب عملية بناء الدولة العصرية مجموعة من المتطلبات التي تتكامل فيما بينها لتشكيل المنظومة التي تقوم عليها الدولة العصرية. وأبرز هذه المتطلبات هو ووضع دستور يكون القانون الأسمى في البلاد ومصدر التشريعات والأنظمة، وهو مقياس أساسي لرقي الدول وتقدمها ويعكس الحرص على بناء أساس لنهوض الدولة وتطورها.

صدر الدستور الدائم لدولة قطر في الثامن من يونيو 2004 ليشكل بداية لمرحلة جديدة في تاريخ قطر الحديث، مستجيباً للتحولات السياسية والاجتماعية والتنموية التي تشهدها البلاد. وقد جاء الدستور في خمسة أبواب تتناول نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتضمن الدستور الدائم عدة مبادئ أساسية تكرس بين السلطات ويقنن الحقوق والحريات والممارسة السياسية. وبالفعل فإن تبني قطر لنظام دستوري دائم، يكفل الحقوق لجميع المواطنين ويجسد توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، اعتبره الكثير "إنجازاً حضارياً وتاريخياً"(2).

عبر القطريون عن تأييدهم لمشروع الدستور، من خلال الاستفتاء على الدستور الذي جسد آمال القيادة والشعب في وضع أسس دولة المؤسسات، تضمن الاستقرار والديمقراطية والمشاركة الشعبية الواسعة، فدخلت قطر مرحلة تاريخية جديدة، بعدما خطت خطوات مدروسة منذ أعوام على طريق بناء مؤسسات تمثيلية عصرية، تمكن الشعب من المشاركة في اتخاذ

(1) علي خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 267، مايو 2001.

(2) منى سحيم آل ثاني، (2003)، **مقالة ضمن كتاب الوطن: "شكراً أبو الدستور عدت.. فأوفيت"**، الدوحة، الطبعة الأولى، ص. 75.

القرار، وهذا التطور وضع دولة قطر في موقعها الملائم والمناسب بين دول العالم التي تحترم حقوق الإنسان وحرياته وتطلعاته لحياة كريمة[1].

ومرت قطر بالعديد من الخطوات على طريق التحول الديمقراطي، مثل إطلاق حرية الإعلام والصحافة وإجراء الانتخابات البلدية بمشاركة المرأة القطرية، بالإضافة إلى العديد من القرارات والإجراءات التي تعكس التوجه الحقيقي نحو الانفتاح والتحول الديمقراطي، وبدأت دولة قطر عملية الإصلاح منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي بخطى ثابتة ومتدرجة. كما أن سعي دولة قطر في اتجاه الانفتاح الديمقراطي هو نابع من الإرادة السياسية للقيادة القطرية والطموح المشروع للشعب القطري، وهذا ما جعل البعض يعتبر أن "مستقبل الإصلاح السياسي في قطر يبشر بأنها تسعى إلى خلق صورة سياسية دولية بأنها دولة عصرية"[2].

وهكذا فإن عملية التحول الديمقراطي والتحديث السياسي التي تشهدها قطر تشكل جزءً رئيسا من التنمية الشاملة التي تتبناها القيادة السياسية[3].

وفي سياق نهج الانفتاح والإصلاح الذي يقوده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والذي جعل السياسة الخارجية تقوم على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وتبحث عن حلول للمشاكل الجوهرية التي تؤرق بال المجتمع الدولي، فقد أطلقت دولة قطر عدة مبادرات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة فيما يتعلق باستضافة الكثير من المؤتمرات والندوات الدولية حول التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام. وهكذا فقد استضافت قطر المؤتمر السادس حول الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بالإضافة إلى استضافتها بصفة سنوية منتدى الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، كما استضافت في شهر مايو 2007 المنتدى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي، والذي توجت أشغاله بإنشاء المؤسسة العربية للديمقراطية وهي الأولى من نوعها في العالم العربي، والتي اتخذت مدينة الدوحة مقرا لها[4].

---

(1) **صحيفة الراية القطرية**، الاثنين 5 يونيو 2006.

(2) عدنان محمد الهياجنة، **مرجع سابق**، ص. 49.

(3) خالد القاضي، (2007)، **قطر...في أيدٍ أمينة: دراسة في العلاقة بين التشريع والمجتمع**، الدوحة.

(4) جريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء 2007/12/11 م.

*** التطورات الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي وتأثيرها على السياسة الخارجية القطرية**

يشهد النظام الدولي تحولات اقتصادية متسارعة في مجال التجارة الحرة وإزالة الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والعمالة والتكنولوجيا، بعد أن تحول العالم إلي قرية صغيرة بفضل ما أفرزته العولمة من آليات اتصال حديثة وعلاقات تعاون غير مسبوقة بين الدول. في ظل هذه الظرفية العالمية، انتهجت القيادة السياسية في قطر سبيل الانفتاح الاقتصادي كخيار استراتيجي، من أجل ضمان حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم.

ولبلوغ أعلى المستويات وضعت دولة قطر خططاً طموحة وعملت منذ سنوات على تطوير البنيات التحتية الحديثة، ووضعت حزمة من القوانين المنظمة للاستثمار والرامية إلى جذب رأس المال وتشجيع القطاعات الإنتاجية. وقد تميز القطاع الخاص بالحيوية حيث عمل على تكثيف نشاطه الاقتصادي ليكون شريكا كاملا للدولة في خططها من أجل تحقيق التنمية الشاملة في دولة قطر وتوفير شروط الأمن الاقتصادي للمواطن القطري(1).

وقد كشفت التقارير الاقتصادية الدولية أن دولة قطر تتبوء موقعاً متقدماً في قائمة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مما يعزز مناخ الاستثمار والأعمال الإيجابي في الدولة وبيئة الاقتصاد الكلي القوية ومستوي القدرة التنافسية بين قطاعات العمل المختلفة في السوق المحلي. ولما كانت المشاركة الشعبية في الشأن السياسي هدفا تسعى إليه الدولة، فقد حرصت أيضا على مبدأ المشاركة الشعبية في الشأن الاقتصادي، وقد تمثل هذا التوجه في تخصيص جزء من المشروعات القومية الاقتصادية الحكومية للمواطنين من خلال تحويل هذه المشروعات إلي شركات مساهمة، وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام(2).

تعود أسباب تحقيق تلك الإنجازات في قطر كذلك إلى الإستراتيجيات التي تبنتها الدولة لتطوير إنتاج النفط والاستغلال الأمثل لثروة البلاد الطبيعية من الغاز، وما تبنته من سياسات طموحة في إقامة مشروعات عملاقة في مجالات النفط والغاز والبتر وكيمياويات. حيث تعد قطر الدولة الثالثة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، ويوجد في قطر الحقل الأكبر في العالم من حيث المخزون، وهو حقل الشمال الذي يقدر احتياطي الغاز

---

(1) موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12.

(2) خالد القاضي، مرجع سابق.

المتركز فيه بما يزيد على 900 تريليون قدم مترية مكعبة، ومن ثم فإن الاستغلال الصناعي والتجاري للغاز الطبيعي هو المحور الأساسي للسياسة القطرية منذ عقد الثمانينيات، حيث بدأت في وضع وتطبيق إستراتيجية متكاملة لتطوير صناعة الغاز الطبيعي القطري، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية(1).

وتقوم الاستراتيجية القطرية على أساس تحقيق التأمين طويل الأمد لاحتياجات الأسواق الخارجية من الغاز الطبيعي، وأن تصبح قطر المنتج الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول 2020، ومن ثم فقد ركزت الحكومة القطرية جهودها لاستغلال مخزونها الهائل من الغاز لأقصى حد ممكن، وتنويع أسواق تصديرها للغاز الطبيعي المسال، بحيث تكون مورداً أساسياً في كل مناطق الطلب على الغاز الطبيعي المسال. وتخطط شركة قطر للغاز لزيادة إنتاجها من 10 ملايين طن سنويا إلى 41 مليون طن سنوياً بحلول عام 2014، وتصل تكلفة خطوط التوسع إلى 20 مليار دولار سنوياً.

وفي قرار يعكس الحرص على التوظيف السليم لأموال الدولة وفق خطط مدروسة، أنشئ المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار في عام 2000. ويختص المجلس بجميع الأمور المتعلقة بإدارة واستثمار احتياطي الدولة، وبوجه خاص الأمور المتعلقة بتحديد أهداف استثمار احتياطي الدولة ضمن استراتيجياتها العامة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار الاحتياطي وبرامج سنوية لهذا الاستثمار، ومتابعة وتنفيذ برامجه وتقييم النتائج بصورة دورية، وتحديد البنوك والمؤسسات التي يجوز استثمار الاحتياطي لديها أو عن طريقها [2].

وبفضل هذه السياسة الطموحة حقق الاقتصاد القطري إنجازات مهمة في السنوات العشر الماضية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو(29.5) مليار ريال عام 1995 إلى ما يقرب من (103.5) مليار ريال عام 2004 محققاً بذلك معدل نمو سنوي يزيد على (13%).(3)

(1) محمد سعد أبو عامود، (يوليو 2007)، "**محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي**"، السياسة الدولية، العدد 168.

(2) ذكر وزير الطاقة القطري أن قطر تنفذ خططا صناعية لإنتاج 77 مليون طن سنويا من الغاز المسال بداية العقد القادم، ستسوقها في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقال إن قطر تنفق 15 مليار دولار لإضافة 70 ناقلة جديدة إلي أسطولها من الناقلات لتصدير مزيد من الغاز بتكلفة تتراوح بين 200 و220 مليون دولار للناقلة الواحدة. ومن المقرر أن تشغل قطر بحلول عام 2010 تسعين ناقلة، بما فيها الناقلات العاملة حالياً، من ميناء رأس لافان لتصدير الغاز المسال. (محمد سعد أبو عامود، **مرجع سابق**).

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2005)، "تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية "، ص 219.

وعلى الصعيد الخارجي أصبحت دولة قطر عضواً ملتزماً في منظمة التجارة العالمية وهي مندمجة اندماجاً كاملاً في نظام التجارة والاقتصاد الدولي الحر، كما أن قطر عضو في الهيئات الدولية التمويلية. (3)

على المستوى الاجتماعي، حققت دولة قطر إنجازات ملموسة أشادت بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، وقد صنفها تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع والتي تعرف تنمية بشرية عالية. ولعل أبرز هذه النتائج هو حصول دولة قطر على المركز الأول عربياً وال (40) عالميا عام 2005، بعدما كانت تحتل المركز الثالث عربياً والمرتبة 47 عالمياً في تقرير التنمية البشرية لعام 2004. إن وصول دولة قطر إلى تحقيق هذه المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر دليلاً واضحاً على تمتعها بأسس الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون، كما أنه مؤشر على وجود بنية تشريعية وقانونية متقدمة مشجعة على نمو الاقتصاد وتنمية الاستثمار، والتي بفضل أدائها الجيد تمكنت من رسم سياسات تنمية فعالة واقتصاد منفتح ومن جذب الاستثمارات سواء كانت عربية أو أجنبية.(4)

ولكي نعطي مثالاً حياً على نجاح التجربة القطرية، سنشير بالخصوص هنا إلى الوضع المتميز الذي أضحت تتمتع به المرأة القطرية في المجتمع، فقد عملت دولة قطر على تعزيز دور الأسرة القطرية باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، وعملت على الحفاظ على ترابطها وجعلها قائمة على أساس المودة والتعاطف، وتبنت عدة مبادرات وسنت لآليات الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف.

كما عبرت الدولة عن إيمانها العميق بمكانة المرأة القطرية وقدرتها على تبوؤ أعلى المناصب وأداء الدور المنوط بها بكل حيوية وفاعلية ومسؤولية، وهو الدور الذي لا يقل شأنا عن مكانة ودور الرجل فكانت قضايا المرأة وشؤونها من أهم أولويات العمل التي نص عليها القرار الأميري بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وترجمة لهذا التوجه الإيجابي، فقد عمل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، تحت رئاسة الشيخة موزة بنت ناصر المسند على تطوير واقع المرأة

---

(3) عدنان محمد الهياجنة، **مرجع سابق**، ص. 49.

(4) علي خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 267، مايو 2001.

تشريعياً وإدارياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وإعلامياً وتعليمياً، وتوجت جهود المجلس بإصدار مسودة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة(1).

وحرصت المرأة خلال الأعوام الماضية على مواصلة دورها الريادي بالعمل في شتى ميادين الإنتاج من أجل الانطلاق والعمل والمشاركة الفاعلة وانخراطها بقوة في كافة مجالات العمل العام والمهني والمجتمعي لبناء وطنها في إطار القيم الدينية والتقاليد المحلية الراسخة، حيث "حققت نجاحات كبيرة فهي تحظى بالدعم غير المألوف خليجيا"(2). والأمثلة على ذلك عديدة؛ فكثير من النساء القطريات يشغلن مناصب عليا في الدولة، ويقمن بإدارتها بكل اقتدار، ومن هذه النماذج توليها منصب وزيرة ورئيسة جامعة وعميدة كلية.

---

(1) خالد القاضي، مرجع سابق، ص57.

(2) عبد الرحمن النعيمي، (أغسطس 2005) "مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليـج العربيـة"، **مجلـة المستقبـل العربـي**، العـدد 318، ص 101.

المبحث الثالث: المبادرات الدبلوماسية القطرية في الإطار الإقليمي (لبنان وفي إيران)

لقد اكتسبت الدبلوماسية القطرية التجربة مع مرور الوقت، وتكون لها كادر دبلوماسي قادر على التكيف والعطاء والتفاعل مع كافة المستجدات على الساحة الدولية، الأمر الذي أعطى ويعطي هذه الدبلوماسية الحافز الأكبر نحو تحقيق المزيد من الإسهامات في المجال الدولي. ولا شك أن دولة قطر بما تتمتع به من مكانة على النطاق الإقليمي الخليجي والعربي والدولي وحضورها الفاعل في الكثير من المؤتمرات والمنتديات، جعل سياستها الخارجية تقوم على دعم فرص السلام واعتماد الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وهو النهج التي اختطته دولة قطر منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مقاليد الحكم. ويعتبر عبد الحميد الأنصاري "أن السياسة القطرية الخارجية قائمة على الشفافية بما يسمح لدولة قطر بأن تلعب دور الوسيط النزيه في العديد من قضايا النزاع، حيث حققت نجاحات مشهوداً لها على هذا الصعيد"(1).

وقد أكد الأمير حمد بن خليفة آل ثاني في خطاب موجه لمجلس الشورى عام 2005، التزام قطر بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية. وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي(2).

وقد التزمت قطر بهذا المبدأ أولاً في حل الخلافات التي تنشب بينها وبين الدول المجاورة، وتمكنت من تسويتها بالطرق السلمية وعن طريق المفاوضات وغيرها من الطرق الودية.(3)

وفيما يخص النزاعات التي تهم الدول العربية، فقد حركت قطر دبلوماسيتها بشكل فاعل ووظفتها لخدمة قضايا الأمة العربية وبخاصة قضايا فلسطين والعراق ولبنان والسودان، في

---

(1) تصريح لجريدة **الراية القطرية**، الثلاثاء 11 أكتوبر 2005.

(2) موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12.

(3) أحمد الرشيدي، "**التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني: صفحة جديدة في العلاقات المشتركة**"، **السياسة الدولية**، العدد 145، يوليو 2001.

وقت تزداد فيه التدخلات العسكرية وغيرها في هذه البلدان، الأمر الذي يتطلب علاج ذلك بالحكمة والعقلانية والسعي للحيلولة دون اتخاذ القرارات المتسرعة، وضرورة استنفاد كل الوسائل والعمل قدر الإمكان على اتباع أسلوب المفاوضات والحوار(1).

وفيما يخص القضية اللبنانية لعبت قطر دوراً كبيراً في الحد من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان (حرب / تموز 2006)، حيث كان لدولة قطر دورٌ حيويٌ ومهم على الساحة الإقليمية والدولية وقد برز ذلك إبان ترؤس قطر لوفد جامعة الدول العربية الذي توجه إلى نيويورك ونجح في تعديل القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم (1701) بوقف القتال في لبنان، وما كان لهذا النجاح أن يتأتى بدون الجهود الكبيرة التي بذلتها قطر في هذا الصدد. وقد ترأس وفد الجامعة العربية آنذاك الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، والذي أكد أن تعديل القرار الدولي المذكور يمثل انتصاراً للبنان، وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر عند زيارته إلى لبنان بعد توقف الحرب وتفقده الضاحية الجنوبية لبيروت التي كانت الأكثر تضرراً من العدوان الإسرائيلي[2].

نماذج من المبادرات الدبلوماسية القطرية إقليمياً:

أولاً: دور قطر في حل المنازعات اللبنانية

استطاعت قطر - التى لا تعد ضمن الدول ذات القوة العسكرية الدولية والتي لا تتجاوز مساحتها الجغرافية (11.750) كيلو متراً مربعاً ولا يزيد عدد سكانها علـى المليـون ونـصف مليون نسمة - تحقيق نجاح دبلوماسي عجزت كثير من الدول العربية والدولية عن تحقيقه وذلك فى إدارة حوار وطنى لبنانى فى العاصمة القطرية الدوحة 16 مايو2008.

على مدى خمسة أيام من المناقشات والسجالات بين أعضاء اللجنـة العربيـة برئاسـة وزير الخارجية القطري والفرقاء اللبنانيين استطاعت قطر التوصل معهم إلى اتفاق أجمعت عليه الأطراف اللبنانية "الأغلبية والمعارضة" والذي يقتضي بتسمية رئيس الجمهورية اللبناني الجديـد "العماد ميشيل سليمان" المقعد الذي ظل شاغرا لثمانية عشر شهراً، شهدت لبنان خلالها العديد من

---

(1) فيما يخص الخلاف بين المغرب والجزائر بشأن قضية الصحراء، فقد كانت قطر دائما تـدعم الوحـدة الترابية للمملكة المغربية، وتدعو البلدين الجارين إلى البحث عن حل سياسي لهذا النزاع المفتعل فـي منطقة المغرب العربي، وقد عبر عن ذلك سفير دولة قطر في الرباط في حـوار أدلـى بـه لمجلـة: المغرب الدبلوماسي، عدد يناير 2008، ص. 23.

(2) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

المبادرات العربية والإقليمية والدولية كالمبادرة "المصرية – السعودية – اليمنية – الأردنية" "ومبادرة جامعة الدول العربية" والمبادرات الأجنبية "المبادرة الفرنسية – والأمريكية – الكندية – الإيطالية" ومبادرة أمين عام الأمم المتحدة' التي لم تستطع إحداهما إقناع الفرقاء اللبنانيين بالجلوس حول طاولة الحوار والمفاوضات خلال عام ونصف، بينما نجحت الوساطة القطرية فى إقناع الفرقاء اللبنانيين بإجراء حوار وطني لبناني في الدوحة، الحوار الذي أتت نتائجه بتوصل اللبنانيين إلى توقيع اتفاق الدوحة ووضع حد للمواجهات المسلحة بين الفرقاء وتسمية رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، الأمر الذي يشير إلى حزمة من التساؤلات حول ماهية الدور القطري في إنهاء الأزمة اللبنانية، وما هي المقومات التي يقوم عليها الدور القطري في تسوية النزاعات بين الدول المختلفة؟ وما هي العوامل التي ساهمت في نجاح الوساطة القطرية؟

أهم ملامح اتفاق الدوحة:

عقد المجلس النيابي اللبناني جلسته برئاسة السيد نبيه بري بحضور كافة أعضاء المجلس من الموالين والمعارضين وبحضور الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في جلسة تاريخية للمجلس تم خلالها الإعلان عن تفاصيل اتفاق الدوحة وتطبيق أول بنوده المتعلقة بتسمية الرئيس اللبناني الجديد (العماد ميشال سليمان رئيسا للبنان) [1].

أوجد الاتفاق بين الفريقين بمشاركة و ضمانات عربية حلا لانتخاب رئيس للبلاد وتشكيل حكومة وحدة وطنية والاتفاق علي قانون انتخابي كما حدد الاتفاق آلية لبحث قضية السلاح خارج الشرعية.

- اتفق الأطراف علي أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني للانعقاد طبق للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً توزع علي أساس 16 وزيراً للأغلبية، و11 للمعارضة و3 للرئيس وتتعهد كافة الأطراف بمقتضي هذا الإتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

---

(1) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

- اعتماد القضاء طبقا لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان ومناقشة البرلمـان للبنـود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية.

- وفيما يتعلق بتعزيز سلطات الدولة وحصر السلاح بيدها، أشار الاتفاق إلي أن الحـوار انطلق في الدوحة وتم الاتفاق علي:

- تعهد الأطراف بحظر اللجوء إلي السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ مـن خلافات أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية علـي اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي.

- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية.

- يتم استئناف الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتـشكيل حكومـة الوحـدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز ثقة اللبنانيين.

- كما أشار الاتفاق إلي أن القيادات السياسية أعادت تأكيد الالتزام بوقف اسـتخدام لغـة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي علي الفور.

مقومات نجاح الدور القطري:

يتوافر لدي قطر العديد من المزايا التي أهلتها لاحتواء هذا النوع من الأزمات الدوليـة والإقليمية ومن بينها الأزمة اللبنانية، فقطر لا يوجد لها أهداف سياسية مسبقة نحـو فريـق دون الآخر في كافة النزاعات التي تدخلت فيها كطرف وسيط ومن بين هذه النزاعات الأزمة اللبنانية. وينطلق الدور القطري في حل هذه الأزمات من خلال أربع ركائز أساسية تضفي القوة والهيبـة لهذا الدور وهي:[1]

أولا: تتمتع قطر بعلاقات حيوية ومميزة مع اللاعبين الأساسيين علي المستوي المحلي والعربي والإقليمي والدولي.

1- فعلى مستوى الأزمة اللبنانية ترتبط قطر بعلاقات حيوية ومميزة مع الفـاعلين الأساسـيين علي المسرح اللبناني.

(1) إياد العرفي، قطر.. بلد صغير ودور كبير ، نقلاً عن الرابط اللاكترونيwww.champress.net

2- تعتبر قطر اقرب الأصدقاء العرب لسوريا وتستثمر فيها مليارات الدولارات فـي مـشاريع التنمية العقارية الكبرى. والجدير ذكره أنه فى عام 2007 تم التصديق علـى تأسـيس الـشركة السورية - القطرية القابضة برأسمال 5 مليارات دولار، والبنك القطري في سوريا، كما تـوفر قطر الدعم الدبلوماسي لسوريا و يتجلي بوضوح عندما دعت قطر الدول العربية لحضور القمـة العربية التي انعقدت في سوريا في مارس 2008، في الوقت الذي كانت فيه الـدول العربيـة لا تحبذ الحضور للقمة محملة سوريا ما يحدث علي الأراضي اللبنانية.

3- بالنسبة لإيران ترتبط قطر بعلاقات قوية معها منذ أن تدخلت كوسيط للتسوية بينهـا وبـين الإمارات فيما نشأ بينهما من نزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث عام 2000 ومن ذلك التـاريخ يتم تبادل الزيارات بين البلدين كان آخرها الزيارة الرسمية لأمير قطر لطهـران فـي فبرايـر 2008، مما فتح الباب لإقامة علاقات قوية سياسيا واقتصاديا، ثم وجهت قطر الـدعوة بـصفة رسمية للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقـدت مؤخرا في الدوحة برئاسة قطرية، مما أسهم بشكل جزئي في كسر الحصار المفـروض علـي إيران منذ 1979. يضاف إلي ذلك أن قطر كانت النافذة التي تحدث من خلالها الرئيس الإيراني لوفود دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بشكل مباشر في قمة المجلس الأخيرة، فضلاً عـن الدعم القطري للقضية النووية الإيرانية مع المجتمع الدولي والدفاع عن حق الشعوب في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ثانياً: الدور القطري في التوسط النزاع السوداني بشأن أزمة دارفور

إن أزمة دارفور من الأزمات التي وصفت أنها معقدة لوجود أطراف عديدة فيها ، ولقد طرحت عدة مبادرات في شأنها وبالرغم من ذلك أصبحت مستعصية في حلها وإن ثمة بعـض الأمور المرتبطة بالأزمة كان وراء ذلك ويبدو الآن الحل يلوح في الأفق علـى يـد المبـادرة العربية الإفريقية بقيادة قطر، خصوصا بعد الاتفاق على التوقيع على إطار مبدئي للمفاوضـات في الدوحة، فعلى الرغم من التحديات التي تشوب الأزمة فإن الإدارة القطرية قد نجحت في حل أصعب وأعقد الأزمات والتي عجز الكثيرون فيها مثل الأزمة اللبنانية الداخلية وغيرها وكـذلك الدور التاريخي والذي كان عاملاً مهماً ومؤثراً في وقف العدوان الصهيوني الفاشل على غـزة من خلال قمة غزة الطارئة والتي خشي الكيان أن تتحول مواقفها ومؤشراتها إلى قمـة كويـت ويتسع الدول المناهضة للعدوان على غزة، وفضلا على ذلك إعطائها ثقة كبيرة في إدارة ملـف

دارفور والتي وجدت القبول من جميع أطراف النزاع، ولكن يوجد بعض التحديات التي تواجه قطر في حل الأزمة وهي:

1- التدخلات الخارجية (التدخل الأمريكي والصهيوني) :

أمريكا لديها أطماع في ثروات إفريقيا من خلال تدخلها في عدة محاور في المنطقة ومحاولاته لإنشاء قاعدة أمريكية في إفريقيا تسمى بـ أفريكوم والتي تهدف في الأساس لحماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، فالسودان بلد غني بموارده المعدنية والبترولية، وقد أزداد الاهتمام الأمريكي بالسودان بعد دخول الشركات الصينية وحصولها على وافر من الاستثمارات، فضلا على ذلك الاهتمام الصيني بالقارة ككل من خلال التعاون الاقتصادي بينها وبين دول القارة .أما الجانب الصهيوني يخوض محاولات يائسة لإضعاف الدين الإسلامي وزرع الفتنة بين المسلمين في القطر الواحد وكذلك بحثه عن موطئ قدم في المنطقة وذلك لمحاولة تهديد الأمن القومي العربي من جهة الجنوب. [1]

2- مواقف بعض الدول (الموقفين الفرنسي والليبي) :

فرنسا لديها نفوذ كبير في تشاد وتخشى دائماً ان يتعاقب على حكم تشاد من يحرمها من نفوذها وهيمنتها ويمنع استغلالها لثروات تشاد، فعلى ذلك يمكن القول بأن الموقف الفرنسي له تأثير على النظام التشادي والذي أيضا هو بدوره يأوي حركة العدل والمساواة فهذه العلاقة المترابطة يجعل الدور الفرنسي يؤثر على الأزمة إما سلبا أو إيجاباً.

ولكي تسير هذه العلاقة بشكل إيجابي لابد ان يصاحبها توفير ضمانات للأمن القومي التشادي واستمرار النفوذ الفرنسي في تشاد ومصالحها الإستراتيجية. أما الموقف الليبي حسب رؤية البعض فليبيا التي تحد تشاد من جهة الشمال فهي تخشى دائماً أن تتعاقب على حكمها قبائل شمال تشاد وتحديداً (الأنكزا) والتي ينحدر منها الرئيس التشادي السابق حسين هبري وزعيم المتمردين الجنرال محمد نوري قبل أن يتم إختيار تيمان أرديمي رئيسا للتحالف الجديد للمعارضة التشادية والتي توحدت فيه كل الفصائل في سقف واحد وربما إن الاختيار الإستراتيجي لتيمان قد يغير النظرة الليبية تجاه المعارضة التشادية والتي تريد الإطاحة بالنظام التشادي ، فضلا عن وجود القيادات للحركات الدارفورية على الأراضي الليبية .

---

(1) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي:
http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821

الصراع الأيديولوجي : [(1)].

لقد فشلت بعض الدول الغربية في محاولات في السابق من تغييـر النظـام الـسوداني عسكريا من خلال دعمها لبعض دول جوار السودان وبعد فشلهم، لجأت نفس تلك الـدول الـى حروب بأشكال وصور تختلف عن السابق وهي الحروب السياسية والإستراتيجية ومن إفرازاته الحصار الاقتصادي وقوات دولية والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والمحكمة الجنائية الدولية وما كل هذه الإفرازات إلا نتيجة لامتداد صراع الأيدولوجيات في المنطقـة والعـالم ، فإحـدى طرفي الصراع يهدف لكسر إرادة الشعوب والأنظمة الحرة والتي لا ترضى بالـذل والهيمنـة عليها لتكون مطيعة حتى ولو على حساب مصالحه، وطرف يرفض كل هذا وبـين هـذا وذاك تتحول الصراعات من أشكال لتأخذ أشكال أخرى بعد فشلها، ومن تلـك التحركـات مـن قبـل المدعي العام لويس مورينو أكامبو تجاه اتهام الرئيس السوداني عمر البشير صـور مـن تلـك الإفرازات .

كثرة الفصائل والحركات في دارفور :

لقد نجح القطريون في توصيل الأطراف اللبنانية لحل في الفترة السابقة وذلـك بـسبب وجود كتلتين فقط في المحادثات ومن ثم المفاوضات ولكن أزمة دارفور يختلف في هذا الإطـار وذلك بكثرة الفصائل والحركات ، ولقد تمت محاولات عدة في تجميع هذه الحركات والفـصائل في أروشا وجوبا وغيرها ولذا يعتبر توحيدهم من أصعب الأمور، وإن هذا الأمر مازال يـؤثر في أي تحرك نحو السلام ، بالرغم من أن موقف الوسيط وغيرهم لا يستثنون دعوة إي فـصيل ولكن رغم ذلك ترفض بعض الفصائل المشاركة في أي محادثات . فلذا على أقل تقـدير بنـاء أرضية مشتركة وآلية تمكنهم من توحيد مطالبهم وأجندتهم للتفاوض مع الحكومة السودانية قبـل الشروع في محادثات رسمية وكذلك وضع هيكل عام يضمن حقوق بقية الفصائل والتـي دائمـا تلجأ الى المقاطعة . [(2)]

---

(1) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(2) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي: http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821

اتفاق الدوحة حول دارفور

وقعت حكومة الوحدة السودانية وحركة العدل والمساواة المتمردة في إقليم دارفور وثيقة "حسن نوايا تمهد لتحديد مسار المرحلة التالية من المفاوضات، وتوقيع "اتفـاق إطـاري" بـين الطرفين، بهدف وقف الصراع الدامي الدائر في الإقليم منذ فبراير 2003. [1]

وجرى توقيع الاتفاق في العاصمة القطرية الدوحة بعيد مفاوضات دامت أكثر من أسبوع**،** وجاء في نص الاتفاق:

"برعاية كريمة من دولة قطر والوسيط المشترك للأمم المتحـدة والاتحـاد الإفريقـي لدارفور تم عقد اجتماع خلال الفترة من 10-17 - فبراير 2009م في الدوحة عاصـمة دولـة قطر بين وفد من حكومة الوحدة الوطنية في السودان ووفد من حركة العدل والمساواة السودانية من أجل إيجاد تسوية سلمية متفاوض عليها لإنهاء الصراع السوداني في دارفـور. عليـه فـإن الطرفين: [2]

أولا :يثمنان غالياً دور دولة قطر كبلد مضيف ويتفقان على الدوحة مقـراً لانعقـاد المحادثـات بينهما.

ثانيا :يثمنان الرعاية الكريمة التي يتفضل بها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بـن خليفـة آل ثاني أمير دولة قطر والوساطة التي تضطلع بها حكومة دولة قطر المـوقرة والـسيد جبريـل باسولي الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

ثالثا :يقران بالدعم البناء للعملية السلمية من قبل دول الجوار والمجتمع الدولي.

رابعا :يعلنان نيتهما في العمل على وضع حد للصراع الدائر بينهما على النحو التالي: [3]

1- يقران إعطاء العملية السلمية الأولوية الإستراتيجية على ما سواها لتـسوية الـصراع فـي دارفور.

2- يوافقان على إتباع نهج شامل يخاطب جذور المشكلة ويحقق السلام الدائم في البلاد.

---

(1) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي: http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821

(2) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(3) موقع حركة العدل والمساواة السودانية نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.sudanjem.com

3- يوافقان على اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بإيجاد بيئة مواتية تساعد على التوصل إلى تسوية دائمة للصراع ومن بين هذه التدابير المطلوبة:

أ- الكف عن كافة صنوف المضايقات تجاه النازحين.

ب- ضمان انسياب مساعدات الإغاثة إلى مستحقيها دون أي عوائق أو عراقيل.

ج- الالتزام بتبادل الأسرى وإطلاق سراح المسجونين والمحكومين والمحتجزين والمعتقلين بسبب النزاع بينهما بناء للثقة وتسريعا للعملية السلمية. وتقوم دولة قطر والوسيط المشترك للتواصل مع الطرفين لعمل جدول لإتمام إطلاق سراح المذكورين أعلاه.

4- يعملان لأجل إبرام اتفاق إطاري في وقت مبكر يفضي إلى اتفاق لوقف العدائيات ويضع الأسس للتفاوض حول القضايا التفصيلية.

5- يتعهدان باتباع الاتفاق الإطاري بمحادثات جادة تؤدي إلى إنهاء الصراع في أقصر وقت ممكن لا يتجاوز ثلاثة أشهر. (1)

6- يتعهدان بالاستمرار في محادثات السلام وإبقاء ممثليهما في الدوحة من أجل إعداد اتفاق إطاري للمحادثات النهائية.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في الدوحة يوم 17 فبراير 2009."[2]

أن الهلال الأحمر القطري من أولى المنظمات التي تدخلت في دارفور منذ بدء النزاع عام 2003 حيث تم تنفيذ مجموعة من المشاريع الإنسانية في ولايات دارفور الثلاث لصالح الأهالي والنازحين. وفي عام 2009 قام الهلال الأحمر القطري بتقييم الأوضاع الإنسانية في الإقليم وقررت تركيز جهودها في ولاية غرب دارفور لوجود فجوة كبيرة في كافة القطاعات الإنسانية وخصوصا قطاعي الصحة والمياه والصرف الصحي، لاسيما بعد إبعاد بعض المنظمات الأجنبية التي كانت تقدم هذه الخدمات حيث بدأت الهلال في أبريل 2009 بتنفيذ عدة مشاريع يتم من خلالها تقديم الرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب النقية وإصحاح البيئة في الولاية حيث تغطي المشاريع (100.000) نسمة هم سكان 3 محليات في الولاية[3].

(1) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(4) مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور.

(3) موقع الهلال الأحمر القطري، www.qrcs.org/Arabic/News/International_News

وتتمثل هذه المشاريع في تشغيل وتسيير مركز صحي مخيم كريندينغ للنازحين بمحلية الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور منذ مايو 2009م، حيث يستفيد من المشروع (37.000) نسمة من ساكني المخيم والمخيمات المجاورة وبتكلفة إجمالية بلغت 1.056.864 ريالاً قطرياً.

كما يقوم الهلال الأحمر القطري بتشغيل مركز صحي محلية بنديسي منذ يوليو 2009، ويعد المركز المركز الصحي الوحيد من نوعه في بنديسي حيث يوفر الخدمات الصحية الأولية لحوالي (40.000) نسمة من الأهالي والنازحين بموازنة قدرها 1.499.739 ريالا قطريا(1).

وهكذا أصبحت قطر تمتلك رؤيا جديدة للعلاقات الخارجية، فقد فهم صانع القرار القطري خيوط السياسة العالمية، وكان رئيساً وصانعاً لكثير من الأحداث على الساحة الخليجية والساحة العربية والساحة الدولية، وأسس بالتالي سياسة خارجية ديناميكية ترعى المصالح الإستراتيجية لدولة قطر. ويعود نجاح هذه الرؤيا الجديدة إلى دور القيادة السياسية القطرية، وجهودها المتميزة والمستمرة لنهج دبلوماسية تتصف بالجرأة وبالفعالية في معالجة الكثير من الخلافات الدولية، وهي عناصر قادت إلى تحقيق إنجازات ملموسة في اتجاه تطويق بعض الأزمات الدولية، آخرها مساهمة قطر إلى جانب فرنسا في وضع نهاية للأزمة الليبية الأوربية فيما يعرف بقضية الممرضات البلغاريات.

ثالثاً: الملف النووي الإيراني

دخلت إيران بقرارها في إبريل 2005 استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في مواجهة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فلقد سعت الوكالة لاحتواء تداعيات سعي إيران لامتلاك قدرات نووية ، والتلويح بنقل الملف إلى مجلس الأمن ووصل الأمر إلى رفض مدير عام الوكالة طلباً أمريكياً بأن تقدم الوكالة تقريراً مفصلاً حول البرنامج الإيراني إلى الاجتماع الطارئ لمجلس أمناء الوكالة في 2-2-2006م ، قد أعربت على لسان مديرها العام "أنها غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف ، وأن الوكالة لا تستثنى احتمال وجود برنامج تسلح نووي إيراني منفصل ، وأن الإيرانيين ولهم الحق في تخصيب اليورانيوم ضمن معاهدة عدم الانتشار لا ينبغي لهم ممارسة هذا الحق بسبب عدم

(1) موقع الهلال الأحمر القطري، www.qrcs.org/Arabic/News/International_News

الثقة في برنامجهم ، ولأن الوكالة لم تعطهم شهادة بان برامجهم النووية هي لأغراض سلمية فقط ، لذا عليهم الخضوع لفترة اختبار لبناء الثقة ثانية قبل ممارستهم هذا الحق".[3]

وكانت الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني قد زادت عقب اكتشاف أن أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في عمليات التخصيب قد تم تأمينها عبر الشبكة الدولية التي تزعمها العالم الباكستاني عبد القدير خان . ومن المعلوم أن هذه الشبكة أمدت في سنوات سابقة كلاً من ليبيا وكوريا الشمالية بهذه الأجهزة.

يثير البرنامج النووي الإيراني ردود فعل قوية في العديد من الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خوفاً من أن يؤدي تطوير القدرة النووية الإيرانية إلى تمكين إيران من إنتاج السلاح النووي. وهناك حالة من عدم الإجماع الغربي على أن أهداف ودوافع البرنامج النووي الإيراني هي اهداف عسكرية. ففي الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل على وجود دوافع عسكرية للبرنامج النووي الإيراني الا ان الكثير من الدول الغربية الأخرى تأخذ بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير إلى أن جولات التفتيش التي قام بها مفتشو الوكالة لم تكشف عن حدوث أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي أو اتجاه إيران لإنتاج السلاح النووي(1).

لقد أكدت التطورات المتلاحقة على الساحة الإيرانية الداخلية النهج المتشدد في تعاملهم مع تداعيات البرنامج على المستوى الدولي وخصوصاً بعد وصول محمد أحمدي نجاد إلى الرئاسة، الذي أعلن منذ اللحظة الأولى لتوليه مهمات عمله تمسكه الشديد بحق إيران في الحصول على التقنية النووية، مشيرا إلى أنه "ليس لأي دولة أخرى، مهما كانت، الحق في منعها من تحقيق ذلك"، وهو المعنى الذي ذهب إليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في طهران علي خامنئي بتأكيده أن بلاده "لن ترضخ أبدا" للضغوط والتهديدات في شأن ملفها النووي. (1)

هذا التشدد الإيراني قابله موقف أمريكي – أوروبي تصعيدي، أسفر عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في بداية شهر فبراير 2006، والذي قام بدوره بفرض عقوبات على طهران لعدم التزامها بوقف تخصيب اليورانيوم، من خلال قرارين الأول حمل رقم (1737) صدر في شهر ديسمبر 2006 والثاني حمل رقم (1747) وصدر في مارس 2007

---

(3) حسين فتح ا ، (2006)، ماذا بعد صدمة انضمام إيران للنادي النووي؟ **صحيفة الأهرام**، العدد (43597).

(1) مخلد مبيضين، (2007)، **الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان.

والذي يشدد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، ويحثها على تعليق أعمال تخصيب اليورانيوم من دون المزيد من الإبطاء. [3]

ومع الغموض الذي يكتنف الموقف الإيراني، والتشدد في الموقف الأمريكي، فإن احتمالات تطورات هذا الملف تبقى مفتوحة لكل الخيارات والسيناريوهات، سواء بالتوصل إلى تسوية سياسية، أو بفرض مجلس الأمن عقوبات على طهران، أو بقيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية إجهاضية للمنشآت النووية، ولن تكون دول المجلس بعيدة عن كل ما يثار بهذا الشأن، وذلك للاعتبارات التالية: .

الأول: أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي – في حال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة- ستكون له تداعيات سياسية على أمن واستقرار منطقة الخليج، وخصوصا أن ذلك سيغريها بمحاولة القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق ما تعده مصالحها الحيوية، ولا سيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية.

الثاني: تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدثت نكبة تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر القريب من عواصم الدول الخليجية أكثر من قربه من إيران.

وقد يترتب على هذا المفاعل وغيره من المفاعلات المخطط إقامتها وعددها 10 مفاعلات خلال السنوات القادمة (2011-2020) تسرب نفايات نووية إلى مياه الخليج، وعلى الأخص باتجاه الكويت، حيث إن أغلب التيارات البحرية السفلية تجري باتجاه الكويت في أغلب أيام السنة، وهو ما يعني تلوث مياه الشرب بالمواد المشعة، حيث تعتمد أغلب دول مجلس التعاون على تحلية مياه البحر للحصول على حاجاتها من مياه الشرب، ناهيك عن تلوث الثروة السمكية، ولن يتوقف الأمر على ذلك، بل إن الأخطار ستتفاقم في حالة حدوث تسرب إشعاعي

---

(1) ناصر شحاتة، (2007). "**الحوار السعودي –الإيراني: الدلالات الإقليمية"، قضايا سياسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

(3) مخلد مبيضين، (2007)، **الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلـة دراسـات، الجامعـة الأردنية، عمان.

على غرار ما حدث في مفاعل تشرنوبل السوفياتي، وبخاصة أن المفاعلات الإيرانية تعتمد كليا على التقنية الروسية.

الثالث: احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي إن حدث فستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، فطهران وفي إطار إستراتيجية الرد أو الانتقام قد تلجأ إلى استهداف الوجود الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك قواتها في العراق، وحقول النفط في الدول الخليجية المجاورة، والقطع البحرية الكبرى بمياه الخليج، وشن سلسلة من الهجمات على الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتعززت هذه المخاوف بعد تصريحات كثير من المسئولين الإيرانيين، والتي أكدوا فيها أنه "يجب عدم الشك مطلقا في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي - إسرائيلي".

وفيما يخص الملف النووي الإيراني، فإن انتخاب الرئيس المحافظ أحمدي نجاد في إيران، والذي جعل من تطوير البرنامج النووي أحد أهدافه الرئيسية، قد خلق أوضاعاً قلقة في الخليج العربي والشرق الأوسط والمنطقة العربية ككل، وزاد من درجة الاحتقان الذي تعانيه المنطقة(1). كما واجه هذا الطموح الإيراني رفضا قويا من قبل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن التيار الرئيسي في الإدارة الأمريكية لديه قناعة بأن هناك احتمالات قوية لامتلاك إيران أسلحة نووية، وأن تلك المسألة تمثل في ظل وجود ما يعتبر نظاما مارقا مصدر تهديد ملحا للأمن القومي الأمريكي(2).

وفي مقابل الأصوات التي تدعو إلى استخدام الوسائل العسكرية لحل هذه الأزمة، فإن دول الخليج العربي فضلت الخيار السلمي، وقد تميز دور قطر في هذا الصدد، حيث دعت الدبلوماسية القطرية إلى ضرورة التهدئة لتجنيب المنطقة أية حروب، وأن حل الملف النووي الإيراني لن يتم إلا من خلال المفاوضات واستنفاذ جميع القنوات الدبلوماسية. وفي هذا الإطار جاءت الدعوة التي وجهتها القيادة القطرية إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الدوحة أواخر عام 2007، حيث كانت مبادرة شجاعة

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، (2007)، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 338، ص. 24.

(2) محمد عبد السلام، (ديسمبر 2004)، "**السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط**"، **كراسات إستراتيجية**، العدد 146.

وسابقة مهمة على الصعيد الخليجي، تلقاها الجميع بترحيب كبير، ومكنت من تخفيف الأجواء في المنطقة، ومن إبراز نوع من استقلال القرار الخليجي عن المواقف الأمريكية.

المبحث الرابع : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية القطرية

من يتأمل في العلاقات الدولية لقطر خلال العقد الأخير، يدرك حجم الإنجاز الذي تحقق، ويتوقف أمام الطفرة النوعية إلى الأمام التي حققتها دولة قطر في اتجاه ترسيخ مكانتها على خريطة السياسة العالمية. وبالفعل انتقلت قطر إلى وضع جديد تشهد فيه دبلوماسيتها ديناميكية واضحة على الساحة العالمية، في إطار رؤية كلية لحركية السياسة الخارجية القطرية وتأقلمها مع المتغيرات الدولية، والمساهمة بإيجابية في أنشطة المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة(1).

إن سعي دولة قطر للعب أدوار مؤثرة في المنظومة الدولية، جعل صناع القرار يدركون ضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط العضوية فيها، والمشاركة في مختلف المحافل الدولية وتقديم الدعم لها. لهذا اكتسبت قطر قاعدة قوية من الفعل الدبلوماسي الناجح، والعمل السياسي الناجح، والخبرة الكبيرة في استضافة وتنظيم المؤتمرات العالمية الهامة، ومن بينها قمة الجنوب الثانية لدعم التنمية في جنوب الكرة الأرضية، التي احتضنتها الدوحة خلال عام 2006، وهي أكبر قمة عالمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كل هذا الرصيد الهائل من الخبرة التنظيمية هناك الوعي القطري الكامل بكل المتغيرات الدولية[2].

ونتيجة للثقة العالمية والمكانة التي تتمتع بها قطر إقليمياً ودولياً فقد حصلت دولة قطر على أحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 2001. كما تم اختيار قطر عضوا في اللجنة الإعلامية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك وفقاً لقرار الجمعية الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2004. وأيضاً تسلمت قطر في يوم 17 يناير عام 2004 رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين، واحتضنت الدوحة يومي 15 و16 يونيو 2005 للقمة الثانية لمجموعة ال(77) زائد الصين(3).

حققت الدبلوماسية القطرية نجاحاتٍ على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية، وتعمل دولة قطر على تعميق روابط التعاون بينها وبين الشعوب والدول الإسلامية وعلى تقديم كافة أشكال المساعدة والدعم المادي والمعنوي لخدمة القضايا المشتركة للأمة العربية

---

(1) موقع وكالة الأنباء القطرية، قنا ، 10 ديسمبر 2007. *www.qnaol.net*

(2) أحمد علي، 29 ديسمبر 2005م ، صحيفة الوطن القطرية، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لقطرية** في عالم متحول.

(3) موقع وزارة الخارجية القطرية : http://www.mofa.gov.qa

والإسلامية. على طريق نهجها الداعم لقضايا الأمة الإسلامية استضافت قطر في نوفمبر 2000 مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي توصل إلى نتائج هامة على صعيد دعم قضايا الأمة وتكاملها ووحدتها في مواجهة التحديات.

وعلى الصعيد الدولي، كان الإنجاز الأهم للدبلوماسية القطرية هو الخطوة القطرية للحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في سياق رؤية إستراتيجية لتفعيل الدور القطري داخل المنظومة الدولية، وإعطاء دفعة قوية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل مواجهة الأزمات وحل المشكلات في العالم، في ضوء الفهم القطري الموضوعي للواقع الدولي الراهن الذي تزايدت فيه مكانة هذه المنظمة الدولية، وأجهزتها المختلفة، ومن بينها مجلس الأمن الدولي الذي تصاعد دوره، بعد تلاشي ظروف الاستقطاب الدولي الحاد التي كانت سائدة في منتصف القرن الماضي، وأدت إلى انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين يتقاسمان مناطق النفوذ في ظل الحرب الباردة.

وخلال عام 2005 كثفت الدبلوماسية القطرية - سواء من المركز بالدوحة أو في الأمم المتحدة بنيويورك- اتصالاتها مع ممثلي المجموعتين حتى تحظى بالدعم الكامل لدخول عضوية مجلس الأمن. يعكس ترشيح قطر للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لمدة عامين، هو نوع من تقدير المجتمع الدولي لقطر ومكانتها ودورها المتنامي على الساحة الدولية. وبدون شك فإن التأييد الدولي الذي حصلت عليه قطر منذ البداية، يعطي مشروعها الدبلوماسي دفعة قوية على طريق الوصول إلى العضوية غير الدائمة في المجلس الدولي(1).

وقد تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة العاملين 2005-2007 في الانتخابات التي أجرتها الجمعية العامة بتاريخ 10 أكتوبر 2005. وقد تمكنت دولة قطر بفضل دبلوماسيتها النشطة من الوصول إلى هذا الهدف الرئيسي وتحقيقه، ويعتبر أحمد عبد الملك الإعلامي القطري، أن عضوية دولة قطر تأتي بعد قيامها بسلسلة من المبادرات الناجحة سواء على الصعيد العربي أو الصعيد الدولي وبالتالي، فإن وجودها في المجلس لم يأت من فراغ، وأن ما حققته قطر على الصعيد الدبلوماسي الدولي وتمسكها بقيم السلام والحوار مع الآخر، ونبذ العنف أهلها لأن تحصل على هذه العضوية. ومن جانبه يرى يوسف عبيدان، أستاذ

---

(1) جريدة **الراية القطرية**، السبت 2005/12/31.

العلوم السياسية في جامعة قطر، أن هذا الحدث الذي أدى إلى انتخاب قطر عضوا غير دائم بمجلس الأمن "يعتبر انتصارا للدبلوماسية القطرية وتجسيدا لمكانة دولة قطر بين الدول"(1).

إن دولة قطر التي قدرت المسؤولية الجسيمة التي تتطلبها عضوية مجلس الأمن تجاه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد لقيت ممارستها لمسؤوليتها الدولية خلال مدة انتدابها داخل مجلس الأمن استحسانا لدى المجتمع الدولي ولدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة(2). وتعد قضايا العالم العربي من أولويات دولة قطر بوصفها جزءا من تلك المنطقة وباعتبارها العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، وقد أشار الكثير من الملاحظين أن مواقف قطر في المجلس كانت الأقرب إلى الرأي العام العربي. ففي حالة لبنان انسجمت السياسة القطرية مع الموقف الكلّي للحكومة اللبنانية بتبنيها الملاحظات اللبنانية على مشروع القرار الفرنسي الأمريكي، وفي الموضوع الفلسطيني كانت السباقة إلى طرح مشاريع لوقف العدوان الإسرائيلي، وفي موضوع دارفور رفضت تخطي القرار السيادي لدولة عضو في مجلس الجامعة العربية هي السودان، التي تعارض إرسال قوة دولية إلى الإقليم الذي تتنازعه ليس فقط الحروب الأهلية بل مصالح الدول العظمى. (3).

وهكذا تشكل ممارسة قطر لعضويتها في مجلس الأمن إضافة نوعية لنجاحات الدبلوماسية القطرية في السنوات الماضية، في ظل ظروف دولية تعرف تقلبات سريعة. فكانت عضوية قطر في هذا المجلس خطوة دبلوماسية إيجابية وفعالة مكنتها من احتلال مكانها المناسب في عالم اليوم والمشاركة في صنع القرار الدولي. وهو الحدث الذي جاء نتيجة عمل دؤوب ودبلوماسية نشطة وفعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أكدت للمتتبعين رجاحة الرؤيا القطرية للسياسة الدولية، والتي تستند إلى الدعوة إلى السلم ونبذ العنف في حل النزاعات والمشكلات العالقة بين الشعوب، وهو إنجاز أشاد به الكثير من الدبلوماسيين والسياسيين في مختلف المنتديات الفكرية والمحافل الدبلوماسية.

على الصعيد الثنائي، تبذل قطر جهودا كثيرة سعياً وراء تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والإسلامية وتحقيق التعاون الكثيف في مختلف الميادين الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالجانب التجاري أو تشجيع الاستثمارات. وعلى سبيل المثال شهدت العلاقات الاقتصادية

---

(1) في تصريح لجريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء 11 أكتوبر 2005.

(2) موقع وزارة الخارجية القطرية:http://www.mofa.gov.qa

(3) موقع وزارة الخارجية القطرية :http://www.mofa.gov.qa

القطرية المغربية تطورا نوعيا في السنوات الأخيرة. ففي شهر أكتوبر من عام 2003 انعقدت بالدوحة الدورة الثانية للجنة المغربية القطرية، كما تميزت سنة 2005 بالزيارة الرسمية التي قام بها أمير دولة قطر إلى المغرب يومي 7 و8 يوليو من نفس السنة، حيث استقبل من طرف العاهل المغربي وأجريا مباحثات في القصر الملكي بمدينة طنجة (شمال المغرب)، وترأسا معا حفل التوقيع على اتفاقية إطار تتعلق بإنجاز مشروع سياحي هام بضواحي مدينة طنجة التي لا تفصلها عن الشواطئ الأوربية سوى مسافة أربعة عشر كيلومتر. وبالفعل تقدمت شركة "الديار القطرية للاستثمار العقاري" بمشروع سياحي ضخم على مساحة 230 هكتار تبلغ تكلفته 170 مليون دولار، ويعد هذا المشروع خطوة أولى ضمن برنامج أوسع تعتزم الشركة القطرية المذكورة إنجازه في المغرب[1].

وعلى الصعيد الخليجي، ساهمت قطر في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من مايو 1981، وقد سعى المجلس -منذ ذلك الحين- بجهود جميع أعضائه لخدمة مصالح دول المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة[2]. ويأتي تعزيز علاقات دولة قطر بكافة أعضاء مجلس التعاون الخليجي العربية وتعميق أواصر الأخوة والتكامل الاقتصادي معها في مقدمة الأولويات في السياسة الخارجية. وتسعى قطر إلى الإسهام في تحقيق التعاون والتضامن بين دول المجلس بما فيه تلبية طموحات وتطلعات شعوب المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة.

ومنذ وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في عام 1995، تولي دولة قطر أهمية كبرى لدعم مسيرة مجلس التعاون دول الخليج العربية، وتحرص قطر على المشاركة الفاعلة في اجتماعات المجلس ودراسة القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية. كما تدعو قطر إلى تعزيز مكانة مجلس التعاون الخليجي باعتباره نموذجا للتنسيق وللتكامل الإقليمي. وقد تمخضت مؤتمرات القمة لقادة مجلس التعاون، عن العديد من القرارات

---

(1) محمد البزاز، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول**، المغرب، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma/

(2) فؤاد حمدي بسيسو، (1984)، "**التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 359 وما بعدها.

الاستراتيجية المهمة، والكثير من القواعد التنفيذية في مجالات التعاون السياسي والتنسيق العسكري والدفاعي والتكامل الاقتصادي(1).

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد القطري، فقد انضمت دولة قطر عام 1994 م للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الغات GATT) التي حلت محلها فيما بعد منظمة التجارة العالمية (WTO/OMC)، وقد نجحت دولة قطر في استضافة وتنظيم حدثٍ كبير وبالغ الأهمية هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في شهر نوفمبر من عام 2001(2)، والذي أصبح آنذاك حديث الأوساط الاقتصادية والاجتماعية على امتداد العالم، يستوي في ذلك الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، لما مثله هذا الاجتماع بالذات من منعطف مهم في مسار الاقتصاد العالمي ونقطة انطلاق نحو توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي لمصلحة شعوب العالم الغنية والفقيرة على السواء.

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر الذي حضره أكثر من 143 دولة ممثلة بأكثر من 5000 شخص حضروا فعاليات المؤتمر على مدار الأيام الخمسة التي عقد فيها المؤتمر تم إطلاق جولة جديدة من المفاوضات (تم تسميتها جولة الدوحة التجارية متعددة الأطراف)، مما يعد نجاحاً واضحاً لمؤتمر الدوحة حيث فشل قبله مؤتمر سياتل في ذلك.

تحرص القيادة السياسية في قطر على مسألة حقوق الإنسان وجعلها من أولويات الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لهذا عملت دولة قطر على تطوير وتقوية البنيات التشريعية والمؤسساتية. وقد تجسد اهتمام دولة قطر بحقوق الإنسان من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بمفهومها الشامل غير القابل للتجزئة سواء على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

فعلى المستوى الحكومي تم إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان مثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ومكتب المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر ومكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية وبإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية. أما على المستوى غير الحكومي فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب القرار رقم 38 لعام 2002 والمعدل بالمرسوم الأميري رقم 25 لعام 2006 ليتماشى مع مبادئ باريس. وتعمل الحكومة

(1) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

(2) راجع موقع وزارة الخارجية الفرنسية:

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/qatar_424/presentation-du -qatar_1267/politique-exterieure_13515.html

القطرية على مراعاة واحترام التوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية والعمل على وضعها موضع التنفيذ. كما تبذل الحكومة جهودها من أجل دعم العديد من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بالإضافة إلى العديد من الجمعيات المهنية.

يشكل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ل 10 ديسمبر 1948 والعهدين الدوليين لعام 1966 الحجر الأساس للنظام العالمي لحماية حقوق الإنسان، وقد شهدت المنظومة الحقوقية الدولية منذئذ تطورات على مستوى المعايير والآليات كان أبرزها في المدة الأخيرة إنشاء مجلس حقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006. وفي كلمة ألقاها المندوب القطري لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف أمام الدورة السادسة المستأنفة لمجلس حقوق الإنسان، أكد على أهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى مساهمة دولة قطر فعلا في دعم مجلس حقوق الإنسان في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه، من خلال عضويتها بالمجلس وأجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة. آملة أن تكلل جهود مجلس حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالنجاح والتوفيق لما فيه خير البشرية جمعاء(1).

إن الإصلاحات السياسية الداخلية التي تبنتها القيادة القطرية، ورغبتها في بناء دولة ديمقراطية عصرية تقوم على أساس سيادة القانون وكفالة الحقوق الأساسية للمواطنين، جعل المتتبعين يولون اهتماما خاصا للتجربة الديمقراطية القطرية. ولعل هذا ما دفع إلى اختيار الأمم المتحدة لدولة قطر لكي تكون مقراً لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في السابع من يناير 2007(2). ويعتبر هذا الاختيار انتصاراً جديداً حققته الدبلوماسية القطرية في المحافل الدولية، وإنجازا آخر يضاف إلى الرصيد، وكدليل على الثقة الدولية في التجربة القطرية فيما يخص الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، علاوة على أنها تعبير عن المكانة السياسية التي أضحت تحتلها قطر في ساحة العلاقات الدولية.

وهكذا جاء قرار اختيار الأمم المتحدة لتكون الدوحة مقرا لهذا المركز في إطار التعاون المتواصل مع المنظمة الدولية التي ستقوم بتمويل المركز من ميزانيتها، فيما ستقدم قطر المقر وجملة التسهيلات الأخرى الضرورية لإنجاح عمله، الذي سيركز على التعاون مع الحكومات بشأن تطوير سياسات وتعزيز هياكل حقوق الإنسان والمساهمة في صياغة خطط وطنية بهذا

---

(1) موقع وكالة الأنباء القطرية، قنا، 10 ديسمبر 2007.

(2) جريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء 2007/12/11.

الشأن والعمل على إدماج المعايير العالمية لحقوق الإنسان في التشريعات المحلية وتشجيع الدول على المصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى تعزيز وتقوية قدرات المؤسسات الحكومية والأجهزة المعنية لإدارة العدالة[1].

البعد الإنساني للسياسة الخارجية القطرية

تساهم دولة قطر بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وفي إطار سعيها ووفق رؤية واضحة لمفهوم التعاون الدولي والتنمية مدت قطر جسور الدعم والمساندة للعديد من دول العالم بهدف المساعدة في المجال الإنمائي والسعي لمعالجة مشاكل الفقر بتلك الدول ورفع مستوى المعيشة ومعدلات الأداء الاقتصادي في إطار منظومة تنطلق من المبادئ التي تبنتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والتي تنص على وجوب تقديم الدول الغنية لجزء من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية ومساعدة الفقراء والدول النامية على تجاوز الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يواجهونها للمضي بخطى أكثر تسارعا على طريق التنمية والتطور[2].

ويعتبر الاتجاه الدولي لتقديم المعونة والمساعدة الإنسانية في نمو مستمر حيث أدى التوافق السياسي الأخير إلى زيادة الأموال المخصصة للتنمية، فضلا عن زيادة الإنفاق على الالتزامات، كما أن مجال المعونة الدولية شهد تضاعفا في حجمه بسبب تحديد الحكومات لجداول زمنية للوفاء بعهدها حيث خصصت 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدات التنموية الخارجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفي إطار الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن خلال المساعدات التي قدمتها قطر، والتي شملت 70 دولة مختلفة وبصور متعددة،

(1) عبد الخالق عبد ا ، إبريل 2003، "**البعد السياسي للتنمية البشرية**"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 290، ص 99.

(2) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

أمكن للدول المستفيدة توجيه هذا الدعم للمناحي المختلفة والتغلب على مشكلة التمويل للعديد من المشروعات والبرامج[1].

وعلى صعيد العمل الإنساني البحت، لا تكتفي قطر بالجهود الدبلوماسية والسياسية بل تدعم ذلك بالجهود الإنسانية، وتقدم مساعداتٍ مالية وعينية للعديد من الدول العربية والإسلامية الصديقة التي تتضرر من الحروب والكوارث. وفي أحدث تطور في هذا المجال قررت قطر إعادة بناء مدينة بنت جبيل في لبنان بعدما تعرضت لدمارٍ واسع من قبل القوات الإسرائيلية. وكانت فرق المعونة والإغاثة القطرية أول من وصل بعد إعلان وقف إطلاق النار مباشرة إلى المتضررين من جراء الحرب في الجنوب اللبناني. فضلاً عن ذلك فقد أعلنت قطر مشاركتها ب 180 عنصرا في قوة (يونيفل) المتعددة الجنسيات للمساهمة في إحلال السلام في لبنان[2].

وبما أن التحديات الإنسانية في العالم ظلت تزداد باستمرار من حيث الحجم والتعقيد لذلك فان الفهم الجيد للصلات بين الأمن والفقر والتعرض للكوارث الطبيعية و الصحة والأوبئة والجوع كلها أمور تدل على أهمية إدماج جهود الإغاثة الإنسانية، حيث أثبت مؤتمر المساعدات الدولية المنعقد عام 2006، أن العمل بشكل متزايد على بناء شراكات و تعزيز العلاقات بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ووكالات المعونة والمصارف الإنمائية والتجارة يؤدي إلى التنفيذ الفعال. واستنادا إلى النجاح الذي حققه المؤتمر في السنوات الماضية نظم مؤتمر 2007 وهو الحدث الذي جمع المنظمات والمؤسسات الإنسانية العالمية إلى تبني هذا التحدي من خلال تحسين التنسيق والاتصال الفعال. [3]

وقدمت دولة قطر مساعدات جمة لكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولم تقتصر تلك المساعدات على الدول والحكومات بل شملت الكثير من المؤسسات غير الحكومية(4). وإلى جانب الدور الذي يلعبه الهلال الأحمر القطري في ميدان العمل الإنساني، يجدر التنويه بالدور الذي قامت

---

(1) محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، كلية الحقوق ، مكناس، المغرب، نقلاً من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma

(2) راجع موقع وزارة الخارجية الفرنسية:
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/qatar_424/presentation-du-qatar_1267/politique-exterieure_13515.html

(3) عبد الخالق عبد ا ، "العولمة، أكتوبر- ديسمبر 1999م، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، المجلد الثامن والعشرون، ص 39 وما بعدها.

(4) موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa

به الهيئة القطرية للأعمال الخيرية منذ إنشائها بموجب القانون الأميري رقم 13 لعام 2004 والتي وسعت من نطاق المجهودات القطرية في ترسيخ قيم العمل الإنساني.

فقد جاء التقرير السنوي للهيئة القطرية للأعمال الخيرية زاخرا بالإنجازات خلال عـام 2006، حيث تناول أهم الأنشطة التي قامت بها الهيئة على صعيد الحملات الإغاثية التي سيرتها للمحتاجين وبالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإنسانية المنضوية تحت مظلتها داخـل قطر، وأهمها جمعية الهلال الأحمر، وقطر الخيرية، عيد الخيرية، وجمعية جاسم بن جبر بن محمد آل ثاني، التي قامت بها سواء في اندونيسيا وباكستان وحملتي مناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني وحملة إغاثة القرن الإفريقي. كذلك رعايتها لحملة "أصدقاء مرضى القلب الثالثـة" التـي نظمتهـا مؤسسة حمد الطبية، بالإضافة إلى مذكرات التفاهم التي وقعتها مع أهـم المؤسـسات والمنظمـات الإنسانية الدولية(1).

(1) راجع موقع الهيئة القطرية للأعمال الخيرية على الشبكة العنكبوتية:www.qaca.gov .

الخاتمة:

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ الاستقلال في عام 1971 تحولات مهمة في سياستها الخارجية، واستمر بتحولها إلى عنصر ديناميكي مؤثر على المستوى الإقليمي والدولي ويضطلع بدوره الكامل الفاعل على الساحة الإقليمية والعربية والدولية.

وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس وإرساء دعائم الوجود على المستوى الدولي، وذلك بتبادل السفارات والبعثات الدبلوماسية مع مختلف دول العالم والانضمام إلى الأسرة الدولية بدخول المنابر الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومجموعة عدم الانحياز، وقدمت دولة قطر مساعدات كبيرة للكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، ولم تقتصر تلك المساعدات على الدول والحكومات بل شملت الكثير من المؤسسات غير الحكومية كأنشطة الدعوة ونشر اللغة العربية والتبرع للمؤسسات التعليمية في كثير من دول العالم.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإعداد والتأهيل فقد شهت السياسة الخارجية لدولة قطر نقلة نوعية كبرى في مجال التحديث الإداري لوزارة الخارجية وبعثاتها في كل أنحاء العالم وفي مجال تدريب الدبلوماسيين ورفع كفاءاتهم المهنية من خلال دورات تدريبية وتثقيفية منهجية لبناء القدرات وتطويرها لدى العاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من المشتغلين بالتمثيل الخارجي للبلاد.

وتستمد الدبلوماسية القطرية نجاحها المشهود من توجيهات الأمير الخارجية الذي دأب على تكثيف الاتصالات على المستوى الدولي والإقليمي من خلال زياراته الخارجية المستمرة واتصالاته بالمسؤولين في مختلف دول العالم وتركيزه على توسيع العلاقات مع دول أفريقيا

وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب تعميق العلاقات مع الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة.

تعمل قطر دائماً على إقامة علاقات تعاون وطيدة مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام، وتساهم في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنمية الإقليمية والدولية المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وترفض قطر وتدين كافة أشكال ومظاهر الإرهاب مهما كانت دوافعه وأهدافه وصوره ووسائله مؤكدة على التفريق بينه وبين كفاح الشعوب وحقها المشروع في الحرية وتقرير المصير وفقاً لقواعد القانون الدولي.. وترحب قطر بكل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها لحل هذه المشاكل، وتساند -بدورها- الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية لإحلال السلام في العديد من الدول والمناطق بما يحقق أمن الشعوب واستقرارها في العالم أجمع.

وقد كان لقطر دورها البارز والرائد في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في الخامس والعشرين من مايو 1981، وقد سعى المجلس - منذ ذلك الحين - بجهود جميع أعضائه لخدمة مصالح دول المنطقة وتحقيق أهدافها في الاستقرار والنهضة والتنمية الشاملة.

ويأتي تعزيز علاقة دولة قطر بشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعميق أواصر الإخوة والتكامل معها في مقدمة الأولويات في السياسة الخارجية. وتسعى قطر إلى الإسهام في تحقيق التكامل والتلاحم بين دول المجلس بما فيه تلبية طموحات وتطلعات شعوبنا بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية وتكريس المصير الواحد المشترك. وقد تمخضت مؤتمرات القمة لقادة مجلس التعاون، عن العديد من القرارات الاستراتيجية المهمة، والكثير من القواعد التنفيذية في مجالات التعاون السياسي والتنسيق العسكري والدفاعي والتكامل الاقتصادي.

وقد أسهمت التحولات في النظام الدولي في ظل النظام الدولي الجديد وإدراكاً من القيادة القطرية للتحولات في النظام الدولي والأحداث الإقليمية وتأثيرها على قطر والمنطقة العربية، فقد شهدت السياسة الخارجية القطرية تحولاً في الوسائل والأدوات وأساليب التعامل مع القضايا الإقليمية في إطار التوجه نحو طرح المبادرات السياسية وعقْد المؤتمرات الدولية والإقليمية والتوجه نحو محاولة التوسط في حل النزاعات، كما حدث في اتفاقية الدوحة بين الأطراف اللبنانيين وكذلك بين أطراف النزاع في السودان، وفي اليمن بين الحكومة والحوثيين. وهذا

يعكس ما وصلت إليه السياسة الخارجية القطرية من تطور يعكس مكانتها على الساحة الإقليمية و الدولية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ - لقد أزالت التحولات المهمة التي شهدها النظام الدولي في ظل العولمة الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية، وسادت العلاقات الدولية نظرة جديدة، تزايد فيها الاتجاه لترسيخ مكانة الأمم المتحدة، وتعزيز قوتها وقراراتها. ولم يعد باستطاعة أية دولة أن تعيش بمعزل عن قضايا العالم، وهذا يشير إلى مستوى تأثير المتغيرات الدولية في ظل النظام الجديد على السياسة القطرية ومستوى إدراك مستوى صانع القرار السياسي القطري لهذه التحولات مما انعكس وبشكل رئيسي على السياسة الخارجية القطرية ، وهذا يثبت فرضية الدراسة التي تشير إلى تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية القطرية، وكان طبيعياً أن تتطور السياسة الخارجية القطرية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية. [1]

ب - إن وضع قطر بتحولاتها السياسية الداخلية أصبحت أكثر تفاعلاً وتداخلاً مع العالم الخارجي ومؤسساته الدولية المتنوعة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ولهذا يأتي التحرك الدبلوماسي القطري للعب دور أساسي في الساحة الدولية، انطلاقاً من الترابط القائم بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وفي إطار هذه السياسة الواقعية، تحركت

---

[1] عبد الخالق عبد ا ، "العولمة، أكتوبر- ديسمبر 1999م، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، المجلد الثامن والعشرون، ص 39 وما بعدها.

الدبلوماسية القطرية في اتجاهات جديدة ومتنوعة، بدءاً من العمل على تخفيف حدة التوتر في عدة مناطق وإيجاد الحل السلمي للنزاعات الدولية، وانتهاء بدعم وتفعيل العمل الإنساني على أرض الواقع الدولي.

جـ - تتمسك دولة قطر دائماً بالتضامن العربي والدفاع عن مصالح الدول العربية والإسلامية وشعوبها، ولخير ومصلحة منطقة الشرق الأوسط ككل. وتحرص على اللقاءات المستمرة والتشاور والتباحث حول كل جديد يطرأ على الساحة الخليجية خاصة، والعربية عامة مع دول المنطقة. لقد قدمت دولة قطر العديد من المبادرات العربية والدولية لتجنب الكثير من الحروب والويلات التي أصابت المنطقة، ومن هذه المبادرات ما عرف بالمبادرة القطرية عشية العدوان الأمريكي على العراق عام 2003، كما قامت بمبادرات بناءة لتطويق قضية البرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد خطير على أمن الدول العربية عامة وأمن دول الخليج خاصة.

د - يستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.

هـ - تحرص قطر على المشاركة الفاعلة في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة الخليجية، وتولي أهمية لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبذل قطر أكبر الجهود سعياً وراء تحقيق التضامن العربي وتعزيز قنوات الثقة والاتصال بين الدول العربية والإسلامية. كما تؤكد قطر على أهمية حل كافة الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وفي الساحة الدولية تؤيد قطر جهود الأمم المتحدة وتعمل على تبادل العلاقات مع كافة الدول والشعوب المحبة للسلام.[1]

و - تنتهج دولة قطر منذ استقلالها انطلاقاً من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مـع الـدول العربية الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحتـرام المتبـادل والمـصالح

---

[1] الحبيب الجنحاني، "ظاهرة العولمة الواقع والآفاق"، **عالم الفكر** المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر ديسمبر 1999، ص. 23 وما بعدها.

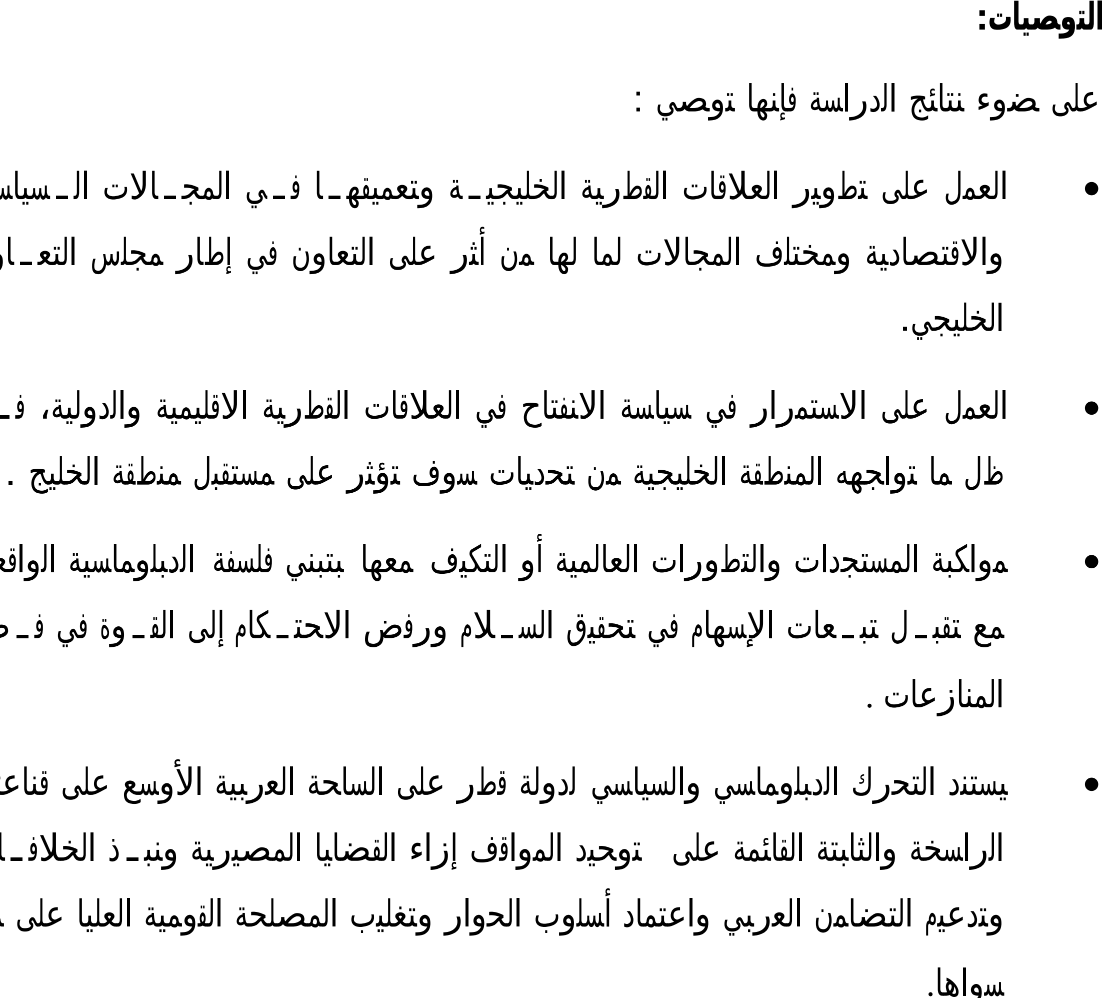
المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب.

ز - اكتسبت قطر منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهـداف الواضـحة تقـديراً واحتراماً على مختلف الصعد والساحات لما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة فـي العالم. لقد تبلور هـذا الـدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم .

ح - تساهم دولة قطر بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى إسهامها في صناديق التنميـة الإقليميـة والدوليـة المختلفة بما يخدم التعاون الدولي على أوسع نطاق. وفي إطار سـعيها ووفـق رؤيـة واضحة لمفهوم التعاون الدولي والتنمية مدت قطر جسور الدعم والمساندة للعديـد مـن دول العالم بهدف المساعدة في المجال الإنمائي والسعي لمعالجة مشاكل الفقر.

ط - أصبحت قطر تمتلك رؤيا جديدة للعلاقات الخارجية، فقد فهم صانع القرار القطري خيوط السياسة العالمية، وكان رئيساً وصانعاً لكثير من الأحداث على الساحة الخليجية والساحة العربية والساحة الدولية، وأسس بالتالي سياسة خارجية ديناميكية ترعى المصالح الإستراتيجية لدولة قطر. ويعود نجاح هذه الرؤيا الجديدة إلى دور القيادة السياسية القطرية، وجهودها المتميزة والمستمرة لنهج دبلوماسية تتصف بالجرأة وبالفعالية في معالجة الكثير من الخلافات الدولية، وهي عناصر قادت إلى تحقيق إنجازات ملموسة في اتجاه تطويق بعض الأزمات الدولية، آخرها مساهمة قطر إلى جانب فرنسا في وضع نهاية للأزمة الليبية الأوربية فيما يعرف بقضية الممرضات البلغاريات، وهذا يثبت فرضية الدراسة الثالثة.

ي- أن دولة قطر، بالرغم من صغر حجمها الجغرافي، فقد استطاعت أن تثبت أنها كبيـرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها خلال العقد الماضـي، ونجاحها كذلك في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدمة، حيث يتبين بصورة جليـة لكل المتتبع للدبلوماسية القطرية وأصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية وبما تعكس درجـة العلاقـة الارتباطيـة بـين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتحولات الدولية والاقليمية على السياسة الخارجية القطرية كمتغير تابع أثناء الفترة (2000-2010)



التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي :

- العمل على تطوير العلاقات القطرية الخليجية وتعميقها في المجالات السياسية والاقتصادية ومختلف المجالات لما لها من أثر على التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- العمل على الاستمرار في سياسة الانفتاح في العلاقات القطرية الاقليمية والدولية، في ظل ما تواجهه المنطقة الخليجية من تحديات سوف تؤثر على مستقبل منطقة الخليج .
- مواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها بتبني فلسفة الدبلوماسية الواقعية مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات .
- يستند التحرك الدبلوماسي والسياسي لدولة قطر على الساحة العربية الأوسع على قناعتها الراسخة والثابتة القائمة على توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية ونبذ الخلافات وتدعيم التضامن العربي واعتماد أسلوب الحوار وتغليب المصلحة القومية العليا على ما سواها.

- الاستمرار بسياسة تقديم المساعدات الإنسانية فقد قدمت قطر مساعدات مالية وعينية وطبية للعديد من الدول العربية الشقيقة، لما لذلك من أثر على السياسية الخارجية القطرية.
- الاستمرار في سياسة المبادرات التي تهدف لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية.

مراجع اللغة العربية:

- أحمد الخشاب، (1980)، **دراسات إنثروبولوجية،** دار المعارف، القاهرة..
- أحمد الرشيدي، "**التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني: صفحة جديدة في العلاقات المشتركة**"، **السياسة الدولية**، العدد 145، يوليو 2001
- أحمد العناني، (1990)، **المعالم الأساسية لتاريخ قطر الحديث**، الدوحة، قطر.
- أحمد يوسف أحمد، **السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، السياسة الدولية**، العدد (22)، أكتوبر 1970م
- الأمانة العامة - الرياض ، **العطية يعتبر خطاب سمو أمير دولة قطر وثيقة تاريخية ذات رؤية سياسية متكاملة،** 25-9-2010 م
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (2002)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، القاهرة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،(2002)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد السنوي**، القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2005)، "تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ".
- جابر الحرمي، (2003)، **مقالة ضمن كتاب الوطن: "شكراً أبو الدستور عدت.. فأوفيت"،** الدوحة، الطبعة الأولى
- جريدة **الراية القطرية**: الثلاثاء 2007/12/11 م.
- حسن الخياط، (1982) ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، جامعة قطر.
- حسن كامل، (1974)، **دور التشريع في النظام الإداري في دولة قطر،** (دون ناشر)، الدوحة.
- حسن كامل، مسودة اتفاقية دبي سنة (1968)، مقدمة إلى الاتحاد، مكتب مستشار الأمير، الدوحة.
- خالد القاضي، (2007)، **قطر...في أيدٍ أمينة: دراسة في العلاقة بين التشريع والمجتمع**، الدوحة.
- الدستور الدائم لدولة قطر، المواد أرقام (1، 2، 3، 4، 60).

- ريمون حداد، (2000)، **العلاقات الدولية، الطبعة الأولى**، بيروت، دار الحقيقة.
- زياد عبد الوهاب النعيمي، **آلية صنع القرار السياسي في ظـل المتغيـرات الدوليـة، الحوار المتمدن**، العدد: 2516 – 2009/4/1 .
- صبحي محمصاني ، (1965)، **الأوضاع التشريعية فـي الـدول العربيـة، ماضـيها وحاضرها**، طبعة ثالثة، بيروت، دار العلم للملايين.
- **صحيفة الراية القطرية**، الاثنين 5 يونيو 2006.
- عبد الخالق عبد ا ، (2003)، "**البعد السياسي للتنمية البـشرية**"، مجلـة **المـستقبل العربي**، العدد 290، إبريل
- عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (2005)، "**السياسة الخارجية القطريـة خـلال الفترة 1995-2005**"، مطابع دار الشرق، الدوحة، ص 158.
- عبد العزيز بن محمد بن جبر آل ثاني، (2005)، **السياسة الخارجية القطريـة خـلال الفترة 1995,2005،** الطبعة الثانية، قطر.
- عبد الكريم محمود الدخيل،(1993)، **سياسات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في قطـر**، طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، رقم (68).
- علاء أبو عامر، (2004)، **العلاقات الدولية ،** دار الشروق، عمان ، الأردن.
- علي خليفة الكواري: "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 267، مايو 2001.
- فيصل الرفوع، عبد القادر فهمي، **نظرية السياسة الخارجية**، ط1، 2009
- قطر ، **الأمانة العامة للتخطيط التنموي** ، التقرير السنوي ، 2010.
- محمد السيد سعيد، (1992)، "**مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**"، سلـسلة **عـالم المعرفة**، العدد 158، الكويت
- محمد الكواري، **موسوعة المعلومات القطرية**،(1998) المجلد الجغرافي، جامعة قطر، مدينة الدوحة،
- محمد زكريا قاسم، الخليج العربـي دراسـة لتاريخـه المعاصـر 1945م – 1971م، (1974)، القاهرة، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**

- محمد سعد أبو عامود، (يوليو 2007)، "**محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي**"، السياسة الدولية، العدد 168.
- محمود إسماعيل محمد، (1982)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة السياسة الدولية.**
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي 1999م**، القاهرة،
- منى سحيم آل ثاني، (2003)، **مقالة ضمن كتاب الوطن: "شكراً أبو الدستور عدت.. فأوفيت**"، الدوحة، الطبعة الأولى، ص. 75.
- وزارة الإعلام والثقافة القطرية، **الكتاب السنوي**، الدوحة، قطر، 1992، 1993، 1995م.
- وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، (1995)، **الكتاب السنوي**، الدوحة،
- وزارة الإعلام والثقافة لدولة قطر، **الكتاب السنوي** عام 1993/92م
- وزارة الخارجية القطرية، (2010) ، الأربعاء 20 أكتوبر / تشرين أول 2010 . .
- يوسف محمد عبيدان ، (1979)، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، بيروت.

- **المواقع الالكترونية :**
- إياد العرفي، قطر.. بلد صغير ودور كبير ، نقلاً عن الرابط اللاكتروني www.champress.net
- محمد البزاز، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية،** نقلا من الرابط الإلكتروني: www.attarikh-alarabi.ma
- مدونة محمد أحمد أحمد، الدور القطري بشأن السوداني في دارفور، نقلاً عن الموقع الالكتروني التالي:
  - http://www.facebook.com/topic.php?uid=180518872214&topic=14821
- موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net الأربعاء 2005/10/12.

- موقـــــــــع الهـــــــــلال الأحمـــــــــر القطـــــــــري، www.qrcs.org/Arabic/News/International_News حـــسين فـــتح ا ، (2006)، ماذا بعد صدمة انضمام إيران للنادي النـووي؟ **صـحيفة الأهـرام**، العـدد (43597).
- موقـع حركـة العـدل والمـساواة الـسودانية نقـلاً مـن الـرابط الإلكترونـي: http://www.sudanjem.com
- موقع وزارة الخارجية القطرية: http://www.mofa.gov.qa
- وزارة الخارجية القط موقع الجزيرة نـت: http://www.aljazeera.net الأربعـاء 2005/10/12.
- وكالـــة الأنبـــاء القطريـــة ، 2010، نقـــلا عـــن الـــرابط الالكترونـــي، www.qnaol.net/QNAAr/Qatar/Foreign_Policy

- **المراجع الاجنبية :**

- Alvin J. Cottrell, (Editor) **the Persian Gulf states، the Johns Hopkins**, University Press, Baltimore, London, 2002.
- Frederik Charillon (sous direction), «**Politique étrangère : nouveau regards**», *Presses de Sciences Politiques*, Paris, 2002 pp. 331-347.
- Heln Groom, "**The Creation of Qatar, Said Zahlan Rosemaire**, PP. 52-59, 1979
- Joseph Wright Twinam، "**Reflections on Gulf Cooperation، with Focus Bahrain، Qatar and Oman**"، American Arab Affairs، No. 18، Full 1986، pp. 14 : 35 (p. 16).
- Mohammed H. El Bahrana، **Legal Status of the Arabian Gulf States**، 2 edit، Beirut، 1975.

The Effect of the Regional and International Transformations on Qatar's Foreign Policy (2000-2010)

By:

Khalifa Bader Khalifa Ali Al-Thani

Supervise:

Dr. Gazi Al-Rababa'h

Abstract

The study highlighted the importance of trying to add to both the scientific and practical to the previous studies addressed the analysis of foreign policy and the impact of international and regional variables on the country's foreign policy.

This study aimed to understand the shifts in the foreign policy of Qatar after 2001، by understanding the mechanisms of decision-making in the foreign policy of Qatar and the internal and external variables that affected the Qatar attitudes towards international and regional events

The study started from the premise the following: the elements effected of strength and weakness in Qatar foreign policy، which prompting to shifts in it’s policy and international relations in the period from 1990 to 2010.

The study relied on the adoption of decision-making approach، where the decision-making process syndrome of all political systems، in spite of different beliefs، and levels، whether modern or traditional، democratic or authoritarian، whatever the ideology involved underneath.

The study found that Qatar has gained since its independence over its foreign policy with clear objectives the respect in the different levels as it

marked its foresight and coping with the latest events and variables and different political developments in the world. We have crystallized this role is clear since when Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani came to power .

The study recommends the need to work on the development of relations and deepening of the Gulf country in the political، economic and various fields because of their impact on cooperation within the framework of the Gulf Cooperation Council.